وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –
UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID-EL-TARF-
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
FACULTE DES SCIENCES ECONNOMIQUES, COMMUNICATION ET SCIENCES DE GESTION

الرقم التسلسلي :..... السنة الجامعية: 2021/2020
قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان :

دور التحليل الائتماني في اتخاذ قرار منح القروض في البنوك التجارية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

-تحت إشراف:

الأستاذة بومدين منال

من إعداد الطلبة :

- عطوي اسمهان
- طالبي سهيلة

دفعة : 2021/2020

الملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التحليل الإئتماني نظرا لأهميته البالغة يكتسبها لدى البنوك بإعتباره ركيزة أساسية لأي مؤسسة مالية تعكس الوضعية المالية للعميل أو المؤسسة طالبة القرض وتبين قدرة الزبون أو المقترض لإلتزاماته اتجاه البنك المقرض ومساهمته في اتخاذ قرارات سليمة للحد من المخاطر الائتمانية .

وقد توصلنامن هذه الدراسة إلى أن القرض الشعبي الجزائري CPA الطارف باعتباره نوع من البنوك التجارية يرتكز على أساليب التحليل الإئتماني لإتخاذ قرار منح القرض ليركز أساسا على الأساليب التقليدية من القوائم المالية ودراسة النسب المالية لضمان تسديد القرض.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية – القرض – التحليل الائتماني – القوائم المالية – النسب المالية – المخاطر الائتمانية.

Abstract

We aim through this study to shed light on credit analysis due to its great importance to banks as it is a basic pillar for any financial institution that reflects the financial position of the client or the institution requesting the loan and shows the ability of the client or borrower to fulfill his obligations towards the lending bank and his contribution to making sound decisions to reduce credit risks.

We have concluded from this study that the Algerian CPA popular loan is a type of commercial bank based on credit analysis methods to make the decision to grant the loan to focus mainly on the traditional methods of financial statements and the study of financial ratios to ensure the repayment of the loan.

Keywords

Commercial banks- loan –credit analysis- financial ratios-credit risks

كلمة شكر

الحمد لله و الشكر لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل و أنار لي طريق العلم و المعرفة و علمني ما لم أكن أعلم.

شكري الخالص و الخاص إلى **الأستاذة المشرفة بومدين منال** على ما قدمته لي من نصائح و توجيهات لإنجاز هذه المذكرة و إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا الاطلاع على هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

إهداء

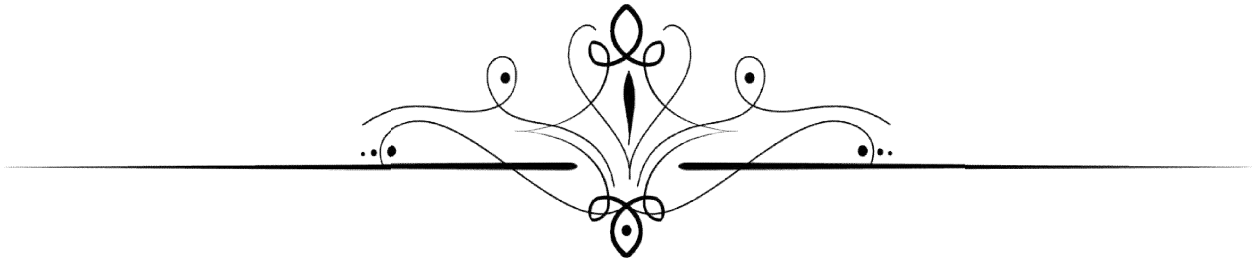

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- عائلتي الصغيرة زوجي وإبنتي هاجر
- إلى أروع شخص في الوجود والدتي الكريمة
- إلى إخوتي الأعزاء
- إلى جميع زملائي الأساتذة والإداريين بالمعهد الوطني المتخصص بالتكوين المهني – الطارف
- إلى جميع زملاء الدراسة في قسم المالية والبنوك (ماستر) بجامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

الطالبة: عطوي إسمهان

إهداء

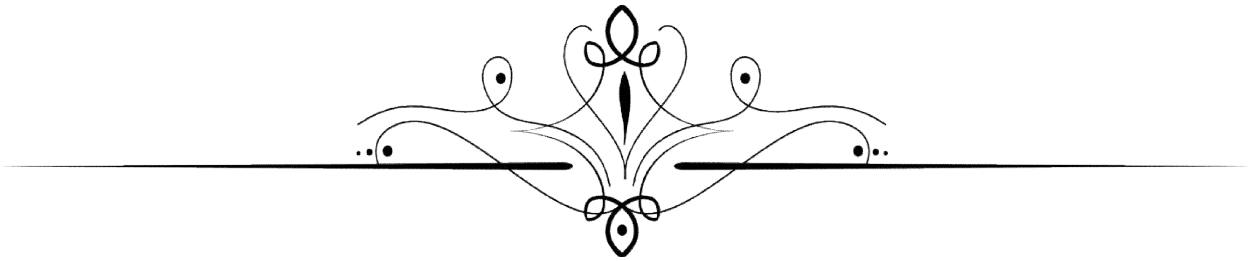

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- عائلتي الصغيرة زوجي وأبنائي خليلي وإياد
- إلى أروع شخص في الوجود والدتي الكريمة
- إلى إخوتي الأعزاء
- إلى جميع زملاء الدراسة في قسم المالية والبنوك (ماستر) بجامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

الطالبة: طالبي سميلة

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1–1	تقسيمات البنوك	11
2–1	جدول تصنيف القروض البنكية	33
3–1	جدول هيكل إستثمار المشروع (ملف القرض)	118
4–1	جدول هيكل تمويل المشروع (ملف القرض)	118
5–1	جدول تقييم المشروع من طرف ANSEJ (ملف القرض)	119
6–1	جدول يمثل هيكل الاستثمار	120
7–1	جدول يمثل هيكل التمويل	121
8–1	جدول خفض الإئتمان المصرفي (الدراسة التقنية)	122
9–1	الميزانية الإفتتاحية (الدراسة التقنية)	123

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1–1	تقسيمات البنوك	11
2–1	الوساطة المالية للبنوك	27
3–1	أنواع المخاطر البنكية	35
4–1	آلية القرض التنقيطي	75
1–2	نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية	90
2–2	الهيكل التنظيمي لـ CPA الطارف	102

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	/
Abstract	/
إهداء	/
شكر وعرفان	/
قائمة الأشكال	/
قائمة الجداول	/
فهرس المحتويات	/
المقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل عام حول البنوك التجارية و القروض البنكية	
تمهيد	**1**
المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية	**2**
المطلب الأول:نشأة البنوك وتعريفها	**2**
المطلب الثاني: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري	**12**
المطلب الثالث: عموميات حول البنوك التجارية	**17**
المبحث الثاني: القروض البنكية ومخاطرها وطرق معالجتها	**24**
المطلب الأول: تعريف القروض البنكية و أهميتها	**25**
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية	**30**
المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية و أساليب الحد منه	**39**
المبحث الثالث: السياسة المعتمدة في منح القروض البنكية	**42**
المطلب الأول: تعريف سياسات القروض البنكية	**42**

المطلب الثاني: إجراءات وأسس منح القروض البنكية	**47**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة منح القروض البنكية	**49**
خلاصة الفصل الأول	**50**
الفصل الثاني: التحليل الائتماني ودوره في إتخاذ قرار منح القروض	
تمهيد	**52**
المبحث الأول: مدخل عام حول التحليل الائتماني	**53**
المطلب الأول: تعريف التحليل الائتماني	**53**
المطلب الثاني: نشأة التحليل الائتماني و أنواعه	**54**
المطلب الثالث: القوائم المالية كأداة التحليل الائتماني	**59**
المبحث الثاني: التحليل الائتماني بالاعتماد على الأساليب التقليدية (التحليل المالي) و الأساليب الحديثة (القرض التنقيطي)	**63**
المطلب الأول: التحليل الائتماني بالاعتماد على التحليل المالي	**63**
المطلب الثاني: التحليل الائتماني بالاعتماد على النسب	**69**
المطلب الثالث: التحليل الائتماني بالاعتماد على الأساليب الحديثة (القرض التنقيطي)	**74**
المبحث الثالث: الأساليب و النماذج الحديثة لتصنيف مخاطر الائتمان	**81**
المطلب الأول:الأنظمة الخبيرة	**81**
المطلب الثاني:تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية	**88**
المطلب الثالث: تطبيق تقنية الشبكات العصبية في مجال منح القروض	**91**
خلاصة الفصل الثاني	**93**
دراسة دور التحليل الائتماني في منح القروض على مستوى القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف	
تمهيد	**95**
المبحث الأول: عموميات حول وكالة القرض الشعبي الجزائري –CPA–	**96**
المطلب الأول:نشأه القرض الشعبي الجزائري ووظائفه	**96**
المطلب الثاني: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري –وكالة الطارف–	**99**

المطلب الثالث: مهام القرض الشعبي الجزائري وموار	**103**
المبحث الثاني: دراسة أنواع القروض الممنوحة القرض الشعبي الجزائري– وكالة الطارف –	**106**
المطلب الأول: أنواع وشروط القروض الممنوحة من القرض الشعبي الجزائري –وكالة الطارف	**106**
المطلب الثاني : شروط وضمانات الواجب توفرها لدى المقرض والإجراءات المتبعة من طرف الوكالة	**112**
المطلب الثالث : دراسة التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ قرار منح القرض على مستوى الطارفCPA	**115**
خاتمة	**128**
الملاحق	/
قائمة المصادر والمراجع	/

المقدمة

المقدمة

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تدعم الاقتصاد بمختلف قطاعاته و التي تلعب دور الوسيط المالي بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين و ذلك من خلال جمع المدخرات من الأفراد و المؤسسات التي تتوفر لديهم فائض مالي و توجيهها إلى من لديهم عجز مالي باختلاف أنواعهم و تقديمها على شكل قروض .

ورغم تنوع و تطور مختلف الوظائف التي يقدمها البنوك التجارية إلا أن وظيفة منح القروض أو ما يسمى بالائتمان المصرفي تبقى النشاط الأساسي لها و المصدر الرئيسي لتعظيم ربحيتها.

وعليه كان قرار منح القروض هو من أهم القرارات التي تتخذها البنوك التجارية و أكثرها حساسية في ظل وجود مخاطر عديدة أهمها خطر عدم تسديد القروض من طرف العملاء و هو ما يؤدي إلى وقوع البنك في أزمة سيولة .و لتفادي تلك المخاطر كان لا بد الاعتماد على أساليب للتحليل الائتماني التي تسعى للوصول إلى قرارات ائتمانية صحيحة بأقل مخاطر ممكنة و اكبر ربحية و ذلك من خلال التشخيص الصحيح و السليم.

و من هنا تبرز أهمية موضوع التحليل الائتماني و دوره في قرار منح القروض على مستوى البنوك التجارية حيث قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هي أساليب التحليل الائتماني المعتمدة من طرف البنوك التجارية لاتخاذ قرار منح القروض؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما هو تعريف البنوك التجارية وأنواع القروض البنكية المقدمة من طرفه؟
- ما هو التحليل الائتماني وما هي أهميته وأنواعه ؟
- ما هي أساليب التحليل الائتماني التقليدية والحديثة في البنوك التجارية؟

- ما هي أنواعالمخاطر البنكيةوالأساليب المعتمدة من طرف البنوك للحد منها؟

و للإجابة على هذه الأسئلة قمنا بطرح الفرضيات الآتية :

- تعتمد البنوك التجارية على أساليب التحليل الائتماني التقليدية لأخذ قرار منح القروض.
- تركز البنوك التجارية على أساليب التحليل الائتماني الحديثة تماشيا مع التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي.
- تختار البنوك التجارية أساليب التحليل الائتماني المناسبة لاتخاذ قرار منح القروض مراعاة للمخاطر الناجمة عنها .

1- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها :

أ- ذاتيـة:

- الموضوع له علاقة بالتخصصمالية و بنوك
- الرغبة في معرفة أساليب التحليل الائتماني ودوره في أخذ قرار منح القروض على مستوى البنوك التجارية.
- القروض البنكية موضوع عام و مهم بالنسبة لكل الأفراد لأجل معرفة حيثيات و إجراءات منحه .

ب- موضوعية:

- النشاط الائتماني هو ركيزة البنوك التجارية و يحتمل أخطار تستوجب تحليلا ائتمانيا قبل أخذ قرار منح القرض لضمان التحكم في تلك الأخطار.
- إن التحليل الائتماني عملية تتميز بالاستمرارية في التطبيق و تتغير التطورات الاقتصادية التي عرفها القطاع المصرفي .

2- أهمية الدراسة :

إن أهمية الموضوع مرتبطة بأهمية الوظيفة الائتمانية لدى البنوك و عليه فان الائتمان المصرفي يبقى المحور الرئيسي لإيرادات البنك و كذلك المتغير الأساسي الذي يؤثر على مركزه المالي و عليه اتخاذ قرار منح القروض لتعظيم ربحيتها البنك من جهة و التقليل من المخاطر المحتملة عن عدم قدرة العملاء على التسديد من جهة أخرى و هذا ما يتطلب الاعتماد على أساليب التحليل الائتماني الصحيحة.

3- أهمية الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

1- تحديد مفهوم الائتمان المصرفي على مستوى البنوك التجارية

2- إبراز أهمية التحليل الائتماني على مستوى البنوك التجارية

3- توضيح الأساليب المتعلقة بالتحليل الائتماني لاتخاذ قرار منح القروض على مستوى البنوك التجارية .

4- تحديد الأساليب و النماذج الحديثة لتصنيف المخاطر المتعلقة بالائتمان.

4- حدود الدراسة :

الحدود المكانية :

القرض الشعبي الجزائريوكالة الطارف رقم 213

الحدود الزمانية :

الدراسة تمت في الفترة الممتدة منمارس إلى جوان 2021

5- منهج الدراسة:

اعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي لتعريف البنوك التجارية ووظائفها خاصة وظيفة منح القرص واعتمدنا على المنهج التحليلي لمعرفة الأساليب المعتمدة .

و التحليل الائتماني بين التقليدية و الحديثة و إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية على مستوى بنك القرض الشعبي الوطني

وكالة ..... رقم ...الطارف

إضافة إلى المنهج التاريخي لمعرفة مختلف التطورات المتعلقة بالقطاع المصرفي .

6- الدراسات السابقة :

الدراسةالأولى:هاشم الشنباري 2006 بعنوان " التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني في المصاريف التجارية "مذكرة ماجيستر ،"هدفت دراسته إلى التعرف على مدى استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني وقد توصل إلى أن المصاريف لا تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة و أنهم يرتكزون على معلومات أخرى لمنح القرار الائتماني.

الدراسة الثانية :الكحلوت 2005 بعنوان "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العامة في قطاع غزة "، مذكرة ماجيستير . إذ استخدم الباحثين أدلة الاستبيان لتحقيق الغرض المطلوب و قد توصل إلى أن اغلب محللي الائتمان في المصارف التجارية لا يعتمدون على التحليل لاتخاذ قرار منح الائتمان ،وعدم إدراكهم بالتحليل المالي بواسطة النسب المالية .

7- صعوبات الدراسة:

- صعوبة موافقة البنك على إجراء التربص لديهم
- صعوبة الحصول على القوائم المالية المعتمدة في التحليل باعتبارها أسرار المهنة
- نقص المراجع و صعوبة التنقل إلى مكتبات جامعات أخرى بسبب تفشي جائحة كرونا كوفيد 19.

8- هيكل الدراسة :

تناولنا في هذه المذكرة فصلين نظريين وفصل تطبيقي

بالنسبة للفصل الأول النظري تحدثنا عن ماهية البنوك بصفة عامة و البنوك التجارية بصفة خاصة و قدمنا لمحة عامة حول القروض البنكية مع تحديد مخاطرها و وسائل الحد منها .

أما بالنسبة للفصل الثاني النظري تطرقنا إلى التحليل الائتماني و دوره في قرار منح القروض بأساليبه التقليدية و الحديثة وكذلك وضحنا أساليب تصنيف مخاطر القروض الحديثة .

فيما يخص الفصل الثالث التطبيقي تم إسقاط المعلومات النظرية على الجانب الميداني و هو بنك القرض الشعبي الوطني وكالة رقم بالطارف لمعرفة فيما تتمثل أساليب التحليل الائتماني المعتمدة من طرف البنك لاتخاذ قرار منح القروض بين التقليدية و الحديثة و كذلك تحديد أساليب تصنيف المخاطر

الفصل الأول

مدخل عام حول البنوك التجارية والقروض البنكية

تمهيد:

تلعب البنوك دورا هاما في النشاط الاقتصادي، حيث تعمل هذه الأخيرة عل ضمان سريان عملية التمويل للمشاريع الاقتصادية المختلفة، وتحسين وضعيتها المالية وذلك عن طريق مختلف الوظائف التي تقوم بها باختلاف أنشطتها مما أدى إلى تنوعها.

والبنوك التجارية تعد من اهم البنوك التي برز دورها في الأونة الأخيرة، وذلك عن طريق الدور الذي تلعبه في تنمية الأنشطة الاقتصادية عن طريق خاصية تمويل المشاريع الاستثمارية، وتقديم القروض البنكية. وسوف يتم في هذا الفصل التطرق إلى النقاط الأساسية التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية والقروض البنكية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقروض البنكية وطرق معالجة مخاطرها.

المبحث الثالث: السياسة المعتمدة في منح القروض البنكية.

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية والقروض البنكية

تعتبر البنوك المختلفة الدعامة الأساسيةلأي جهاز مصرفي وطريق نحو الخوض فيه والدي يشمل مجمل المؤسسات المصرفية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول، فالبنوك التجارية عي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها. وقد كان بروز البنوك مقترنة بادوار والوظائف التي تقوم بها والمتمثلة في الوظائف التقليدية والحديثة التي تطورت مع تطور النظام المصرفي والبنوك.

المطلب الأول: نشأة البنوك وتعريفها

مرت البنوك بعدة مراحل أثناء تطورها ويرجع سبب ذلك إلى تلبية حاجيات المجتمع.

1- نشأة البنوك:

بدا ظهور العمليات المصرفية سنة ألفوأربعة قبل الميلاد في بابل بالعراق، وقد كانت هده العمليات قد عرفت عند الإغريق مند أربعة قرون قبل الميلاد.

وقد ظهرت البنوك بشكلها الحالي في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، والقرن 13 و14، بعد ازدهار المدن الإيطالية على إثر الحروب الصليبية فقد كانت تلك الحروب تستلزم طائفة لغرض تجهيز الجيوش. فالتاجر والصانع والصرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول، وذلك بقبول الودائع مقابل شهادات إسمية.ولم يكتف الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة باقتراضها للغير نظير الفوائد التي يحصلون عليها[1].

وقد عملوا على استثمار المال الغير المودع لديهم نظير الفوائد محددة وهكذا تطورت الممارسة المالية من صراف إلى بيت صريفة ثم إلى بنك وأقدم بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة (1401)، وأما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية فينيسا عام 1587.

[1]- شاكر القزويني: «محاضرات في اقتصاد البنوك»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص24.

وأخذت البنوك تتوسع هي الأخرى في القرن التاسع عشر وتأخذ شكل شركات المساهمة، وذلك بمجيء الثورة الصناعية ودخول في عصر الإنتاج الكثير الذي يحتاج إلى تسيير أموال كبيرة. فبعد بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية في أواخر القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الإدماج أو بطريقة الشراكة القابضة ومنه نشأت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات وهكذا واكبت نشوء الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها.

2- تعريف البنك:

البنك هو كلمة إيطالية الأصل (بانكو BANCO) وتعني "المصطبة" وكان يقصد بها بالمصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة، المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي يوجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[1].

البنك: جزء نقدي وعبارة عن جسر تواصل بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز[2]، مهمته العادية والرئيسية إجراء العمليات المصرفية، تتجلى في جمع رؤوس الأموال التي تستخدمها لحسابها الخاص وتحت مسؤوليتها في تسليم القروض للزبائن[3].

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن البنك يفيد ويستفيد، يفيد عندما يعيد استخدام ودائع المودعين، فإن بذلك يحرك رأس مال ويزيد من إنتاجيته وهكذا فهو يفيد النشاط الاقتصادي الذي يدخل فيه، وهو يستفيد أيضا من خلال حصوله على فوائد وعملات وأجور وخدمات، نستخلص من هذا التعريف أن للبنك صنفين من العمليات: (خلق النقود المصرفية عن طريق توزيع القروض بشكل ودائع إضافية يكون البنك بذلك وسيطا نقدي) (وضع عدة طرق لتوزيع القروض أي ابتكار تقنيات لتمويل الودائع الجارية إلى ادخارات سائلة فيكون بذلك أيضا كوسيط مالي.)

وبالتالي ينفرد البنك دون المؤسسات المالية الأخرى بوظيفة الوسيط النقدي المالي.

---

[1]- شاكر القزويني، مرجع سابق، ص24.

[2]- المادة 114 من قانون 90/10 الصادر في 14 أفريل 1990 للنقد والقرض.

[3]- المادة 110 من نفس القانون السابق.

فالوظيفة النقدية تتداخل مع الوظيفة المالية لتحليل نشاط البنك.

3- أنواع البنوك ووظائفها

لطالما تنوعت البنوك وتعددت أنواعها وبوجود هذه الأخيرة فإنه لابد من أن تكون لها وظائف مخصصة لكل بنك وهي كالتالي:

3-1- أنواع البنوك

3- 1-1- البنوك المركزية: هو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، فهو الذي يلغي ذلك النوع من أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات وهو المهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني[1].

- **نشأته:** كانت نشأة البنوك متأخرة عن البنوك التجارية، ويعتبر بنك "ريكست" في السويد هو أقدم البنوك المركزية في العالم حيث تأسس في عام 1656م وأعيد تنظيمه كبنك للدولة والقائم على إصدار النقود عام 1668م في الماضي عادة ما ينشأ البنك المركزي كبنك تجاري هام تمنحه الدولة سلطة الإصدار مهامه إصداربانكوك وتولي الأعمال البنكية للدولة مع الأعمال البنكية العادية .خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت البنوك المركزية مباشرة وظيفتها الأساسية في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعيته ومعدله،و في بداية القرن 20 قامت العديد من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار وجاء المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل 1920 فأصدر توصية مفادها أن على كل البلدان التي لم تؤسس بنكا مركزيا بعد أن تبدأ في إنشاءه بالسرعة الممكنة ليس فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعملاتها ونظامها البنكي وغنما أيضا من أجل التعاون الدولي [2].

[1]- محمد عبد العزيز عباس، www.jazeratsai.com/forum/schouthseddphpt :1904.extraite le 20 dec 2007

[2]- زكرياء الدوري ويسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، الأردن ،2006.

3-1-2- البنوك التجارية: هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات بنكية متنوعة للجمهور دون تمييز فهي تقدم المدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل[1].

3-1-3- البنوك المتخصصة: مؤسسات مالية وبنكية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في التوقيت النقدي والمالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين أنواع محددة من المقرضين والمقترضين[2].

وتتميز هذه البنوك بأنها تتخصص في تمويل بعض القطاعات الاقتصادية التي تخدمها عن طريق تقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل لها وهي في العادة لا تقبل الودائع إلا من زبائنها[3].

- **أنواعها:** تلعب دورا هاما في إسراع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من دور مؤثر على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشروعات المختلفة سواء كانت تلك المشروعات زراعية، صناعية أو عمرانية وتتمثل هذه الأنواع في:

- **البنوك الاستثمارية:** تختلف عن البنوك التجارية في أن هدفها الأساسي هو توظيف الأموال التي في حوزتها في المشاريع الاستثمارية

- البنوك الزراعية: تختص بالتمويل الزراعي بغرض التوسع في القطاع الزراعي[4].

- البنوك الصناعية: تختص بمنح التمويل للمؤسسات الصناعية والتي يكون هدفها تنمية الصناعة وزيادة مساهمة المشاريع، تنمية الموارد الاقتصادية بشكل عام.

- البنوك العقارية: هي البنوك التي تختص بتقديم قروض عقارية للهيأة والأفراد لبناء مساكن وتجمعات.

3-1-4- البنوك الشاملة: هي تلك البنوك التي تقوم بتقديم الخدمات البنكية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم تجمع بذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، إضافة إلى نشاط التأمين وتأسيس مشروعات

[1]- أكرم حداد ومشهور هذلول، النقد والمصارف، دار وائل للنشر، عمان الأردن ط1،2005، ص 144.

[2]- أكرم حداد ومشهور هذلول ،مرجع سبق ذكره ،ص 170،171.

[3]- السيد عبد المولى،اقتصاديات النقود والبنوك دار النهضة العربية، القاهرة مصر ،1998،ص 172.

[4]- أكرم حداد ومشهور هذلول ،مرجع سبق ذكره ،ص174.

وشركات ولا تقوم على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطور الشامل والمتوازي للاقتصاد مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية بالمعنى الواسع.

أو يمكن القول أن البنك الشامل يقوم على فلسفة التوزيع فيما يتعلق بمصادر التمويل ومجالات الاستثمارات وهو يعمل على توزيع المخاطر وزيادة الإيرادات.

دوافع التحول إلى البنوك الشاملة:

- الدافع الذاتي المستمر لتطوير أدائها خاصة إذا توفرت لديها الإدارة الذكية القادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات.
- التطور والتحولات في الاقتصاديات المحلية وخلقها لمجالات يجب أن تتدخل البنوك وتلعب دورا محوريا فيها مثل الخوصصة.
- المنافسة تمثل التطورات الحاصلة دافعا قويا للبنوك التجارية لإعادة النظر في استراتيجياتها والبحث عن خطط دفاعية وهجومية أو الجمع ما بين الأسلوبين.
- التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات.
- تزايد صيحات دعاة إصلاح النظام البنكي إلى التخفيف من حدة القيود التشريعية التي تثقل البنوك بالقيود على أن تحل محلها قيود اقتصادية بنكية غير تحكمية تتعلق أساسا بالكفاءات والفعالية في الأداء.
- تزايد حركات الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة.
- التحرير الاقتصادي العالمي وتحرير الخدمات المالية.

3-1-5- بنوك الاستثمار: تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل، والاشتراك في إنشاء شركات وإقراضها لمدة طويلة.

3-1-6- البنوك الإسلامية: تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حيث أن البنوك

الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية (المشاركة) في توظيف أموالها ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله.

3-1-7- البنوك المتخصصة(الغير تجارية) تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحدا من أغراضها.

3-1-8- بنوك الادخار: تقوم بافتراض المشتركين في رأس مالها بفوائد متعادلة.

4- وظائف البنوك واختصاصها

أ- وظائف البنوك المركزية:

- إصدار النقود: يقو م البنك المركزي بإصدار النقود و التي تعبر عن التزامات أو الخصوم وهي موجهة إلى الأفراد و المؤسساتو يمكن توضيح أسس هدا الإصدار النقدي وفق مدرستين [1]:
- المدرسة الأولى: تعتمد الأساس البنكي والتي تخضع إصدار النقد على حاجة
- المدرسة الثانية: تعتمد الأساس النقدي والتي ترى أنإصدار النقد يجب أن يكون محدودا باحتياطات الذهب التي في حوزة البنك المركزي.
- بالنسبة للجزائر وحسب المادة :38 من الأمر رقم (11-03) الصادر في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض، تتضمن تغطية النقد العناصر التالية[2]:
- السبائك الذهبية والنقود الذهبية

[1]- زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره ص (35-36)

[2]- الأمر(11-03) المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، رقم 52 الصادرة بتاريخ 2003/08/27.

*بالنسبة للجزائر وحسب المادة 10 والمادة 39 من الأمر (11-03) الصادر في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرضتمتلك الدولة رأس مال بنك الجزائر كلية والاحتياطي من الذهب الذي يتوفر عليه بنك الجزائر ملك للدولة"

** بالنسبة للجزائر وحسب المادة 36 من الأمر (11-03) الصادر في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض " تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية ".

- العملات الأجنبية
- سندات الخزينة
- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم والضمان والرهن

ب- وظائف بنك الحكومة: هذه الوظيفة مشتقة من خصائص الوحدة والملكية العامة للبنك المركزي* ويمكن أن ندرج تحت هذه الوظيفة وظائف فرعية منها:

- صراف الحكومة
- تنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات النقدية والمالية للحكومة على المستوى الداخلي والخارجي (مدفوعات ومقبوضات)
- الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية
- مستشار الحكومة في المسائل الاقتصادية **

ج- وظائف بنك البنوك: تتمثل هذه الوظيفة في أربعة وظائف:

- إدارة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية أو القيم على احتياطاتها
- القيام بمسؤولية الملجأ الأخير للإقراض
- تسوية أرصدة المقاصة بين البنوك
- الإشراف والرقابة على البنوك.

د- وظائف البنوك التجارية: ولها عدة وظائف منها :

1) وظائف تقليدية:

- قبول ودائع الزبائن
- توليد الائتمان
- تجميع المدخرات

- الاستثمار في الأوراق المالية
- تحصيل المستحقات
- تتعامل البنوك التجارية في بيع الذهب والفضة

2) الوظائف الغير التقليدية

- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين
- تقديم خدمات تمويلية إلى المؤسسات الخاصة
- ادخار المناسبات
- خدمة البطاقة الائتمانية
- إصدار خطابات الضمان
- دفع المبالغ من أجل الاعتمادات الخاصة

3) البنوك المتخصصة:

عادة تحجم استخدام مواردها في قروض طويلة الأجل وتكتفي بالقروض قصيرة أو متوسطة الأجل وتقوم بمنح الائتمان اللازم للقطاعات الاقتصادية ولا تهدف إلى تعبئة المدخرات وليس لها القدرة على خلق النقود الائتمانية أو ما يسمى بنقود الودائع كالبنوك التجارية إلى أن أهميتها في عملية التنمية تكمن من خلال ارتباطها المباشر بتمويل النشاطات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاعات المختلفة أكثر من التمويل الجاري لرأس المال العامل ولأهميتها هذه سميت ببنوك التنمية ورغم أهمية هذه البنوك للتمويل الاستثماري طويل الأجل إلى أن تخصصها ذلك قد عرضها دائما إلى عدة مشاكل تؤثرعلى دورها في عملية التنمية الاقتصادية .

4) البنوك الشاملة:

أ- **وظائف تقليدية:** تتضمن الوظائف المعتادة في البنوك وبعض المؤسسات المالية كقبول الودائع، منح القروض بالإضافة إلى أنها توسعت في الآونة الأخيرة في تقديم الخدمات التقليدية للبنوك التجارية حيث توجهت إلى تقديم الخدمات البنكية الالكترونية كخدمات آلات الصراف الآلي (ATM)[1]، وإصدار البطاقات الائتمانية التحويلات الالكترونية ،تقديم الخدمات الشخصية للزبائن .

ب- وظائف غير تقليدية:

خدمات بنكية استثمارية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتعلق بخدمات الإصدارات الجديدة وخدمات تسويق المنتجات المالية، خدمات الاستشارات المالية وإنشاء المشاريع الاستثمارية وتمويلها إلى جانب القيام بعملية التوريق[2] للقروض.

- القيام بعمليات خارج الميزانية
- خدمات وحدات الترست (TRUST)[3].
- إنشاء صناديق الاستثمار وشركات رأس المال المخاطر
- المساهمة في تنشيط سوق المال وبرامج الخوصصة.

[1]- ATM : automated tellen machines

[2]- التوريق: يعني إمكانية الحصول على تمويل جديد بالاستناد إلى وبضمان الديون البنكية الجيدة القائمة.

[3]- الترست: تعني شراء وبيع الأوراق المالية لصالح الغير (الزبائن) ومتابعتها.

تقسيمات البنوك

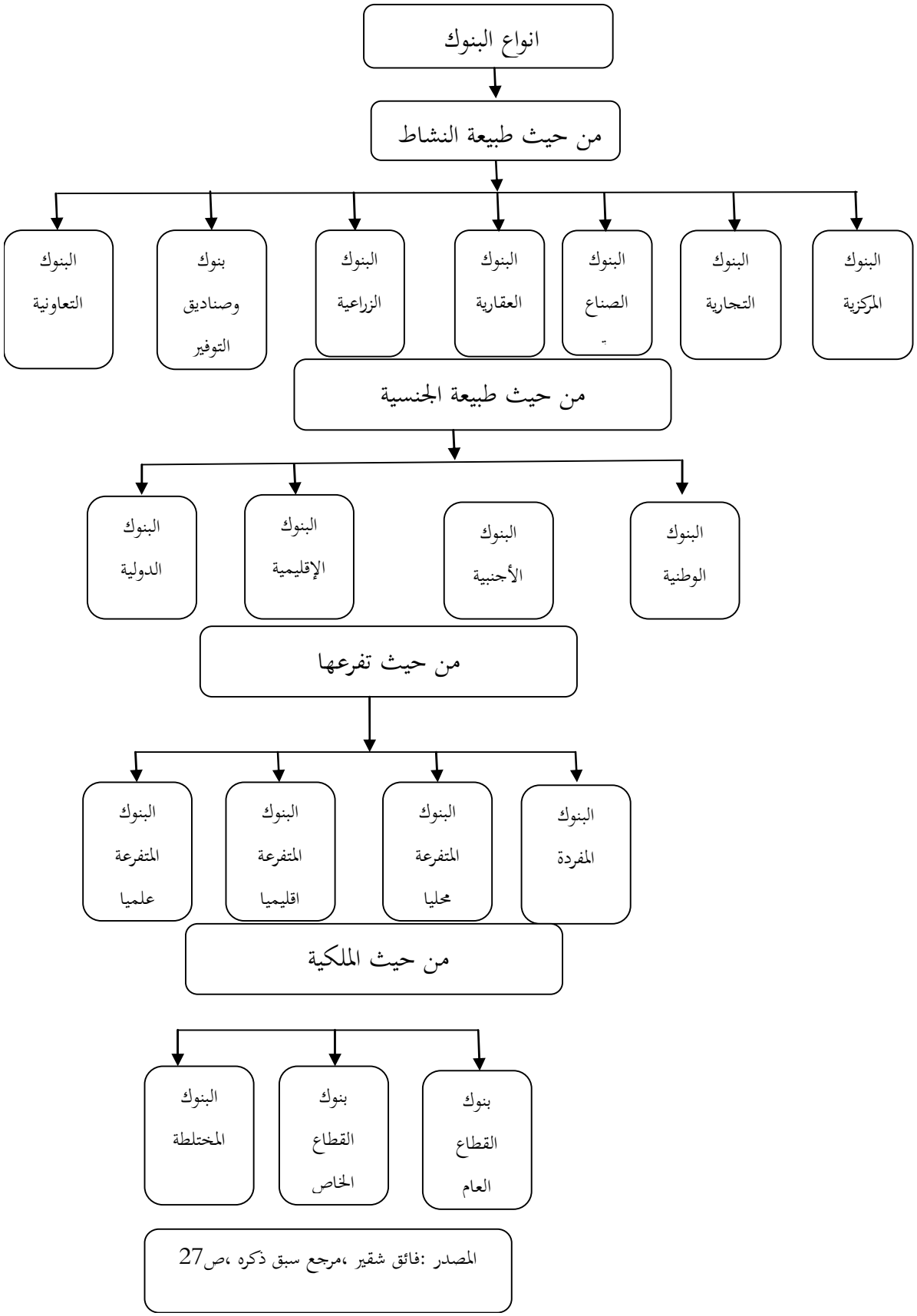

المصدر :فائق شقير ،مرجع سبق ذكره ،ص27

الجدول التالي يمثل أنواع مختلفة من البنوك حسب عدة معايير تم شرحها سابقا وتختلف وظائفها باختلاف خصائصها.

المطلب الثاني: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري

ورثت الجزائر غداة الاستقلال نظام مصرفي واسع للأجنبيين قائم على أساس الاقتصاد الليبرالي الذي أدى إلى بناء نظام مالي ونقدي ملائم لأجل تلبية احتياجات تمويل المؤسسات عبر عدة عوامل وهي تأسيس البنك المركزي كبنك إصدار وتأسيس الخزينة حيث كان عليها أن تفصل بين خزينتها والخزينة الفرنسية ولهذا عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة مراحل حتى يكون ملائما للظروف التي تعيشها البلاد ويساير التغيرات الاقتصادية.

1- الجهاز المصرفي في الفترة 1962م-1971م

عند الاستقلال ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي نظاما بنكيا يضم أكثر من 20 بنكا وتمثلت السياسة المالية الجزائرية في تأميم الشبكة الصرفية وتأسيس نظام بنكي وطني يخضع لعملية الدول بتمويل التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد كرد فعل لرفض البنوك الأجنبية القيام بالتمويل الإستثمار الجزائري وأمام عجز البنك المركزي عن التحكم في تلك البنوك تم اتخاذ قرارات تأميم البنوك الأجنبية عام 1966 وعموما يمكن القول أن التمويل في الجزائر عرف تغيرات هامة تتمثل فيما يلي:

1-1- تأسيس البنك المركزي:[1]

تأسس هذا البنك بالقانون 144/62 بتاريخ 13 ديسمبر 1962.اعتبر هذا البنك كمؤسسة إصدار النقود القانونية، إلى جانب مهمة تسيير العملة الصعبة والنهب ومراقبة السياسة الائتمانية في الدول وتم خلال سنة 1964 إصدار العملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري.

1-2- البنك الجزائري للتنمية:

تأسس بالقانون الصادر في 07 ماي 1963 أي في وقت مبكر نسبيا باسم الصندوق الجزائري للتنمية وذلك لملأ الفراغ الذي أحدثه توقف بنوك كبرى فرنسية وهذا لتمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة المدى المتعلقة بالجانب الخارجي.

[1] د.شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص33، ص57،58.

1-3- **قطاع التأمين:** في عام 1962 كانت سوق التأمين في الجزائر بيد الأجانب كلية وفي عام 1963 أنشأت الدولة شركتين هما:[1]

أ- الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين:

تأسس بالقانون الصادر رقم 197/63 في 1963/8 لسد الثغرة الحاصلة من تراجع الشركات الأجنبيةفي أجر التأمين في ظل سيادة الجزائر المستقلة وقد سمح الصندوق بتولي كل أعمال التأمين عدا مخاطر الزراعة وحوادث العمل وكانت 70% من فعاليته مكرسة للتأمين على السيارات وبعبارة أخرى فإن الصندوق يختص ببعض أنواع التأمين وهو يتولى بجانب ذلك فعالية إعادة التأمين التي هي حكر عليه وحده.

ب- الشركة الجزائرية للتأمين:

وقد تأسست في 1963/12/12 على أساس القطاع المحتاط في البداية لعدم وجود إطارات وطنية مؤهلة في حينها بالتعاون مع مصر.

1-4- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

وقد تأسس بالمرسوم رقم 227/64 في 1964/08/10 لكي يحول محل (CSDCA) يختص هذا البنك في تمويل السكن وتشجيع الادخار وإقراض الهيئات المحلية.

1-5- إنشاء البنك الجزائري:

وقد تأسس بالمرسوم الصادر في 1966/06/13 حيث يقوم بتدعيم عملية التحويل الاشتراكي في الزراعة (التسيير المالي) ويقوم بتنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير الأجل والمتوسط كذلك. كما يقوم باقتراض المنشآت العامة والخاصة.

[1] د.شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص66-69-70.

1-6- تأسيس القرض الشعبي الجزائري:

وقد تأسس بالمرسوم الصادر في 14/05/1967 برأس مال قدره 15 مليون دينار، وقد ورث البنك مجموع فعالية البنوك الشعبية التي كانت فروعها في الجزائر ووهران وقسنطينة، عنابة وكذلك الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، وقد اندمجت به فيما بعد ثلاثة بنوك أجنبية بعد تأسيسه وهو بنك الودائع ويعتبر ثاني بنك تم تأسيسه في الجزائر بعد التأمين.

1-7- البنك الخارجي الجزائري:

تأسس بموجب المرسوم رقم 67/204 في الأول من أكتوبر عام 1967 برأس مال قدره 20 مليون دينار وقد ورث 05 بنوك أجنبية وهي القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط، بنك بين كلير.

وتأسيسه يعتبر الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي، ووظيفته الأساسية تسهيل تنمية الصلات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى ويعطي ضمان للمصدرين الجزائرين لتسهيل مهمتهم في التصدير.

وفي أول نوفمبر تم إلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية لا سيما في المعاملة الخارجية، ولذا أصبحت البنوك العمومية الجزائرية، تحتكر جميع عمليات البنك والصرف والقرض.

وفي عام 1971 تكريس منطق تخطيط عمليات التمويل ومركزيتها حيث تستجيب هذه الأخيرة لثلاثة اعتبارات أهمها:

- ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار، هذا الإصلاح حمل رؤية جديدة متطورة لعلاقات التمويل، وحدد أيضا طرق لتمويل الاستثمارات وتتلخص هذه الطرق فيما يلي:

- قروض بنكية متوسطة الأجل بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- بالنسبة لقروض الاستثمار تمنح البنوك قروضا للمؤسسات العمومية التي تحصلت على تسجيل مشاريعها في الخطة.

- لكن ابتداء من سنة 1998 تم التراجع عن إجراءات التمويل التي جاء بها إصلاح 1971، حيث تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات بواسطة قروض طويلة الأجل.

وفي الثمانينيات واجه الاقتصاد الوطني معالم جديدة خاصة بسوق النفط الدولية ومن بين هذه المعطيات مايلي:

- انخفاض أسعار النفط.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.
- ضرورة إتباع سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

وتم خلال هذه المرحلة إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية 13 مارس 1982.

2- الجهاز المصرفي في الفترة 1986-1988

تميزت هذه المرحلة بالشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنود بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة وهذا بداية من 1986 وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة القروض التي يمنحها.

2-1- الجهاز المصرفي: بصدور قانون النقد والقرض 14/04/1990.

إن قانون النقد والقرض قد ارتكز على سبعة مبادئ أساسية تسعى إلى تغطية وتسيير العملة والوظيفة البنكية وهي كالتالي:

1- استقرار العملة الوطنية وذلك من أجل احترام الاتفاقية الدولية؛

2- تنظيم وتعديل الجهاز البنكي؛

3- يوضح مركز البنوك والوكالات المالية؛

4- حماية المودعين والمقترضين؛

5- تمديد الهيكلة، التنظيم وعمليات البنك المركزي؛

6- تنظيم السوق النقدي وحركات الأموال؛

7- وضع وتطبيق القوانين والعقوبات عند حالات التجاوز

- **المؤسسات البنكية التي برزت بعد إصلاح 1990:**

سمح صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض بظهور مؤسسات نقدية جديدة مختلفة خاصة أو مكونة من تجمع رؤوس أموال عمومية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- بنك البركة:

لقد تم تأسيس بنك البركة في 06 ديسمبر 1993 عدة أشهر بعد صدور قانون النقد والقرض، وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية.

2- البنك الاتحادي:

هو عبارة عن بنك خاص تم تأسيسه في 07 ماي 1995 م بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية.

3- مؤسسات بنكية ومالية أخرى في طور الإنشاء:

ما زالت مؤسسات مالية وبنوك أخرى تتقدم لطلب الاعتماد من مجلس النقد والقرض ويبدو أن هذه الحركة سوف تستمر لسنوات أخرى طويلة.

المطلب الثالث: عموميات حول البنوك التجارية

1- نشأة وتطور البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرابين والصياغ في أوربا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا.[1]

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الايطالية سنة 1517، ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814.[2] أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك. تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار أثار الثورة الصناعية في دول أوربا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان.

[1]- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2000، ص 63.

[2]- بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 6.

هكذا نشأت البنوك التجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة، ويبقى إعطاء تعريف للبنوك أمرا ضروريا لا مناص منه.

2- تعريف البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أسسا بتلقي الودائع الإفراد القابلة ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الأثمان قصير الأجل ويطلق على هده البنوك اصطلاح بنوك الودائع، التي تكون قابلة للسحب عند الطلب عليها من المؤسسات الائتمانية او ما ينحصر في النشاط الأساسي المتمثل قفي القيام بعمليات لائتمان دي الأجل الطويل.[1]

وتعرف ايضا على انها المؤسسات النقدية التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص او المؤسسات، وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت أراد تبعا للمدة المتفقة عليها ونظرا لهده الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع[2]

اعتمادا على التعريفين ا لم>كورينا علاه يمكن إعطاء تعريف شامل والمتمثل في:

البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسة من المؤسسات الاتمانية غير المتخصصة التي تقوم أساسا بتلقي ودائع الإفراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد مدة قصيرة

[1]-زينب عوض الله واسامة محمد الفوبي، اساسيات الاقتصاد النقدية والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا. ص18

[2]- محمد محمود شعاب، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية ، 1987.ص 12

3- وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.

3-1 -الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

أ -قبول الودائع:

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف،حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود.[1]توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في:

- **الودائع الجارية (تحت الطلب):**

تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

- **ودائع لأجل:**

تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 13.

- **ودائع بإخطار:**

هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.[1]

- **ودائع التوفير:**

وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم

الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.[2]

ب - **تقديم القروض:**

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئية السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

- **قروض بضمانات مختلفة:** أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.
- **قروض بدون ضمانات:** حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

3-2-الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح. من هذه الوظائف نذكر:

[1]- رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]- صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 131.

- **تمويل عمليات التجارة الخارجية:**

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

- **تحصيل الشيكات:**

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة. حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

- **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:**

الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، أذونات الخزانة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

- **إدارة محافظ الاستثمار:**

تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار...الخ.[1]

[1]- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 218.

- **تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:**

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها . وقد اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

- **التعامل بالعملات الأجنبية:**

تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج...الخ.

- **إصدار البطاقات الائتمانية:**

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقا.

- **القيام بعمليات التوريق:**

تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية[1]. يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض

[1]- عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001، ص 39.

التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله علىربح معقول.

تراعي البنوك التجارية أثناء قيامها بوظائفها سواء كانت تقليدية أو حديثة التي ظهرت كمتطلب لتطور البيئة التي تعمل فيها مبادئ أساسية لقيام النشاط البنكي.

المبحث الثاني: القروض البنكية ومخاطرها و طرق معالجتها

في سبيل جمع الأموال للقيام بعملية التمويل الضرورية للاقتصاد تستخدم البنوك طرق عديدة وأساليب متنوعة ومناهج مختلفة ، تهدف إلى إيجاد أفضل الاستعمالات لهذه المواد في ظل القوانين والتنظيمات السائدة والمعمول بها وتحاول أن تتحرك دائما وفق مبدأ التوفيق بين المواد والاستخدامات .

توظف الموارد في شكل قروض، تقدم أموال الغير (الودائع) على شكل قروض يشكل مصدر المشاكل المالية أو ما يطلق عليه بمشاكل القروض .

بغرض مواجهة هذه المخاطر تتخذ البنوك إجراءات بهدف تفادي الآثار السلبية للقروض سواء على الوظيفة المالية للبنوك (تعظيم الربح) أو على سمعتها في السوق وهنا يمكن أن نتساءل :

* على أي أساس تمنح القروض؟
* ما هي الضمانات المفروضة وما هي حدودها في استرداد حقوق البنك ؟
* ما هي المخاطر المتوقعة، وكيف يمكن تجنبها، نظريا وتطبيقيا ؟

المطلب الأول: القروض البنكية،تعريفها ، نشأتها وأهميتها

1- تعريف القروض البنكية:

القرض هو مبلغ من المال يضعه المقرض ويسمى بالمدين لمدة زمنية معينة ولغرض معين أو غير معين على أن يدفع المقترض فائدة مقابل اقتراضه ،كما قد يكون القرض مضمونا او غير مضمون ، ويسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق[1]

القرض أو(الاعتماد) على النحو المقدم سابقا يفترض توفر العناصر التالية[2]

1- تواجد الدين

2- أن يكون الدين في شكل نقدي.

3- تواجد الفاصل الزمني .

4- تواجد عنصر المخاطرة

القرض حسب المادة 235 من قانون البنك المؤرخ في 19 أوت 1986 هو كل عقد بمقتضاه تقدم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو إيداع مؤقت وعلى سبيل السلف لأموال تحت تصرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أو الاثنين معا ، لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع ( )[3]

هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.[4]

[1]- د/ عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 37.

[2]- أسامة محمد الفولي، مجدي إسماعيل شهاب مبادئ النقود والبنوك ، دار الجامعات الجديدة للنشر ،1999 ص 159.

[3]- Ammour Ben halima , techniques des pratiques bancaires , édition , Alger 1997 p 55.

[4]- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، ايمان نجرو :" **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**" ،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ا لد(28)العدد(3)، 2006، ص :194.

و يعرف صلاح الدين حسن السيسي الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ، ويقوم المقترض في ايتها بالوفاء لالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف[1].

و تعرف القروض المصرفية بأنها: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ،ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر"[2]. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على كل منمفهوم الائتمان والسلفيات.

و هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فتره معينه ويتمسداده بشروط معينه مقابل عائد مادي متفق عليه[3]

ويقصد به كذلك "تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات والمنشآت في ا تمع بالموال اللازمة ، علي أن يتعهد المدين بسداد تلك الموال و فوائدها والعملات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو علي أقساط في تواريخ محددة . حسب العقد . وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر".[4]

و هو يمثل مقياس لقابلية الشخص المعنوي والاعتباري للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت معين في المستقبل[5].

[1]- www.arabtranslator.org/edu/bonking/banking5.qsp..1102/50/60

[2]- رحيم حسين ،سيلم حمود :"استخدام **الأساليب الكمية في اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**"،2008، جامعة سكيكدة ،ص:4.

[3]- صلاح الدين حسن السيسي: **"قضايا مصرفية معاصرة"**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة ،2004، ص:15.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد: **"البنوك الشاملة و عمليات إدارتها"**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000،ص:103.

[5]-حمزة محمود الزبيدي:" ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2002، ص :18.

2- نشأة القروض البنكية:

نشأتالقروض البنكية كنتيجة طبيعية لنشأة البنوك التجارية و تطور وظائفها حيث كانت الوظيفة الأولى و الأساسية لهذه البنوك هي قبول الودائع ، و لم يكن أصحاب هذه الودائع يتحصلون على فوائد كما هو الحال في الوقت الحاضر بل كانوا يدفعون عمولة لقاء السهر و المحافظة على ودائعهم .

بعد ذلك تطور العمل المصرفي حيث لاحظ الصيارفة أن عدد كبير من المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم و يتركونها لفترة طويلة ، ففكروا في إستخدام هذه الودائع و إستثمارها في القيام بعمليات الإقراض ، حيث اتضح أنه لا ضرورة للإحتفاظ بكامل هذه الودائع المكدسة في خزائن البنوك ، و هكذا إنتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك هو قبول الودائع من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

و بذلك أصبحت الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية هي وظيفة الوساطة المالية ، و يقصد بهذه الوظيفة ببساطة قيام البنوك بتعبئة المدخرات من الأفراد و القطاعات التي يتوفر لديها فائض مالي ثم توظيف هذه المدخرات عن طريق توجيهها إلى الأفراد و القطاعات التي تعاني من عجز مالي ، و الشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم 1-1: الوساطة المالية للبنوك التجارية

المصدر : أحمد غنيم، صناعة قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف، الطبعة الثانية ، مطابع المستقبل، القاهرة، 1999 ، ص ، 6 .

و من خلال هذا الشكل نلاحظ أن نشأتالقروضالبنكية ترجع أصلا إلى ظهور وظيفة الوساطة المالية التي يقوم البنك بمقتضاها بالربط بين وحدات الفائض و وحدات العجز ، و من خلال هذه الوظيفة يمكن للبنك أن يضمن تحقيق غايات الأطراف الثلاثة المشكلة للعلاقة الموضحة في الشكل السابق و ذلك كما يلي[1] :

. المدخرون : و هم الذين يقومون بإيداع أموالهم لدى البنوك سعيا في تحقيق عائد مناسب يتمثل في الفائدة الذي يدفعها البنك لهؤلاء المودعين مقابل تنازلهم عن أموالهم مؤقتا .

. المقترضون : و هم الذين يتقدمون إلى البنك للحصول على أموال لمواجهة إحتياجاتهم و ذلك مقابل تحملهم لتكلفة تتمثل في الفائدة التي يدفعها هؤلاء المقترضون إلى البنك .

. البنك : و يمثل الوسيط المالي بين المدخرين و المقترضين ، حيث يقرب خذا الوسيط بين الأفراد و القطاعات التي يتوفر لديها فائض مالي و الأفراد و القطاعات التي تعاني من عجز مالي و ذلك مقابل حصوله على عائد يتمثل في الفرق بين الفوائد المطبقة على القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على الودائع المجمعة .

3 –أهمية القروض البنكية:

للتسهيلات الائتمانية نتائج اقتصادية هامة نذكر منها ما يلي[2] :

- تعد القروضالبنكية نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لماله من تأثير متشابك و متعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الاقتصادي المختلفة.

[1]. خالد محمود الكحلوت ، مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2005 ، ص ، 69 .

[2]محمد زميت: " **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**" ، مذكرة ماجستير (غ منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 2006/2005، ص:35

- تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته.
- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء,و كيف إن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.
- تعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لأخر,و بذلك فهي واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع,أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- تعتبر القروضالبنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته, إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ,و لذلك تولي البنوك التجارية القروضالبنكية عناية خاصة.
- تعد القروضالبنكية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتداول.
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد و العمولات, التي تعتبر كمصدر للإيرادات و التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك ,و تدبير و تنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.
- تلعب القروضالبنكية دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات,فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية,و رفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج و تمويل المبيعات الآجلة,والحصول على سلع الإنتاج .
- تساهم القروضالبنكيةالمقدمة من طرف البنوك في تنمية النشاط الاقتصادي و تقدمه.
- فيعمل الائتمان على خلق فرص العمالة,و زيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية,و تحسين مستوى المعيشة[1].

[1]-عبد المطلب عبد الحميد :"**البنوك الشاملة: عملياتها و إدارتها**", مرجع سابق, ص :104- 105.

- تقوم بدور هام في الحياة الاقتصادية، حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفر احتياجا ا من السيولة لتغطية عمليا ا الداخلية والخارجية المختلفة .
- تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد والتصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.
- المساهمة في مشروعات أخرى مثل المساهمة في شركات إنتاج دواء أو الغذاء والملابس والمساكن...الخ.
- يتفاوت دور القروضالبنكية من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف درجات النمو والتخلف وعادة ما يوجه الائتمان إلى مجالات وقطاعات قد تختلف وجهات النظر في تحديد أهميتها القومية ومكانتها على سلم التفضيلات الاجتماعية[1].
- وهناك مهام أخرى أهمها :
- بدون القروضالبنكية تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائضالوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
- تستخدم القروضالبنكية كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع فيوضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان و ذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية .
- يؤدي سحب القروضالبنكية من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي .

يعتبر الائتمان أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

[1]-أبو العيون محمود :" **توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص** "، الدار الجامعية ،القاهرة ،1988، ص:1.

المطلب الثاني:أنواع القروض البنكية

تعد القروض البنكية الاستثمار الأكثر جاذبية لنشاط البنوك التجارية و المؤسسات المصرفية الأخرى، فمن جهة يضمن تحقيق الربحية العالية ومن جهة أخرى يحتمل البنك أكبر مقدار من المخاطر.

تقرض البنوك التجارية أنواع مختلفة من قروض بنكية إذ تتغير هذه الأنواع وفقا للتغيرات التي رافقت نشاط البنوك التجارية في الاقتصاد وينقسم قروض بنكية إلى :

قروض بنكية الاستثماري: هيالتي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل أو متوسطة الأجل

القروض البنكية التجاري: من أحد أنواع التمويل قصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج

القروض البنكية الاستهلاكي: يشير إلى مختلف القروض التي تمنحها البنوك للإفراد لتمويل عمليا م الاستهلاكية المعمرة كالسيارات و، و الثلاجات، الغسالاتفهو يعتبر ائتمان شخصي في أغلب الأحيان

تقسيم القروض البنكية وفقا لأجله.

القروض البنكية قصيرة الأجل: هو ائتمان لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية وتعد أفضل أنواع التوظيفلديها

القروض البنكية متوسطة الأجل: تتراوح مدته بين السنة و خمس سنوات وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية

القروض البنكيةطويلة الأجل: هي القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة، تمنح لتمويل الأنشط**ثالثا– تقسيم الائتمان المصرفي وفقا للشخص المقترض:**

القروض البنكيةالخاصة: هي الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتبارين كالشركات ة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية

القروض البنكيةالعامة: يمنح هذا النوع من الائتمان للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية يعتبرون أشخاص القانون العام

تقسيم القروض البنكية وفقا للضمان :

القروض البنكية بضمان: (المضمون) : تعد الضمانات وسائل تأمين البنك ضد خطر عميله فهي تطلب بعد التأكد من سمعة العميل المالية ودراسة مصادر دخله ومركزه المالي

القروض البنكية غير المضمون:قد تمنح البنوك بعض الائتمانات إلى بعض المقرضين بدون ضمانويعرف هذا الائتمان عادة بالائتمان الشخصي أو السحب على المكشوف

القروض البنكية النقدية المباشرة:

وهو من الأكثر أنواع شيوعا في نشاط البنوك التجارية والأكثر ربحية ويتم هذا الائتمان بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة مسبقا بعقد الائتمان

القروض البنكية غير المباشرة:

هو عبارة عن ائتمان يقدم للعميل في حالة عدم احترامه لتعهداته ووفائه لالتزاماته المباشرة

القروض البنكية الدولية :

تعمل البنوك على توسيع تعاملا ا الدولية لتسهيل التجارة الخارجية من خلال تمويل المعاملات الدولية سواء ذات الأجل الطويل أو القصير

القروض البنكية بصيغة التمويل التأجيري والتمويل التشغيلي : يعتبر الايجاري والتشغيلي من أهم أشكال الائتمان التي ظهرت حديثا .

جدول رقم 1-2 تصنيف القروض البنكية

محاور التصنيف	أنواع القروض البنكية
حسب الغرض	قروض إستثمار قروض تجارية قروض إستهلاك
حسب الأجل	قصير الأجل متوسط الأجل طويل الأجل
حسب الشخص المقترض	مقترض خاص مقترض خاص
حسب الضمان	قروض بنكية بضمان وتنقسم: - مقابل أوراق مالية - مقابل أوراق تجارية - مقابل رهن عقاري - مقابل بضائع
قروض نقدية بنكية نقدية مباشرة	حساب جاري مدين تغير قروض وسلفات نقدية تنقسم إلى: - قروض عادية - قروض متعددة - قروض تحت الطلب - قروض للحد الأعلى - الكمبيالة المخصومة
قروض بنكية غير مباشرة	كفالات مصرفية خطابات الضمان الإعتماد المستندي بطاقات الإئتمان القبولات المصرفي

المصدر :بالمقدم مصطفى و آخرون :"التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي"،المؤتمر العلمي الرابع،جامعة فيلادلفيا ،2005/03/16، ص :12-13.

4- مخاطر القروض البنكية

4-1- تعريف مخاطر القروض

رغم أن تقديم القروض يعتبر من الوظائف الأساسية للبنك باعتبار هـ مصدر دخله ، فانه يشكل مصدر المشاكل التي يمكن أن يقع فيها ، وذلك نتيجة المخاطر التي تكتنف عملية الإقراض .

رغم تعدد تعار يف مخاطر القروض فإنها تتفق على أن الخطر ملازم للعمل البنكي ، إلا أن حدته وقوة تأثيره تختلف من البنك لأخر حسب القدرة على التنبؤات ، الاستعدادات (الإجراءات الوقائية) وأساليب مواجهته في الوقت المناسب (الإجراءات العلاجية).

للتقليل من حدة الخطر يقوم البنك باتخاذ جملة من الإجراءات كتقسيم الأخطار ، التزويد بالضمانات الكافية ، دراسة جيدة لوضعية السوق و المنافسة وتغيرات مؤشراتها ، وتتبع وضعية عملائه وغيرها من الإجراءات التي تجعل القرض في ضمانات شبه أكيد .

4-2- أنواع المخاطر البنكية:

إن المخاطر متعددة و متنوعة مما دفع بالعديد من المؤلفين للكتابة عن هذه المخاطر البنكية،وقد اتبع كل منهم تقسيما معينا لها ،ألا سنحاول جمعها و تقسيمها إلى ما يلي:

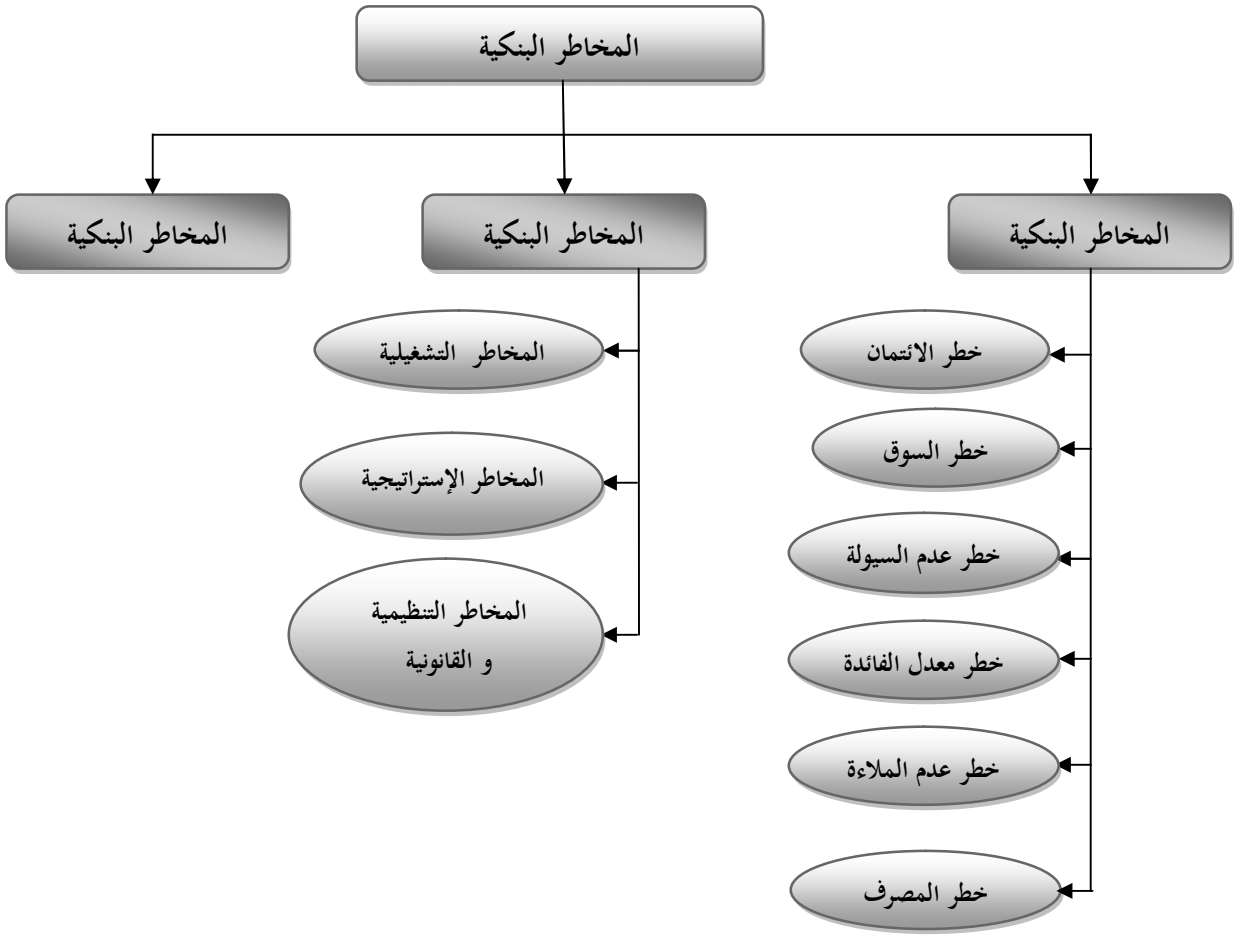

الشكل رقم 1-1:أنواع المخاطر البنكية

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سيتم ذكره

يمكن أن نميز عدة مخاطر للقروض البنكية وفق المخطط السابق

أ- المخاطر المالية -Financial Risks :-

تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك و المؤسسات المالية ،و ذلك كون معظم تعاملاتها تتم بالنقود و الأسهم و السندات ،ومن أهمها ما يلي:

أ-1-خطر الائتمان –Crédit Risk- : تنشأ المخاطرة الائتمانية من احتمالية عدم سداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للبنك ،وابرز هذه الالتزامات و المطالبات المالية –Financial claims- القروض و السندات ، فقد يكون سداد ولكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها .[1]

أ-2- خطر السوق –Market Risk-:مخاطر السوق هي مخاطر خسارة في المركز المالي بسبب تغيرات في أحد أو كل عوامل مخاطر السوق الرئيسية .[2]

أ-3-خطر عدم السيولة –Liquidity Risk-:مخاطر عدم السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة.

أ4-خطر معدل الفائدة- Interst Rqte Risk-:يقوم التحليل التقليدي بمقارنة حساسية دخل الفائدة للتغيرات التي تطرأ على عوائد الأصول مع حساسية مصروفات الفائدة للتغيرات التي تطرأ على تكلفة الفوائد للخصوم.

أ-5-خطر عدم الملاءة:كما يسمى خطر عدم القدرة على الوفاء ،حيث يكون البنك في حالة يسر و ملاءمة عندما تفوق أصوله خصومه .[3]

أ-6- خطر الصرف:و ينشأ عن المخاطر المصاحبة لأنواع معينة من الادوات المالية التي يتعامل فيها البنك مثل: الصرف الاجنبي ،وعمليات المبادلات ،و عمليات الخزانة العامة .

ب- المخاطر غير المالية: ينظر الى المخاطر غير المالية على انها لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي و بتادية و تقديم الخدمات البنكية.

[1] اسعد حميد العلي ،" ادارة المصارف التجارية – مدخل ادارة المخاطر-،الذاكرة للنشر و التوزيع ،الأردن ،ط1،2.13،ص:346.

[2] عبير فوزان العبادي ،"كادارة المخاطر المالية – في اعمال الصيرفة و التمويل الاسلامي"،دار الفكر للنشر و التوزيع ،الاردن،ط1،2015،ص:71.

[3] زبير عياش، "فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية " ،مرجع سابق،ص:30.

ب1- المخاطر التشغيلية –العملية -:و تعرف على انها الخسائر الناجمة عن الفشل في العمليات الداخلية في البنك من النظام او الافراد او من احداث خاجية.[1]

ب2-المخاطر الاستراتيجية:و هي المخاطرة الناتجة عن اتخاذ قرارات أو عدم اتخاذ القرارات لادارة نشاط البنك .[2]

ب3-المخاطر التنظيمية و القانونية:يتمثل الخطر التنظيمي في خطر عدم تطبيق التدابير القانونية و التنظيمية السارية المفعول و المحددة لحسن سير المهمة ككل.[3]

ج-المخاطر الاخرى:

نظرا للتكنولوجيا الحديثة فان البنك اصبح يواجه نوع جديدا من المخاطر ما يعرف بمخاطر الانشطة البنكية الالكترونية .

كذلك يكمن الحديث عن نوع اخر من المخاطر و هي" مخاطر السمعة " و التي تظهر بسبب عدم تحكم البنك في معاملاته مع الزبائن .

و اضافة الى ما سبق ذكره يمكن ان نصف المخاطر إلى خاصة و عامة نوضحها كما يلي :

4-3- المخاطر الخاصة: وتنقسم بدورها إلى:[4]

1-1 **خطر عدم التسديد** : و هو الخطر الناتج عن قدرة أو عجز المدين (المقترض) على تسديدكل جزء الدين و الفوائد المرتبطة به أما بسبب عدم كفاءة الإدارة أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع الدائن أو لأنه فقد القدرة على الوفاء عند حلول تاريخ الاستحقاق أما لتوقفه عن (عسر مالي فني)أو إفلاسه (خسر مالي حقيقي).

[1] عبير فوزان العبادي ،مرجع سابق،ص:72.

[2] صادق راشد الشمري،"استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية "دار اليازوري العلمية الاردن ،2013،ص:78.

[3] زبير عياش ،"فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية"،مرجع سابق ،ص:34.

[4]- فخاري فاروق، سعيدي يحيى، المخاطر الائتمانية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد01، 2017، ص 770.

1-2 **مخاطرة الاسترداد**:إن الاسترداد في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض.

1-3 **مخاطر خسائر التعثر**: وهي جزء من الخسائر الناتجة عن التعرض لمخاطر التعثر.

1-4 **مخاطر الفرصة الضائعة**: مخاطر الفرصة الضائعة تتمثل في إمكانية تفويت فرصة التعامل الائتماني مع زبائن دوي ملاءة مالية، بمعنى أخر فهي المخاطرة التي تنتج عن حرمان العملاء دوي الجدارة الائتمانية من الحصول على مبلغ ائتماني وفقدانهم كزبائن في المستقبل.

إضافة إلى:[1]

الخطر الإداري والمحاسبي

طبيعة النشاط الممول

العميل أو العملية موضوع التمويل

تقلبات أسعار الصرف

4-4- المخاطر العامة: تنقسم إلى:

خطر عدم القدرة على التحصيل

خطر تجميد الأموال

خطر السيولة

خطر معدل الفائدة

خطر السحب على المكشوف

عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم .

الخطاء في تقدير منح القروض الصحيحة

[1]- عبد الجليل بوضاح ،معالجة موضوع المخاطرة في مجال منح القروض البنكية الجزائرية، 2001

المطلب الثالث:إجراءات ووسائل الحد من خطر القروض:

من مهام الصيرفي العمل على تفادي أو الحد من الإخطار المرتبطة بنشاطه ، خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض ، وذلك باستعمال الوسائل والإجراءات التالية :

3-1- تبني أنظمة الخدمة (EXPERETS SYSTEM) في مجال اتخاذ القرار :

تعتبر أنظمة الخبرة من الوسائل التقنية الحديثة جدا في اتخاذ القرارات على أي مستوى من مستويات التسيير بداخل المنظمة، أن أنظمة الخبرة مصممة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المالية.

من الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال المالي ما يعرف باسمEVENT FINEX TAXADVISOR

الأول مطبق في مجال المراجعة المحاسبية، والثاني موجه للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحليل المالي، في حين أن EVENT موجه لإغراض تشخيص النمو الاقتصادي.

1- التحكم في المخاطر الخاصة:

يمكن التحكم في المخاطر الخاصة بتحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود التصرفات المستقبلية لإدارة المنشاة إذا اقتضى الآمر، أو يعطيه الحق في المطالبة بتسديد القرض وفوائده في حالة مخالفة العميل لأي من شروط الاتفاق. ويمكن للبنك إتباع أسلوب أخر يتمثل في طلب تقديم رهن في صور مختلفة، أو عقد اتفاق مع بنك أخر للمشاركة في تمويل القرض ([1])

2- التحكم في المخاطر العامة :

التحكم وتسيير المنشاة للمخاطر العامة ينصب أساسا حول الإجراءات الوقائية لتفادي أو الحد من بعض مخاطر القروض والمتعلقة أساسا بارتفاع أسعار الفائدة وكيفية تجنب مخاطر التضخم والدورات التجارية ونخاطر السوق(**9**)

[1]- كرماني هدى ، تسيير البنوك في ضوء السياسة النقدية مذكرة ماجستير الجزائر، ص 48-51

3-2- إجراءات ووسائل أخرى للحد من الإخطار المصرفية :

1- **توزيع خطر القرض:** إذا كان حجم القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى و ذلك لتجنب خطر عدم التسديد بمفرده.

2- **التعامل مع عدة متعاملين** : تجنبا لما يكمن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركيز نشاطات المصرف مع عدد محدود من المتعاملين ، فانه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين حتى إذا وقع ما لم يكن في الحسبان من عسر أو إفلاس لأحد المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير .

3- **تمويل أنشطة و قطاعات مختلفة** : أن البنك تجنبا منه لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود احد القطاعات دون غيره ، يلجا إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة و القطاعات ، حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط معين بإرباح من نشاط أو قطاع أخر .

4- **عدم التوسع في منح الائتمان:** أن البنك التجاري يهدف أساسا إلى الربح و الذي يكون الموجه الأساسي أو الرئيسي لنشاطه . لذلك فانه يراقب نفيه باستمرار تجنبا للغرور بفرص الربح المتوقعة ، و يعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود ، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض و كذا هيكله المالي خاصة ما يتعلق بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله .

5- **العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية** : بحيث أن البنك يكون على اطلاع دائم و مسبقا بقدراته التمويلية (كمية ، الكيفية أو الزمنية) حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض بأخذه بعين الاعتبار للأحوال الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية و الطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض .

6- **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك** : لكي يمكن للبنك أن يتجنب الكثير من الإخطار خاصة ما تعلق منها بجانبيها الإداري و المحاسبي ، ينبغي له أن يدعم و يطور أجهزة رقابته الداخلية ، لما لها من أهمية في متابعة مختلف

العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالإخطار التي يمكن أن تحدث و اكتشافها في الوقت المناسب و اتخاذ القرارات اللازمة للحد منها في حينها .

7- **التأمين على القرض:** لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التامين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك متعاملة بالتامين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.

8- **العمل على استخدام أساليب التكنولوجية المعاصرة في مجال النشاط المصرفي:** و تطوير الصناعة المصرفية في مجال الإقراض خاصة، تجنبا لخطر عدم التسديد و كذا خطر تجميد الأموال المصرفية.

9- **تحري الدقة و الحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة** : و ذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض و لجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه .

10- **تكوين العنصر البشري و المتخصص في النشاط المصرفي** : و القادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية و النقدية المحلية و الدولية ، و الذي يمكن أن يجنب المصرف مخاطر بتكلفة اقتصادية ، انه فضلا عن الإجراءات و التدابير التي يتخذها البنك تجنبا للمخاطر التي يمكن أن تحدث ، نجد أن هذه الإجراءات و التدابير التي يتخذها البنك تجنبا للمخاطر التي يمكن أن تحدث ، نجد أن هذه الإجراءات و الوسائل عادة ما تكون مرفقة بضمانات للقروض الممنوحة مهما كان هذه الضمانات و طبيعتها .

المبحث الثالث : سياسة منح القروض البنكية والعوامل المؤثرة عليها

المطلب الأول : تعريف سياسة منح القروض البنكية و عناصرها

لابد لكل بنك تجاري عند تعامله مع الائتمان أن يكون لديه سياسة ائتمانية، والتي تعتبر دليل أو مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الائتمان في البنك، وتستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح الإئتمان بهدف تجنب المخاطرة المترتبة عن هذه العملية. وسوف نتناول في هذا مفهوم السياسة الائتمانية وعناصرها وأهم مكوناتها

1- تعريف سياسة منح القروض البنكية

تتعدد تعاريف سياسة منح القروض وتأخذأشكال متنوعة وفقا لوجهات نظر الباحثين في هذا المجال اذ عرفت سياسة منح القروضبأنها مجموعة التعليمات والأسس التي تضعها إدارة البنك لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الاقتراض ويرجع إليها منفذو السياسات عند البث في طلبات الاقراض المقدمة والالتزام بها عند التنفيذ

وتشمل هذه السياسات عادة الإجراءات الواجب إتباعها في دراسة طلب الائتمان المقدم من العميل وكذلك الأساليب المتبعة في دراسة وضعه المالي من قبل دائرة الائتمان المصرفي بما في ذلك أسس تحديد سعر الفائدة ونوع الضمانات المقدمة من خلال مايعرف بتحليل المخاطر إذ تغطي سياسات منح القروض بمجموعة من الاعتبارات .[1]

كما يمكن تعريف سياسة منح القروض بأنها: " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض ، وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض".[2]

[1] الراوي 2003-ص 166-167

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119

وتعرف على أنها : "هي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية ، تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض ، كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة، بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقا للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم".[1]

كما تعرف أيضا :" هي مجموعة القواعد والإجراءات، والتدابير المتعلقة بتحديد السياسة العامة المعتمدة في منح القروض ، وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها، وبناءا على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة ومتابعة في جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض ".[2]

من خلال مجموعة هذه التعاريف نستخلص بأن السياسة الائتمانية، وفق قواعد مرنة وذلك بعلم المستويات الإدارة العليا، لتفادي الوقوع في الأخطاء، للتصرف بشكل سريع للتحكم في قواعد الإقراض".

وتهدف السياسة الائتمانية إلى الأغراض التالية :[3]

- سلامة القروض التي يمنحها البنك
- تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها
- توفير الثقة لدى العاملين في الإدارة ما يحد من الوقوع في الخطر.

2- عناصر سياسة منح القروض البنكية

تتكون سياسة منح القروض البنكية من :

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص141

[2] دريد كامل الشبيب، "إدارة العمليات البنكية" ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015 ، ص191

[3] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، " إدارة الائتمان" الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة، الأردن 1999 ص 208

1- **حجم الأموال المتاحة للائتمان** : تنص سياسات الائتمان على أن لا تزيد القيمة الكلية للائتمان عن نسبة معينة من الموارد المتاحة، فحجم الأموال الممكن إقراضها تحدد انطلاقا من حجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها، لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى مع الأخذ في عين الإعتبار متطلبات السيولة والوفاء بها .[1]

2- تشكيلة الائتمان : تتجه السياسة الإقراضية لخدمة مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل عام وعليها أن تستند إلى أساس التنويع في القروض، لحماية أموالها وأن تضمن اعتباراتها تحقيق درجة من التنوع لأن ذلك سيؤدي إلى تقليل احتمالات الخسارة ومن أساليب ذلك توزيع تواريخ استحقاق الائتمان من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل ، وتوزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية بالإضافة إلى توزيع الائتمان على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من صناعية تجارية زراعية ، خدمات[2]

3. مستويات اتخاذ القرار : ينبغي أن تحدد سياسات الائتمان مستويات الإدارة المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح الائتمان ، أو عدم الموافقة عليه ، وذلك لتجنب ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات.[3]

4. المنطقة الجغرافية التي يخدمها البنك : من ضمن إستراتيجية إدارة الائتمان ينبغي تحديد المنطقة الجغرافية التي يخدمها البنك بحيث يؤدي إلى تغطية :[4]

- حجم الموارد المتاحة للائتمان
- المنافسة التي يلقاها البنك في مناطق مختلفة .
- طبيعة المناطق المختلفة وحاجة كل منها للقروض
- مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض والرقابة عليها

[1] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، " إدارة الائتمان" دار وائل للطباعة، الأردن 1999 ص 209

[2] ابراهيم هندي "إدارة البنوك" التجارية مدخل اتخاذ القرارات" الطبعة الثالثة المكتب العربي الحديث مصر 2010 ص 210

[3] صلاح الدين حسن السيس ، "قضايا مصرفية معاصرة" الطبعة الأولى دار الفكر العربي مصر 2004 ص39

[4] عبد الحميد عبد المطلب " البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها" مرجع سبق ذكره ص 119

5. تحديد سعر الفائدة على الائتمان : يعتبر الدخل المتولد عن عملية الائتمان من الأمور الهامة بالنسبة للبنك، وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على ائتمان بأحكام كبير وتتأثر أسعار الفائدة على الائتمان بعوامل كثيرة، تكلفة إدارة الائتمان ....إلخ، استنادا إلى هذه العوامل يقوم البنك بتحديد سعر الفائدة الملائم طبقا لنوعية الائتمان أو نوعية العميل المقترض .[1]

6. مجالات الائتمان الغير المسموح بتمويلها : قد تتضمن سياسات الائتمان لبعض البنوك مجالات غير مسموح بتمويلها بغض النظر عن ما هي هذه المجالات، وقد تتحدد هذه المجالات لتقليل من المخاطر التي تصاحب تمويلها، أو قد تكون راجعة لأسباب دينية أو أخلاقية، فقد تقرر إدارة البنك منح الائتمان في مجالات صناعات المتقادمة أو صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو في مجال التجارة المشروبات الروحية، أو صناعة الأسلحة أو السجائر.[2]

7. تحديد مستندات الائتمان : قد تحدد سياسة الائتمان في البنك مستندات واجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض ، وقد تختلف هذه المستندات من بنك لأخر، إلى أنه يمكن إيجاز أهمها :[3]

- طلب الحصول على طلب قرض معبأ من قبل العميل وموقع منه
- بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية لعدد السنوات بالنسة للشركات وغالبا ما يتم طلب القوائم المالية لأخر سنوات
- مستندات ملكية للضمانات المقدمة من العميل
- بيان بالقروض السابقة السابقة التي منحت للعميل
- وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمان العميل
- أي أوراق أخرى يرى البنك أو إدارة الائتمان ضرورة اعتمادها

[1] عبد الحميد عبد المطلب "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها" مرجع سبق ذكره، ص 121
[2] عبد المعطي رضا أرشيد محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره ، ص 211
[3] مرجع سيق ذكره ص ص 211_212

8. متابعة الائتمان : سياسات الائتمان قد تنص على ضرورة متابعة القروض، التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد، بما يسمح باتخاذ الاجراءات الملائمة في الوقت المناسب.[1]

- القدرة + رأس المال . شخصية ضعيفة = مخاطرة ائتمانية متوسطة
- القدرة + رأس المال . الشخصية = مخاطرة ائتمانية عالية
- الشخصية + رأس المال . القدرة = مخاطرة ائتمانية عالية
- الشخصية . رأس المال . القدرة = مخاطرة ائتمانية عالية جدا
- القدرة . الشخصية . رأس المال = مخادع

وعلى وفق هه الدرجات تستطيع الإدارة البنكية أن تحدد فيما إذا كانت هذه الدرجات متوفرة عند المقترضة أم لا، وعلى ضوء ذلك يمكن اتخاذ القرار المناسب في منح القرض أو رفضه.

أما أسلوب النقاط فإنه يعتمد على تحديد المؤشرات المخاطرة الائتمانية الناشئة عند تقديم القروض والائتمان بصورة تفصيلية، وبعد ذلك وضع مستويات محددة لكل منها، ثم تحديد عدد من النقاط لكل مستوى على أن تجمع النقاط التي يحصل عليها القرض خلال الدراسة، ليتم مقارنة مجموعها مع عدد النقاط المعتمد في قبول القرض أو رفضه، والذي يسمى بنقطة الفصل يتم قبول منح القرض ومن لا يصل إلى هذه النقطة يتم رفض قرضه، وفي هذه الحالة لا تدعى النقاط نقاط المخاطر الائتمانية بل نقاط جودة.[2]

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، مرجع سبق ذكره ، ص 212

[2] حمزة محمود الزبيدي، "إدارة المصارف" مرجع سيق ذكره ص195

3-إجراءات وأسس منح القروض البنكية

يتناول هذا المطلب أسس وإجراءات منح القروض التي تمثل إطار عام يرشد موظفي قسم القروض إلى الطريقة السليمة والمحددة لكيفية الإقراض، وأهم الاجراءات المتبعة في هذه العملية من خلال ما يلي :[1]

1-الإجراءات

1 . دراسة طلبات الإقراض : يقوم الزبون بتعبئة طلب الإقراض وفقا لنموذج معد من قبل البنك ثم يدرس الطلب من حيث الغرض من القرض ومدته وجدول السداد وقد يتطلب الأمر مقابلة صاحب الطلب شخصيا.

2 . تحليل المركز المالي للزبون : من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات تصل إلى ثلاث سنوات وتحليل بعض نسب السيولة والربحية والمديونية.

3 . المقابلة والمعاينة : تتضمن المقابلة التي تجريها إدارة البنك من صاحب المشروع استفسارات حول المشروع، وكذا محاولة استقراء سلوكه حول المشروع ، وفضلا عن ذلك يرسل البنك مختصين لمعاينة مقر المشروع والاطلاع على المساهمات العينية التي سساهم بها في هذا المشروع .[2]

4 . التفاوض مع البنك : على شروط العقد أن تتضمن تحديد مبلغ القرض ، وكيفية الصرف وطريقة السداد والضمانات التي يحتاج إليها البنك، والعمولات وسعر الفائدة.

إن منح الإئتمان المصرفي يجب أن يتم وفقا لأسس و قواعد مستقرة و متعارف عليها كما يجب أنيكون مسبوقا بمجموعة من الإجراءات و الخطوات التي تتم فيها دراسة طلب القرض من مختلفجوانبه.

[1] أسعد حميد العلي، "إدارة المصارف" ، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2013 ص ص 167_168

[2] رحيم حسين، "الاقتصاد المعرفي"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2006، ص 264

2- أسس منح القروض البنكية

: تتمثل أهم الأسس التي ينبغي على المحلل الائتماني توفيرها في قراره في مايلي:

2ـ 1ـ سيولة القروض :و تعني سرعة دوران القروض و إمكانية التصفية الذاتية للائتمان و يتوقف ذلك على قصر أجل استحقاق القرض ، و تتحقق سيولة القروض في ثلاث حالات هي[1] :

- القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية.
- القروض المضمونة بأوراق تجارية.
- القروض المضمونة بأوراق مالية.

فالقروض التي تم تقديمها لتمويل عمليات إنتاجية تعتبر ذات سيولة ذاتية لأن هذه القروض سوف يتمالوفاء بها بمجرد انتهاء فترة الإنتاج و بيع السلع المنتجة ،كذلك القروض المضمونة بأوراق تجارية مثلالكمبيالات نجدها تتمتع بالسيولة لأنه يمكن للبنك إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي . بشرطمطابقتها للشروط التي يضعها البنك . بالإضافة إلى القروض المضمونة بأوراق مالية فيمكن للبنكبيعها إذا تعذر على العميل السداد و بذلك يضمن البنك استرجاع قيمة قروضه.

2ـ 2ـ الربحية : والمقصود هنا ضرورة حصول البنك على فوائد و أرباح من القروض التي يقومبمنحها و ذلك لمواجهة كافة أعبائه و إلتزاماته الإدارية و تغطية حقوق أصحاب الموارد في البنك منعملاء و بنوك ومؤسسات أخرى ،كما أن الربحية تمثل عنصر أمان بالنسبة لأصحاب حقوق الملكية فيالبنك كما تلعب دورا هاما في تقييم الأداء العام للبنك و تصنيفه محليا و إقليميا و دوليا.[2]

2ـ 3ـ الأمان :و يقصد به ثقة البنك في استرداد الأموال المقترضة في الوقت المحدد لها و يأتي ذلك من حرصه الشديد على توفر عامل السيولة في القرض كما أشرنا سابقا و التأكد من توفر عوامل الجدارةالإئتمانية في المقترض و إلتزامه بسداد حقوق الآخرين بالإضافة إلى كفاءته في إدارة نشاطه.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ، مرجع سابق ، ص ، 107 .

[2] أحمد غنيم ، مرجع سابق ، ص ، . 10

2. 4. التنويع :و يقصد بالتنويع توزيع القروض على مختلف الصناعات و الأنشطة التجارية المتباينةو عدم إقتصارها على قطاع أو نشاط اقتصادي مماثل ،كما يقصد به عدم تركيز القروض على منطقةجغرافية معينة و توزيعها على نطاق جغرافي واسع بالإضافة إلى عدم تركيزها على نوع معين منالضمانات لأن أية تقلبات طارئة في قيمة هذه الضمانات سوف تؤثر سلبيا على المركز المالي للبنك

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة منح القروض البنكية

تتعدد العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية للبنك و من أهم هذه العناصر نذكر ما يلي1:

1-رأس مال البنك :تتأثر السياسة الإقراضية برأس مال البنك لسببين مهمين هما:

-يستخدم البنك رأس المال و احتياطاته كحاجز واقي يمنع(في حدود حجم رأس المال واحتياطاته) تسرب خسائر القروض إلى الودائع، و عليه كلما زاد رأس المال و الاحتياطاتكلما زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر؛

-رأس المال له دور نفسي لدى كل من المودعين و المقترضين، لاعتقاد كل منهما وجود أموالكافية لدى البنك

2-**الربحية** :في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، و لكي يتسنى لهذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.

3-سياسة البنك المركزي :البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإق ارض فيحدها الأقصى و التخفيف من حدة هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي.

4- حاجات المنطقة :قد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية و تطويربعض المناطق و يكون ذلك حافًاز بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد و يزيد من حجم قروضهمستقبلا.

5-موقع البنك :حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة لدرجة كبيرة نوعية و حجم الطلب علىالقروض الممنوحة.

خلاصة الفصل

دراستنا لهذا الفصل ساعدت على التعرف على مختلف الجوانب الأساسية للبنوك التجارية والقروض البنكية بمختلف جوانبها وأبعادها، وقد تم التوصل إلى أن البنوك التجارية تلعبا دورا هاما في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة النقدية بكافة عناصرها الائتمانية والنقدية، فهي من أدق المؤسسات المالية التي تملك خاصية مميزة والتي تساعده في لعب دور الوسيط المالي الصانع للسيولة.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية القروض البنكية في المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أشكلها مما يعزز موقعا المالي، فالبنوك التجارية يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الإئتمان، حيث في مجملها تعتبر من أهم الفاعلين الأساسين في الاقتصاد بتميزها بهيكل تنظيمي معين وميزانية محددة لموارده وإستخداماته الواجبة لتحقيق أهدافه التي تساعده على تقديم مختلف العمليات البنكية التي تميزها عن غيرها.

الفصل الثاني

التحليل الإئتماني ودوره في قرار منح القروض

تمهيد:

تعد عملية منح القروض من أهم وظائف البنوك التجارية و التي تتركز على أساليب و طرق لتحديد وضعية المؤسسة المالية للتأكد من مدى قدرتها على التسديد و عليه يندرج تحت هذه الأساليب أدوات التحليل الائتماني التي تصنف إلى تقليدية وحديثة حيث يعتمد البنك على تحليل القوائم المالية أو على النسب المالية و هي طريقة معتمدة من طرف اغلب البنوك و للوصول إلى نتائج أكثر دقة و سلامة يمكننا الاعتماد على أساليب حديثة و يبقى قرار اختيار المؤسسة لأنسب طريقة حسب درجة مخاطر القرض .

و من هنا تناولنا الأساليب المعتمدة من طرف البنوك التجارية للتحليل الائتماني و تصنيف المخاطر حيث ينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول:** مدخل عام حول التحليل الائتماني
- **المبحث الثاني:** نشأة التحليل الائتماني و أنواعه
- **المبحث الثالث:** القوائم المالية كأداة للتحليل الائتماني

المبحث الأول: مدخل عام حول التحليل الائتماني

إن عملية منح الائتمان يتطلب دراسة لاتخاذ قرار منح الائتمان أم لا، وهذه العملية تعرف بعملية التحليل الائتماني وهي عملية تقوم بها جهة مختصة في التحليل المالي لدى البنك، والتي تقوم بدورها بدراسة شاملة عن المقترض وتقييم مصادر الخطر التي يتوقعها البنك والتي تعوق المقرضين عن سداد القروض الممنوحة لهم خلال الفترة القادمة، وهذا ما سوف نقوم بدراسته في هذا المبحث من خلال التعرف على التحليل الائتماني وأنواعه والقوائم المالية.

المطلب الأول:تعريف التحليل الائتماني

إن البنك عند تقديمه القروض للزبائن يتوقع دائما الحصول على مدا خيل مستقبلية، مع احتمال عدم تحصيلها، لذلك يقوم البنك بتقدير وتقييم خطر عدم السداد مسبقا وذلك باستعمال التحليل الائتماني وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب.

أولا: تعريف التحليل الائتماني

يمكننا تعريف التحليل الائتماني من خلال تعريفنا لنشاط أو مهام محلل الائتمان: "يحلل محلل الائتمان الوضع المالي لعملائه ويدرس جدوى منح الائتمان أو القرض ويقيم المخاطر المالية التي يمكن أن تخلقها اتفاقية القرض للبنك الذي يمارس فيه وظيفته هي أيضا لإبلاغ شبكة فروع البنك حول إدارة المخاطر وتتبع الحالات الجارية، وهو مرفق بالمكتب المركزي للبنك إنه يقيم بانتظام الأوضاع الاقتصادية لعملائه ويقدم تقارير إلى تسلسله الهرمي وكذلك إلى الوكالات المصرفية المختلفة في مؤسسته، حسب الحالة يمكنه العناية بتحرير بعض ملفات القروض".[1]

كما أن التعريف الثاني والذي يركز كذلك على وظيفة محلل الائتمان يعرف التحليل الائتماني على أنه: " قيام البنك بتحليل الصحة المالية وتقييم الأداء الاقتصادي وتشخيص المخاطر من خلال دراسة تنبؤيه، من الميزانية العمومية وبيانات الدخل وغيرها من المعلومات التي يقدمها العميل أو الصحافة(مبيعات،العقود، المشاريع ...) يقوم محلل الائتمان أيضًا

[1] - https://www.fab-group.fr/analyste-credit.html,consulté le 03 Mars 2019, 15h32 .

على أساس حكمه استنادًإلى البيانات الاقتصادية العامة في السوق وعمل العميل، الموجود في قواعد البيانات أو التي تم جمعها من المؤسسات المالية والمنظمات المهنية، بمجرد اجراء هذا التشخيص، يكتب مذكرة موجزة بالنظر إلى تطبيق إجراءات تحليل دقيقة للغاية، يجب أن يكون محلل الائتمان مشبعًا بتقنيات حساب النسب اللازمة لإنشاء مؤشرات موثقة وهامة، كما يجب أن يكون لديه معرفة عامة قوية بالاقتصاد والقانونوالضرائبعلى الشركات وتحليل المحاسبة، ويجب أن يكون لديه مها ارت جيدة في التعامل مع الآخرينوقدرة على الحكم واستعادة الأمور الضرورية لقراءة تحليلية جيدة للائتمان.[1]

المطلب الثاني: نشأة التحليل الائتماني وأنواعه

أولا: نشأة التحليل الائتماني

لقد نشأ التحليل الائتماني وانتشر بشكل واسع، ويرجع سبب هذا الانتشار إلى اتساع مجال البنوك التجارية في مجال منح القروض البنكية، أوجب عليها استخدام بيانات مالية وتحليلها وقراءةمؤشراتها فبدأت دارستها بدارسة مالية بسيطة تقليدية، وتطورت لتخلق طرق تقييم القروض حديثة ومتطورة، يمكن إيجاز هذا التطور التاريخي كما يلي:[2]

1. المرحلة الأولى 1900

ارتبط استخدام التحليل المالي في الدراسات التمويلية في نهاية القرن التاسع عشر بتقديم الإدارة المالية وتطور التحليل الائتماني، وبالرغم من أن كلا من العاملين كان لهما الفضل في تطوير النسب المالية إلا أن التحليل الائتماني كان له الفضل الأكبر في تطوير استخدام هذه النسب، ففي سنة 1870 بدأت البنوك الأمريكية في طلب القوائم المالية ضمن مرفقات أي طلب قرض، وقد قام مسؤولو الإقراض في البنوك بدراسة العلاقات بين عناصر الأصول المتداولة للمؤسسات المقترضة وكمحصلة لهذه الدراسات استخدمت نسبة التداول لأول مرة سنة 1891.

2. المرحلة الثانية من 1900 إلى 1919 واتسمت هذه الفترة بثلاث سماتهي:

[1] https://www.kelformation.com/fiches-metiers/analyste-de-credit.php,Consulte le 03 Mars 2019, 11h51.

[2]- مفلح محمد عقل ،**"مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ،6002، ص ص 403-401.

- ظهور بعض الدراسات التي استخدمت أكثر من نسبى مالية، إذ نشرت سنة 1905 عشر نسب مختلفة يمكن استخدامها في التحليل الائتماني.
- ظهور بعض النسب المعيارية مثل معيار1.2 فيما يتعلق بنسبة التداول.
- ظهور أهم دراستين متعلقتين باستخدام النسب المالية لأغراض التحليل الائتماني وللأغراض الإدارية سنة 1919.

3. المرحلة الثالثة: من 1919 إلى الوقت الحاضروتميزت هذه الفترة بما يلي:

- استخدام الكمبيوتر والأساليب الإحصائية في اختبار القوة التنبؤية للنسب المالية، كذلك تعرضت النسب المالية لاختبا ارت إحصائية لتوضيح مدى الاختلاف بين النسب التي يتم استخراجها من مؤسسات تنتمي إلى صناعة معينة أو خلال فترات زمنية محددة لكي يتم توضيح أثر الصناعة المعينة أو الفترة الزمنية موضع الدراسة على النسب المالية.
- لم تقتصر النسب المالية على تلك المستخرجة من الميزانية وقائمة الدخل، بل يمكناستخراجنسب أخرى من قوائم التدفق النقدي ومن البيانات المتاحة في الأسواق المالية.
- تميزت هذه الفترة بدراسة أثر القواعد والطرق المحاسبية المتعارف عليها على النسب المالية.

ثانيا: أنواع التحليل الائتماني

يهتم التحليل الائتماني بجمع البيانات المالية، وتصنيفها وقياسها ودراستها للوصول إلى المراقبةالجيدة على الموارد المالية المتاحة في المشروع، فهو وسيلة لمعرفة قدرة المؤسسة ماليا وحتى إداريافيعتبر التحليل المالي من أهم طرقه حيث يحلل ويفسر القوائم المالية، ومعرفة مضامينها ومدلولات الأرقام الواردة فيها لتقدير قيمة المؤسسة، وتقييم مركزها المالي، للتحليل الائتماني أنواع متعددة ومختلفة وذلك لتعدد المعايير المعتمدة في التصنيف.

- **حسب الجهة القائمة بالتحليل**

1- **التحليلالداخلي**: إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة أشخاص، من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا، غالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع، ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2- **التحليلالخارجي**: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة الجهات القائمون بالأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك.[1]

- **منحيثالفترةأوالآجالالتحليل**

1. **التحليل المالي قصير الأجل**: وتناول بشكل أساسي تحليل السيولة المتوافرة في الأجل القصير وحجم أرس المال العامل، والمركز النقدي للمنشأة، وقدرتها على الوفاء بالت ازماتها قصيرة الأجل.

2. **التحليل المالي طويل الأجل**: يتناول التحليل المالي طويل الأجل هيكل المصادر والاستخدامات طويلة الأجل، وقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح التي تسمح لها بتسديد أقساط الديون المستحقة مع فوائدها في مواعيد محددة، ومدى انتظام توزيع الأرباح وتأثر ذلك على أسعار أسهمها في الأسواق المالية.[2]

- **حسبالغرضمنالتحليل**

يهتم هذا التقسيم بدوره إلى تقسيم حسب الغرض القائم من التحليل، إلى تحليل الاستثمار، وتحليل الأداء، تحليل الاندماج، تحليل الائتمان كما يلي:[3]

[1] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات **المعاصرة للتحليل المالي"** ، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ،6003، ص 62.
[2] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل،**"التحليل المالي مدخل صناعات القرارات"**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،6001، ص43.
[3] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-45.

1. **تحليل الاستثمار**: ويهتمهذا النوع من التحليل بفئة المستثمرين الممثلة أساسا في المساهمين الحاليين والمحتملين، الذين يريدون تقييم أداء مؤسسة ما لاتخاذ قرار الاستثمار فيها، حيث يساعد هذا التحليل على الحصول على المعلومات، حول مدى وقدرة المؤسسة على تحقيق الإيرادات في الوقت الحالي والمستقبلي، ومدى كفاءتها في استغلال الموارد المالية المتاحة، كما يساعد على تقدير حجم المخاطرة التي تحيط بالمؤسسة.

2. **تحليل الاداء**: يهتم هذا التحليل إدارة المؤسسة بالدرجة الأولى، وتستخدمه هذه الأخيرة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم السياسات التمويلية ولاستثمارية والتشغيلية، كما تستخدمه في اعداد الموازنات التقديرية العمومية، وذلك من خلال المؤشرات التي يوفرها التحليل.

3. **تحليل الاندماج**: يهتم هذا التحليل بالمؤسسات الدامجة) القابضة (، والمندمجة) التابعة (على السواء حيث يساعدها على اتخاذ القرار الاندماج، باعتباره قرار استراتيجيا بالنسبة لإدارة المؤسستين، فمثل هذا القرار يحتاج إلى قدر وافر من المعلومات، ليس عن الحاضر فحسب بل أيضا عن المستقبل بعد الاندماج، وبذلك يلعب التحليل المالي دوار بارزا في توفير مثل هذه المعلومات.

1. **تحليل الائتمان**: ويهتم هذا النوع من التحليل البنوك ومختلف الجهات الدائنة، حيث تستخدمه هذه الاخيرة الاغراض اتخاذ قراراتهاالائتمانية وذلك من خلال المعلومات والمؤشرات التي تساعدعلى تسديد التزاماتها المالية الممثلة أساسا في أصل القرض وفوائده، كما تساعد على تقييم حجم المخاطر المحيطةبالقروض المقدمة لهذه المؤسسات.

- **حسبالمنهج المتبع في التحليل**: من خلال هذا المنهج نجد هنالك نوعين من التحليل، هماالتحليل النوعي والتحليل الكمي وهما كما يلي:[1]

1. **التحليل النوعي**: يعطي هذا المحور من التحليل الاهتمام بنوعية العملاء) الافراد وشركات الأعمال

[1] هديل إبراهيم الشيخي،**" العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية"**، مذكرة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،6056، ص ص 45-42.

(الإلمام بدرجة كبيرة من الحيطة عند اتخاذ قرارها بالتعامل مع العميل المحتمل، من بين مجموعة من طالب الائتمان، فيقوم هذا النوع من التحليل بعملية تقييم الاثار المترتبة على تحديد عوامل الخطر.

هذا فتستطيع ادارة الائتمان من خلال هذا النوع من التحليل تحديد الأولويات من أجل تحديد المخاطر المحتملة وتستطيع ايضا التعرف وعن كثب على مدى جدوى تعاملها معهذا العميل من ناحية مدى احتياجاته الائتمانية، ودرجة مايتمتع به من خطر ائتماني وبالتالي تستطيع أن تحدد درجة ربحية قرارها الائتماني أو خسارته في حالة منح الائتمان أو رفض العميل.

فمن خلال التحليل النوعي تتمكن إدارة من تقييم جدوى استمررية تعاملها مع طالبي الائتمان السابقين واستمرارية التأكد من درجة الثقة التي يتمتعون بها، وفيما إذا كان وضعهم الجديد يسمح بالاستمرار بالتعامل معهم ام لا.

2. التحليل الكمي: يعطي هذا المحور من التحليل دراسة تحليله للبيانات المالية، التي يقدمها العميل مرفقة بطلب الحصول على الائتمان، وتشمل هذه عادة البيانات المالية المدققة للعميل عن السنة الحالية وعدة سنوات سابقة، ليتم من خلالها تحليل اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية، حول الوضع المالي للعميل من ناحية السيولة والملاءة، والربحية...الخ إن من أهم الأسس والاعتبارات التي يتوجب على المسؤول أو محلل الائتمان مراعاتها في تحليل البيانات المالية للعميل تتمثل في مرحلتين هما:[1]

2.2. مرحلة دارسة طلب القرض والائتمان: ويطلب عادة من العميل المقترض)فردا كان أم شركة(أن يرفق طلبه للقرض بسلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية، على مدار عدة فتارت محاسبية سابقة وتشمل هذه القوائم) سلسلة من الميزانيات المقارنة، سلسلة من قوائم الدخل المقارنة، وسلسلة من قوائم التدفق النقدي المقارنة(. هذا ويتم عادة إخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمانعلى مرحلتين: في المرحلة الأولى (ويطلق عليها مرحلة التحليل السريع) يكون الهدف منها أخذ فكرة سريعة وعاجلة عما إذا كان يتوفر عند العميل الحد الأدنى من شروط الإقتراض والتي بناء عليها يحدد محلل الائتمان ما إذا كان يمكن قبول طلب مبدئيا أم لا ،فإذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار ينتقل في تحليل

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص ص 35-36.

القوائم المالية إلى المرحلة التالية وهي مرحلة التحليل المالي المفصل، والذي يغطي أربعة مجالات رئيسة)التدفق النقدي، السيولة، الرفع "الملاءة"، والضمان(. ويتم التحليل المالي المفصلباستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها، في هذا المجال بدءا بالتحليل ال أرسي، ومرورا بالتحليل الأفقي، ثم الانتهاء بتحليل النسب.

2.2. مرحلة متابعة القرض وتجنب مخاطر فشل العميل: لا يتوقف نجاح البنك في سياسات الإقراض على كفاءة مسؤول الائتمان في اتخاذ القرار الصحيح فحسب، بل أيضا على وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان، يتم من خلالها الاستمرار في تقصي واستقصاء الحالة المالية للعميل، بعد حصوله على القرض، وذلك بقصد التحقق من قدرته على الاستمرار في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة وكذلك الفوائد، وفي حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط القرض. ذلك ما يفرض على الإدارة الائتمان في البنك أن تضع سياسة مقننة للرقابة على محفظة القروض، ويكون من ضمن أدواتها تصميم نظام كفئ لتقييم ومتابعة الائتمان، بالقدر الذي يجعل في مقدوره هذا النظام توفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ باحتمالات الفشل المالي للشركة المقترضة، ومن ثم ترك أو تخفيض مخاطر الإفلاس وما سيترتب عليها من خسارة جسيمة يمكن أن تلحق بالبنك المقرض.

المطلب الثالث: القوائم المالية كأداة للتحليل الإئتماني

تعتبر القوائم المالية أهم الوثائق التي يتضمنها ملف طلب القرض والمرجع الأساسي الذي يستند اليه المحلل الائتماني في دراسة طلبات القروض المقدمة.

أولا. تعريف القوائم المالية: هناك العديد من التعاريف للقوائم المالية نذكر منها مايلي:

. القوائم المالية عبارة عن تقارير مالية جرى اعدادها بصيغة معينة وفق قواعد وأسس محاسبية و مالية متعارف عليها، هذه التقارير تتضمن بيانات مالية يمكن اعتمادها للكشف عن الأداء التاريخي للمؤسسة و إتخاذه أساس للكشف عن ادائها المستقبلي.

. القوائم المالية عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها و التي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين كما تصف الأنشطة الإقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية محددة.

. القوائم المالية عبارة عن مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية

لمستوى آداء المشروع و حقيقة المركز المالي الذي آلت اليه نتيجة نشاط هذاالمشروع خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا:اهم القوائم المالية للتحليل الإئتماني :

تتمثل اهم مصادر البيانات المالية المتعلقة بالعملاء و المؤسسات الطالبة للإئتمان في القوائم المالية التالية:

1 . قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) : تعتبر قائمة المركز المالي القائمة الرئيسية المعبرة عن المركز المالي للمؤسسة و ذلك لما تحتويه من معلومات و بيانات تفصيلية عن عناصرها المتكونة من الأصول (الموجودات) و الخصوم (المطلوبات) و حقوق المساهمين.

و تعرف قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية على انها تقرير مالي يتكون من شقين أساسين ، حيث يشمل الشق الأول موجودات المؤسسة(الأصول) و يشمل الشق الثاني مصادر و طرق تمويل هذه الموجودات (الخصوم و حقوق المساهمين)، و بذلك تقوم هذه الميزانية على معادلة محاسبية تتمثل في[1] : الأصول = الخصوم + حقوق المساهمين.

1- عدنان تايه النعيمي و آخرون ، الإدارة المالية، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007، ص ،71.

كما تعرف أيضا على أنها ملخص مبوب للأرصدة المدينة و الأرصدة الدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة.

2 . قائمة الدخل (قائمة الأرباح و الخسائر) : تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية الأساسية لتحليل الإئتمان و هي لا تقل اهمية عن قائمة المركز المالي فبينما تظهر هذه الأخيرة الموقف المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة فإن قائمة الدخل تظهر عمليات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

و تعرف قائمة الدخل على انها تقرير محاسبي يلخص بنود الإيرادات و النفقات و الفارق بينهما (الربح و الخسارة) خلال فترة محاسبية معينة [1].

كما تعرف على انها القائمة المالية التي تبين قدرة الوحدة الإقتصادية على تحقيق مكاسب أو إيرادات خلال فترة محاسبية معينة .

3 . قائمة التدفقات النقدية :

ظهرت هذه القائمة نتيجة للاهمية المتزايدة لمعيار الإفصاح عن البيانات و المعلومات المحاسبية و تعملهذه القائمة تغطية جوانب القصور في القائمتين السابقتين فكانت بذلك قائمة التدفقات النقدية . و تعتبر هذه القائمة على توفير معلومات لا توفرها قائمتي الدخل و المركز المالي ، حيث تقتصر هاتين القائمتين على تزويد المستفيدين بالمعلومات المالية المتعلقة بالتغيرات التي تطرأ على الموجودات و المطلوبات و حقوق الملكية دون أن تقدم أسبابا أو توضيحات بخصوص هذه التغيرات ، لذلك كان لابد من إصدارقائمة مالية جديدة تعمل على مصدرا هاما للمعلومات بالنسبة لمحللي الإئتمان فهي تمكنهم من إشتقاق العديد من المؤشرات المتعلقة بملاءة المؤسسة المقترضة و نوعية ارباحها بالإضافة إلى معرفة السياسات التي تتبعها في مجال الإستثمار و التمويل ، هذاو يمكن الإعتماد عليها بشكل أساسي في إعداد التدفق النقدي المستقبلي الذي يحدد الجدول الزمني لتسديد أقساط القرض و فوائده .

1- محمد يونس خان، هشام صالح غرابية ، الإدارة المالية، مركز الكتاب الأردني ، عمان ، الأردن ، 1995، ص، 28.

و تعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها عبارة عن كشف مالي يبين مصادر الأموال و إستخداماتها خلال فترة زمنية معينة كما يبين التغيرات التي تطرأ على الأموال من حيث الزيادة أو النقصان.

كما تعرف على أنها القائمة التي تعمل على توفير معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة و توضح الأسباب التي أدت إلى التغير في رصيد النقدية الظاهر في الميزانية العمومية[1].

و من خلال دراسة القوائم المالية نستنتج انها تلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات عن المركز المالي للمؤسسات المقترضة (الميزانية العمومية) و تساعد البنوك على الكشف عن حقيقة آداء هذه المؤسسات (قائمة الدخل) بالإضافة إلى توضيح التغيرات التي تحدث في مركزها المالي(قائمة التدفقات النقدية).

1- حماد طارق عبد العال ، التقارير المالية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006، ص ، 127.

المبحث الثاني : التحليل الإئتماني بالاعتماد على الأساليب التقليدية (التحليل المالي) والأساليب الحديثة (القرض التنقيطي)

رأينا في المبحث السابق أن البنوك تطلب من عملائها المقترضين مجموعة من القوائم المالية التي ترفق بملف طلب القرض ، هذه القوائم تعد المرجع الأساسي الذي يستند اليه محللي الإئتمان قبل إتخاذ قراراتهم الإئتمانية، و نظرا لتعدد أساليب هذا التحليل سنخصص هذا المبحث لدراسة الأساليب التقليدية والحديثة للتحليل الائتماني.

المطلب الأول: التحليل الإئتماني بالاعتماد على التحليل المالي

ظهر التحليل المالي مع ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة في المؤسسة و زاد الاهتمام بها مع إنتشار شركات المساهمة و ما فرضته من فصل بين الإدارة و الملكية بالإضافة إلى إتساع الدور المصرفي في مجال تقديم التسهيلات الإئتمانية .

1 . تعريف التحليل المالي و أنواعه:

1 . 1 . تعريف التحليل المالي : هناك العديد من التعاريف التي قدمها الباحثين للتحليل المالي نذكر منهامايلي:

. التحليل المالي عبارة عن عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار[1].

. التحليل المالي عبارة عن دراسة القوائم المالية بهدف إظهار الإرتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم و أثر هذه التغيرات ، و إشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعدعلى دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية ، و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل إتخاذ القرارات الإدارية [2].

التحليل المالي هو تشغيل البيانات التاريخية التي تتضمنها القوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة و وضع الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك و الإدارة و العاملين و المجتمع [3] .

---

[1]- حنفي علي ، مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر ، 2008، ص ، 79.

[2]- منير شاكر و آخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2005، ص ، 12.

[3]- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والإستشارات الإدارية ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة الشركة العربية للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، مصر، 2006 ، ص ، 11 .

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتحليل المالي و ذلك كمايلي

التحليل المالي عبارة عن معالجة البيانات المالية لإشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في تقييم آداء المؤسسات و إتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة .

1 . 2 . أنواع التحليل المالي : يمكن التمييز بين أنواع عديدة للتحليل المالي و ذلك نظرا لتعدد المعايير المعتمدة في التصنيف :

1 . 2 . 1 . حسب الغرض من التحليل : يقسم التحليل المالي إستنادا إلى الغرض من التحليل إلى مايلي :

1 . 2 . 1 . 1 . تحليل الإستثمار : و يهم هذا النوع من التحليل فئة المستثمرين الممثلة أساسا في المساهمين الحاليين و المحتملين الذين يريدون تقييم آداء مؤسسة ما لإتخاذ قرار الإستثمار فيها ، حيث يساعد هذاالتحليل على الحصول على المعلومات حول مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الإيرادات في الوقت الحالي و المستقبلي و مدى كفاءتها في إستغلال الموارد المالية المتاحة ، كما يساعد على تقدير حجم المخاطرة التي تحيط بالمؤسسة .

1 . 2 . 1 . 2 . تحليل الآداء : يهم هذاالتحليل إدارة المؤسسة بالدرجة الأولى و تستخدمه هذه الأخيرة لأغراض الرقابة و التخطيط و تقييم السياسات التمويلية و الإستثمارية و التشغيلية ، كما تستخدمه في اعداد الموازنات التقديرية العمومية و ذلك من خلال المؤشرات التي يوفرها التحليل .

1 . 2 . 1 . 3 . تحليل الإندماج : و يهم هذا التحليل المؤسسات الدامجة (القابضة) و المندمجة (التابعة) على السواء حيث يساعدها على إتخاذ قرار الإندماج باعتباره قرارا إستراتيجيا بالنسبة لإدارة المؤسستين فمثل هذا القرار يحتاج إلى قدر وافر من المعلومات ليس عن الحاضر فحسب بل أيضا عن المستقبل بعد الإندماج ، و بذلك يلعب التحليل المالي دورا بارزا في توفير مثل هذه المعلومات.

1 . 2 . 1 . 4 . تحليل الإئتمان : و يهم هذا النوع من التحليل البنوك و مختلف الجهات الدائنة ، حيث تستخدم هذه الأخيرة لأغراض إتخاذ قراراتها الإئتمانية و ذلك من خلال المعلومات و المؤشرات التي تساعد على تقدير سيولة

المؤسسات المقترضة و تقييم قدرتها على تسديد إلتزاماتها المالية الممثلة أساسا في أصل القرض و فوائده ، كما تساعد على تقييم حجم المخاطر المحيطة بالقروض المقدمة لهذه المؤسسات.

1 . 2 . 2 . حسب المنهج المتبع : و يقصد بمناهج التحليل المالي المداخل المعتمدة في تحليل البيانات المالية المنشورة ، و تتنوع مناهج و مداخل التحليل المالي وفقا لمجموعة من العوامل كالأغراض المقصودة من التحليل المالي ، طبيعة و نوع المعلومات المتوفرة ، السمات الشخصية للمحلل المالي وغيرها . و يقسم التحليل المالي وفقا للمنهج المتبع إلى قسمين أساسيين هما:

1 . 2 . 2 . 1 . التحليل المالي الكمي : و ينحصر نطاق هذاالنوع من التحليل في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة .

1 . 2 . 2 . 2 . التحليل المالي النوعي : يتميز هذا النوع من التحليل بانه لا يقتصر على دراسة الجوانب الكمية للظاهرة محل التحليل بل يتعداه إلى دراسة الجوانب الكيفية أو النوعية لهذه الظاهرة ، أي أنه وفقا لهذا النوع من التحليل لم يعد اهتمام المحللين الماليين محصورا في المحتوى الكمي للأرقام و البيانات التي تظهرها القوائم المالية المنشورة بل يتعداه إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تتمثل في مجموعة من السمات الخاصة بكل مؤسسة .

2 . مراحل و خطوات التحليل المالي :

يعتمد المحلل المالي في القيام بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل المالي ، و رغم وجود بعض الإختلافات في تحديد و تسمية هذه الخطوات و المراحل إلا أننا نرى أن التحليل المالي يمر بثلاثة مراحل أساسية:

2 . 1 . مرحلة الإعداد و التحضير : و هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل بها بمجرد إسناد مهمة التحليل إليه حيث يتم خلال هذه المرحلة تحديد الهدف أو الغاية من التحليل المالي ، فهل الهدف هوتحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية أو هو تحليل إنتاجية العمل أو تحليل المبيعات، .....الخ، كما يتم تحديد مدى و نطاق التحليل ، فهل سيشمل التحليل مؤسسة واحدة أم يتعداه إلى مؤسسات أخرى، و هل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة .

هذا و يتم خلال هذه المرحلة تجهيز القوائم المالية و جمع البيانات اللازمة و المرتبطة بالهدف من التحليل ، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة و من ثم تحديد الإلتزامات الجارية لنفس الفترة ، أما إذا كان الهدف من التحليل هو تقييم الأداء النهائي للمؤسسة فإن البيانات المطلوبة تتعلق

بالمصاريف و الإيرادات الخاصة لفترة معينة .

2 . 2 . مرحلة التحليل : يتم خلال هذه المرحلة تشغيل البيانات المالية المتحصل عليها و إستنباط بعض المؤشرات المرتبطة بالغرض من التحليل وهذابعد إعادة تبويب و تصنيف هذه البيانات كإعادة ترتيب البنود أو دمج البعض منهافي البعض الآخر .

2 . 3 . مرحلة الإستنتاجات و التوصيات : و يتم خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها، ويكون ذلك من خلال كتابة تقرير خاص يحاول فيه المحلل المالي عرض الحقائق و الإستنتاجات و إقتراح بعض الحلول للمشاكل المالية التي تم إكتشافها و تقديم التوصيات اللازمة.

ثالثا:المعايير المعتمدة في التحليل المالي :

يستخدم المحلل المالي مجموعة من المعايير و ذلك لمقارنتها مع النسب المستخرجة و التوصل إلى التقييم الموضوعي للآداء المالي الإيجابي أو السلبي للمؤسسة محل التحليل، و تتمثل اهم هذه المعايير فيمايلي :

3 . 1 . المعايير المطلقة (المعايير النمطية) : و تعني المعايير المطلقة حالة متفق عليها بانها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين ، و هي بذلك تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات[1].

و الجدير بالذكر انه يعاب على إستخدام هذا النوع من المعايير ابتعادها عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات و هي بذلك تعتبر مؤشرا ماليا ضعيف المدلول لكونها تعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات عديدة تنشط في صناعات مختلفة ، و عموما يمكن اللجوء إلى المعايير المطلقة في حالة عدم وجود معايير أخرى للمقارنة الموضوعية للنسب التي تحققها المؤسسة ، و من أمثلة هذه المعايير نجد نسبة التداول المتعارف عليها 1.2 و نسبة السيولة السريعة 1.1.

3 . 2 . المعايير التاريخية : تعتمد هذه المعايير على المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة و مقارنتها مع النتائج الحالية ، فمثلا يتم مقارنة نسبة العائد على الإستثمار للعام الحالي مع متوسط النسب المحققة في السنوات السابقة و ملاحظة مدى تطور أو تراجع هذه النسب [23].

و تعتبر المعايير التاريخية من المعايير الهامة لقياس الآداء الحالي للمؤسسات و التوقع العقلاني بشأن آدائها المستقبلي لأن الإفتراض الذي يتم الإنطلاق منه عند إستعمال هذا المعيار يقوم على أساس أن الحاضر وليد الماضي، و كلما كانت المعايير المؤثرة على المؤسسة تتصف بالإستقرار كلما كان للمعايير التاريخية معنى أفضل ، أما نقطة ضعف هذه المعايير فتكمن في طريقة حسابها من حيث تقرير عدد الفترات الماضية الواجب ادخالها في حساب المتوسط و عدم اخذها بعين الإعتبار تغيرات البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة بالإضافة إلى أن المقارنة مع الماضي لا توفر أساسا مطلقا للقياس .

و عموما تستخدم هذه المعايير في الحالات التالية [45]:

---

[1]- محمد إبراهيم عبد الرحيم ، إقتصاديات الإستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ،2008،ص 134.

[2]محمد إبراهيم عبد الرحيم ، ص ، 102.

[3]- عدنان تايه النعيمي ، أرشيد فؤاد التميمي ، التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن،

[4]عدنان تايه النعيمي ، ص ، 315.

[5]- أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الآداء و الإستثمار في البورصة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،

. التعرف على الإتجاه الذي يتخذه آداء المؤسسة .

. عدم وجود معايير أخرى سواء الصناعية أو النمطية .

. عدم وجود صناعات أخرى مشابهة .

. عدم إمكانية مقارنة آداء المؤسسة بآداء الصناعة لأسباب تتعلق مثلا بالحجم أو العمر.

3 . 3 . معايير الصناعة أو المعايير القطاعية : و هي المعايير التي تصدرها الإتحادات المهنية و الجهات الحكومية و غيرها من الجهات لأغراض القياس و التقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة أو النشاط ، و تمثل هذه المعايير متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة ، و هي بذلك أكثر قربا إلى الواقع من المعايير المطلقة لانها تأخذ بعين الإعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني، لكنه يؤخذ عليها مايلي[1] :

. صعوبة تحديد و تصنيف الصناعات بسبب تنوع انشطتها.

. صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة و حتى الصناعات الممكن تصنيفها ضمن فئة واحدة يصعب مقارنتها ، فمثلا قد تكون شركة بترول تعمل في مجال التنقيب أو التكرير أو البيع و التسويق .

. وضع معايير موحدة لكافة المؤسسات في ذلك القطاع أو تلك الصناعة وعدم الأخذ بعين الإعتبار الخصائص المتعلقة بكل مؤسسة كالحجم ، نمط الإنتاج ، الموقع الجغرافي ، ...الخ .

. إختلاف الأساليب المحاسبية المعتمدة من مؤسسة إلى أخرى قد يؤدي إلى إختلاف النتائج .

3 . 4 . المعايير الإدارية (معايير التخطيط) : و هي المعايير المصممة من قبل إدارة المؤسسة بناء على خبراتها الفنية و الموازنات التقديرية السابقة لانشطتها المختلفة ، حيث تمثل هذه المعايير مؤشراجيدا للأداء و التقييم و تحديد الإنحرافات إلا انها لا تأخذ بعين الإعتبار واقع الآداء العام في المؤسسات المماثلة الداخلية و الخارجية[2].

المطلب الثاني : التحليل الائتماني بالاعتماد على النسب المالية

[1]- المرجع السابق ، ص ، 313.

[2]- محمد إبراهيم عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ، 135 .

يمكن الإستفادة من البيانات المدونة بالقوائم المالية للمؤسسة الطالبة للإئتمان و هذا من خلال إيجاد علاقات أو نسب بين هذه البيانات ، و يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية أقدم أدوات التحليل الإئتماني و اكثرها شيوعا و هذا نظرا لسهولة إستخدام و تطبيق هذا النوع من التحليل حيث يستطيع البنك التعرف على مركز المؤسسة المقترضة من خلال تفسير هذه النسب و مقارنتها بالنسب المناظرة لسنوات سابقة أو مقارنتها بالنسب المناظرة لمؤسسات مماثلة أو منافسة لها أو مقارنتهابنسب الصناعة.

1 . تعريف النسب المالية:

نعني بكلمة النسبة بصفة عامة العلاقة الرقمية أو الكمية بين بندين أو عنصرين و نعني بالنسب المالية دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) و عنصر آخر (أو عدة عناصر) من العناصر الظاهرة في القوائم المالية و التقارير المحاسبية و ذلك بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى و أهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم ، أي انها عبارة عن علاقات رياضية بين الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية .

كما نعني بالنسب المالية نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية أو من قائمة أخرى بحيث يكون احدهما بسطا و الثاني مقاما شريطة أن تكون هناك علاقة سببية بين هذين الرقمين و ذلك حتى يكون للنسبة مدلول أو معنى، و كمثال على ذلك نجد أن العلاقة بين

الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة لها مدلول فهي تبين قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل في حين أن العلاقة بين الأجور و الأصول الثابتة تمكننا من الحصول على نسبة لكن ليس لها أي معنى و عليه فإستخدام النسب المالية يتطلب معرفة طريقة إشتقاق هذه النسب و الغاية من استخدامها عن طريق إيجاد العلاقات السببية التي تقف وراء كل نسبة .

هذاو تجدر الإشارة إلى أن حساب النسب المالية لا يعطي أي مؤشر للمؤسسة و لا يمكن الإستفادة منه ما لم يتم مقارنة هذه النسب أولا مع النسب المالية لنفس المؤسسة لسنوات سابقة و ذلك لمعرفة الإتجاه العام لمستوى الآداء لهذه المؤسسة

، كما يجب مقارنتها ثانيا مع النسب المالية للمؤسسات المماثلة و ذلك لمعرفة موقف المؤسسة التنافسي و مقارنتها ثالثا مع معيار الصناعة [1].

2- إستخدام النسب المالية في إتخاذ قرار منح القروض

بعد التطرق إلى تعريف النسب المالية سنقوم بتوضيح مختلف النسب المالية التي تستخدم لأغراض إتخاذ القرار الإئتماني و توضيح دورها في ترشيد هذا القرار متبعين في ذلك التصنيف بحسب النشاط أو العملية المراد تقييمها على إعتبار أن البنوك تهتم بتحليل مختلف العمليات و مختلف الأنشطة التي تمارسها المؤسسات المقترضة لمعرفة مدى كفاءة هذه المؤسسات في أداء مختلف انشطتها و مدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية من هذه الأنشطة و بالتالي تقييم قدرة هذه المؤسسات على سداد أصل القرض و فوائده .

1 . **نسب السيولة** : و هي النسب التي تقيس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية القصيرة الأجل ،كما تقيس قدرة المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة إلتزاماتها الجارية التي تستحق الدفع خلال سنة واحدة ، و تتميز هذه النسب باستعمالها الشائع من قبل البنوك حيث تهتم هذه الأخيرة بدراسة المركز المالي للمؤسسات عند قيامها بتقديم التسهيلات الإئتمانية و ذلك للإطمئنان على قدرة هذه المؤسسات على تسديد فوائد القروض الممنوحة لها ، و فيمايلي نقوم بتوضيح اهم هذه النسب :

1 . 1 . نسبة التداول : و تسمى كذلك بنسبة السيولة العامة و يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية[2] :

$$\textbf{نسبة التداول(السيولة العامة)} = \frac{\text{الأصولالمتداولة}}{\text{الخصومالمتداولة}}$$

[1]- عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008، ص ، 94.

[2] - Marion Alain , op-cit , P 123 .

و تظهر هذه النسبة درجة تغطية الإلتزامات الجارية بواسطة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مواعيد تتفق مع تواريخ إستحقاق هذه الإلتزامات ، و من وجهة نظر المقرضين فإن زيادة هذه النسبة يقلل من درجة المخاطرة المرتبطة بقروضهم كما أن إنخفاضها عن الحد اللازم قد يؤدي إلى عجز المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل و بالتالي صعوبة حصولها على قروض قصيرة الأجل[1].

1 . 2 . نسبة السيولة السريعة : و تحسب وفقا للعلاقة التالية [2]:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تعطي هذه النسبة مدلولا أدق و أوضح عن السيولة في المؤسسة لانها تأخذ بعين الإعتبار الأصول المتداولة من حيث درجة سيولتهاو ذلك لأن الكثير من الأصول المتداولة لا تتحول بسهولة إلى نقدية و من ثم لا يمكن استخدامها في سداد الديون أو الإلتزامات القصيرة الأجل كالمخزون ، و من ثم فانها لإختبار القدرة الحقيقية للمؤسسة على سداد التزاماتها الجارية يتم حساب نسبة السيولة السريعة لانها لا تأخذ في الحسبان إلا الأصول المتداولة شديدة السيولة . و يتطلع المحللون الماليون إلى نسبة سيولة سريعة قدرها 1.1 كمعيار مقبول لهذه النسبة و المؤسسات التي تحقق نسب أقل يجب النظر إليها بحذر شديد قبل أن يتخذ البنك قراره بمنح القرض .

1 . 3 . نسبة السيولة الحالية: و يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{الأصول النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

[1]- فايز سليم حداد ، الإدارة المالية، الطبعة الثانية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009، ص ، 67 .

[2] - Caby Jérome , Koehl Jacky , analyse financiére , Pearson education , France , 2003 , P 125 .

و يقصد بالأصول النقدية النقد الموجود في الصندوق و البنوك ، و بذلك توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الإلتزامات القصيرة الأجل ، و تختلف هذه النسبة عن كل من نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة بانها تهتم بالعناصر النقدية فقط . هذا و تعتبر نسبة السيولة النقدية الأقل شيوعا و الأقل إهتماما من قبل المحللين الإئتمانيين في البنوك و ذلك على إعتبار أن المؤسسات التي تتوفر لديها سيولة نقدية مناسبة لن تلجأ إلى الإقتراض .

1 . 4 . **رأس المال العامل** : و يحسب وفقا للعلاقة التالية :

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – المطلوبات المتداولة

و يعتبر رأس المال العامل مقياس مطلق لسيولة المؤسسة ، حيث يستخدم في تقييم قدرتها على تمويل عملياتها اليومية و الوفاء بإلتزاماتها القصيرة الأجل ، و يشير رأس المال العامل الإيجابي إلى أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل ، كما يدل على فعالية إدارة المؤسسة لعملياتها اليومية مما يوفر هامش أمان للمقرضين في الأجل القصير ، أما إذا كان رأس المال العامل سالب فهذا يعني أن المؤسسة لن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل مما يؤدي في هذه الحالة إلى تحفظ البنوك على منح القروض نتيجة لإرتفاع درجة المخاطرة المالية .

2 . **نسب المديونية** : تولي البنوك اهتماما خاصا بهذه المجموعة من النسب و ذلك لانها تسمح بقياس مديونية المؤسسة على المدى الطويل و أهمية تلك الديون إلى رأس مال المؤسسة ، كما تسمح بإعطاء مؤشرات دقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة و تبين قدرتها على تسديد إلتزاماتها الطويلة الأجل و الممثلة أساسا في القروض المصرفية الطويلة الأجل و السندات ، و تفضل البنوك أن لا تتجاوز نسب المديونية حدودا معينة لانه في حالة حدوث ذلك يزداد إحتمال تخلف المؤسسة عن دفع الفوائد و أقساط القروض كما أن تغطية حقوق الملكية لهذه القروض سوف ينخفض عن المستوى المقبول فمثل هذه التغطية مهمة من وجهة نظر البنك و ذلك لأن أموال الملكية تمثل هامش أمان للبنوك و مختلف الدائنين في حالة تعرض المؤسسة لمصاعب مالية . و يمكن تقسيم هذه النسب إلى مجموعتين هما :

. المجموعة الأولى : و تركز على العلاقة بين الديون من جهة و الموجودات و حقوق الملكيةمن جهة أخرى و تسمى بنسب المديونية أو الرفع المالي.

. المجموعة الثانية: و تركز على قدرة المؤسسة على خدمة ديونها و مواجهة الإلتزامات المرتبطة بهذه الديون من أقساط و فوائد و تسمى بنسب التغطية .

3- **نسب الربحية** : تهتم إدارة الإئتمان بتقييم ربحية المؤسسات المقترضة لذلك فهي تهتم بنسب الربحية حيث تستخدم هذه النسب في تقييم قدرة هذه المؤسسات على توليد الأرباح و العوائد من انشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات و التكاليف التي تكبدتها خلال فترة زمنية معينة ، و بذلك تعبر هذه النسب عن نتائج السياسات الإنتاجية و التشغيلية و القرارات المالية التي إتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و الرفع المالي . و الواقع أن جميع النسب التي سبق التعرض لها تظهر بعض جوانب أو أبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة أما نسب الربحية فانها تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة . و فيما يتعلق بهذه النسب فانه يمكن تتقسيمها أيضا إلى مجموعتين[1]:

. المجموعة الأولى: و هي مجموعة النسب التي تتناول العلاقة بين الأرباح و المبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح .

. المجموعة الثانية: و هي مجموعة النسب التي تتناول العلاقة بين الأرباح و الأموال المستثمرة في المؤسسة سواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من المقرضين أو من الإثنين معا .

4- **. نسب النشاط** : تهتم نسب النشاط بقياس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال مواردها المالية المتاحة و الرقابة عليها لذلك يطلق عليها البعض بنسب إدارة الموجودات أو الأصول ، كما يطلق على هذه النسب بنسب الدوران لانها تقيس سرعة أو فترة الدوران لبعض عناصر النشاط التشغيلي في المؤسسة كالمخزون و العملاء و

[1]- محمد مطر ، مرجع سابق ، ص ص، 32 - 33.

الموردين ، فتقيس قدرة المؤسسة على تصريف مخزونها من السلع و البضائع بالإضافة إلى قدرتها على تحصيل ديونها من العملاء و قدرتها على تسديد ديونها إلى الموردين [1] .

المطلب الثالث : التحليل الائتماني بالاعتماد على القرض التنقيطي

إن ضعف فعالية الطرق التقليدية القائمة على تحليل النسب المالية في تقدير مخاطر القروض البنكية دفع بالبنوك إلى البحث عن طرق أخرى حديثة تكون أكثر دقة و أكثر فعالية في تقدير هذه المخاطر و أكثر جدارة في التخفيف من نسبة الخطأ في عملية منح القروض.

1 . تعريف القرض التنقيطي و تطوره التاريخي :

اولا: تعريف القرض التنقيطي : هناك العديد من التعاريف التي قدمها الباحثين للقرض التنقيطي نذكر منها مايلي :

. القرض التنقيطي عبارة عن آلية يتم بموجبها تخصيص نقطة أو علامة للمقترضين المحتملين و ذلك لتقدير قدرتهم على تسديد قروضهم في المستقبل[2] .

. القرض التنقيطي طريقة تستخدم التحليل الإحصائي و المعالجة المعلوماتية للبيانات و ذلك للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات و تسيير خطر القرض[3].

. القرض التنقيطي عبارة عن آلية تعتمد أساسا على التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص نقطة أو علامة يستعملها البنك في تقدير الملاءة المالية لعملاءه قبل منحهم القرض ، كما يستعملها في التنبؤ المسبق بحالات العجز التي يمكن أن تصيب هؤلاء العملاء.

[1]- دريد درغام ، أساسيات الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، دار رضا للنشر و التوزيع، دمشق ، سوريا ، 1999 ، ص ، 111.

[2] - Diallo Boubacar , un modèle de credit scoring pour une institution de micro – finance africaine , laboratoire d'économie d'orléans (LEO) , université d'orléans , France , 2006 , P 4 .

[3] - Elhama Azzouz , la gestion du risque de crédit par la méthode de scoring , magazine du Remarem , Rabat , Maroc , N° 291 , 2009 , P 4 .

و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن القرض التنقيطي هو طريقة من طرق التنبؤ الإحصائي تساعد البنوك على تخفيض، مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم و تعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنية إحصائية تتمثل في التحليل التمييزي[1].

و بذلك فالقرض التنقيطي أداة لتسيير خطر القرض فهو يساعد على التنبؤ بإحتمال تعثر القروض المطلوبة بإستخدام بيانات و مميزات القروض الممنوحة سابقا و التي تساعد على بناء نموذج القرض التنقيطي الذي يسمح بدوره بالتمييز بين القروض الجيدة و القروض المشكوك فيها ، و الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم 1-3 : آلية القرض التنقيطي

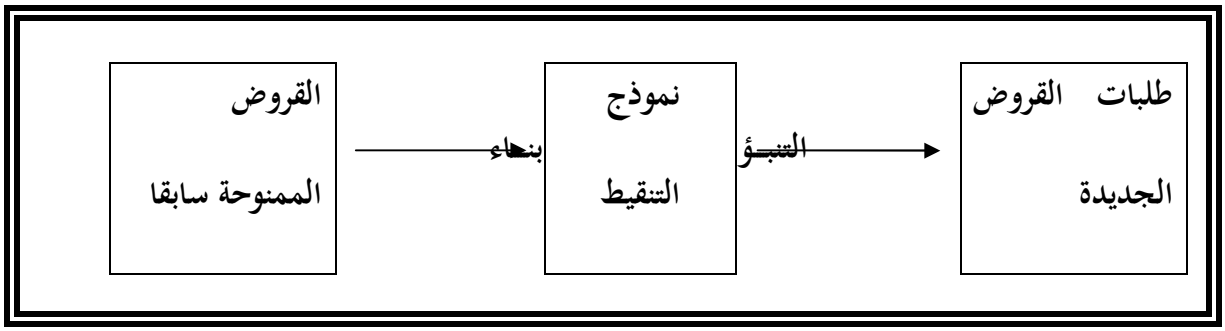

Source : Diallo Boubacar , op – cit , P 4 .

حيث نلاحظ أن البنوك و المؤسسات المالية أصبحت تهتم بإستخدام التحليل الإحصائي للتنبؤ بقدرة العملاء على تسديد قروضهم مما يساعد على إتخاذ القرارات المناسبة سواء بمنح هؤلاء العملاء القروض المطلوبة أو رفضها، و يساعد التحليل الإحصائي على بناء نماذج تساعد على إتخاذ القرارات الإئتمانية ، و يعتمد هذا التحليل على البيانات التاريخية الخاصة بالقروض الممنوحة سابقا كما يعتمد على مجموعة من المتغيرات التي تكون عادة كمية بالنسبة للمؤسسات (النسب المالية) و نوعية بالنسبة للأفراد (العمر ، المهنة ، الحالة العائلية ، .....)[2].

[1] التحليل التمييزي عبارة عن أسلوب إحصائي يوضح العلاقة بين متغير تابع و مجموعة من المتغيرات المستقلة و ذلك لتحديد أفضل المتغيراتالتي يمكن الإعتماد عليها في التمييز بين مفردات العينة .

[2] - Saportta Gilbert , la notation statistique des emprunteurs ou scoring , disponible sur l'adresse : **http://cedric.cnam.fr** , P 1 , consulté le 03/ 05/2013 à 22:20 .

ثانيا: التطور التاريخي للقرض التنقيطي :

ترجع البحوث الأولى حول طريقة القرض التنقيطي إلى سنوات الخمسينات حيث ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية و تم تطبيقها خصوصا على القروض الاستهلاكية ، و قد كانت جهود" فيشر" في التحليل التمييزي عام 1941 الخطوة الأولى في إستخدام التحليل الإحصائي للتمييز بين المؤسسات السليمة و المؤسسات الفاشلة أي المؤسسات المتعثرة والمؤسسات غير المتعثرة ، بعدها عرفت طريقة القرض التنقيطي تطورا كبيرا و إتسعت مجالات إستخدامها حيث تم تطبيقها أيضا في مجال القروض العقارية ، البطاقات الإئتمانية ، ....الخ .

كما كان لـ Altman إسهام كبير في خلق فهم أحسن لهذه الطريقة من خلال النموذج الذي اقترحه عام 1968 (z– score) ، بعدها إنتشرت هذه الطريقة في السبعينات في الدول الأوروبية نتيجة لجهود العديد من الباحثين الذين قدموا نماذج ساعدت على تقدير خطر القروض و التنبؤ بتعثر المقترضين ، و من بين هذه النماذج نجد : نموذج كولنجس عام 1976، نموذج كونان و هولدار عام

1979 بالإضافة إلى نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا [1] .

و تجدر الإشارة إلى أن التطور الذي عرفته طريقة القرض التنقيطي يخص فقط الدول المتقدمة و ذلك لأن إستخدام هذه الطريقة في الدول النامية كان و لا يزال محدودا ، و في هذا السياق نشير إلى

النماذج الأولى للسكورينغ في إفريقيا كنموذج Vagano المقدم في الصندوق الوطني للقروض الزراعية (CNCA) لبوركينافاسو عام 1993، نموذج Shreiner et Nagarajan عام 1998 في غامبيا .

2. مراحل بناء دالة القرض التنقيطي : إن تحديد دالة القرض التنقيطي يتم بإتباع مجموعة من المراحل و الخطوات :

[1] - Elhama Azzouz , op - cit , P 5 .

2 . 1 إختيار العينة : وهي مرحلة أساسية في تحديد دالة السكورينغ حيث يتم في هذه المرحلة أخذ عينة من ملفات مؤسسات إستفادت من قروض من البنك و ذلك وفقا لإحدى طرق أخذ العينات ، و يجب أن تضم العينة مؤسسات سليمة و أخرى عاجزة :

2 . 1 . 1 . المؤسسات السليمة : هي تلك المؤسسات التي لم تعاني من أي صعوبات مالية في تسديد قروضها، أو تلك التي لم يسبق للبنك أن تعرض إلى خسارة عند التعامل معها

2 . 1 . 1 . المؤسسات العاجزة : هي تلك المؤسسات التي عانت من صعوبات مالية في تسديد قروضها أو تلك التي سبق للبنك أن تعرض إلى خسارة عند التعامل معها ، و لإعداد دالة القرض

التنقيطي لابد من وجود عينتين هما[1]:

. عينة لإعداد النموذج و تستخدم لتحليل البيانات و إستخراج دالة التنقيط و تسمى بعينة التحليل.

. عينة لقياس دقة النموذج و تستخدم لإختبار النموذج و التأكد من صحته و تسمى بعينة الإثبات .

2 . 2 . جمع المعلومات : بعد إختيار العينة ، يتم جمع المعلومات من ملفات المؤسسات المشكلة للعينة و بالتحديد من ملفات طلبات القروض و القوائم المالية لهذه المؤسسات.

2 . 3 . إختيار المتغيرات : يحاول البنك في هذه الحالة انتقائهم المتغيرات و العوامل المؤثرة على قدرة المؤسسات على تسديد قروضها و ذلك لوضع نموذج أكثر دقة و مصداقية ، و هناك نوعين من المتغيرات هما:

2 . 3 . 1 . المتغيرات الكمية : و هي متغيرات قياسية يتم حسابها من البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة ، و تتمثل هذه المتغيرات في النسب المالية.

[1]- محمد بوزيان ، يوسف الصوار ، محاولة تقدير خطر القروض المصرفية باستخدام طريقة القرض التنقيطي، بحث مقدم في المؤتمر العلميالدولي السابع حول إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة ، الأردن، أيام 16 - 18 أفريل 2007، ص ، 5 .

2 . 3 . 2 . المتغيرات النوعية : و هي معلومات غير قياسية ذات طبيعة كيفية يتم استخراجها من ملفات طلبات القروض ، و يتم إدراج هذه المتغيرات في النموذج و ذلك بعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس ، و من أمثلة هذه المتغيرات نجد : عمر المقترض ، مهنته ، حالته العائلية ، وضعيته في السكن ، ...الخ[1].

و تجدر الإشارة إلى انها عادة ما يتم الدمج بين المتغيرات الكمية و المتغيرات النوعية عند بناء نموذج القرض التنقيطي و هذا لاثرائه ببيانات من طبيعة و مصادر مختلفة و اعطاءه مصداقية أكبر ،فبالنسبة للمؤسسات يتم إدراج بعض المتغيرات النوعية إلى المتغيرات الكمية الممثلة في النسب المالية و من امثلتها نجد : قطاع النشاط الإقتصادي التي تعمل فيه المؤسسة ، عمرها (تاريخ طلب القرض –تاريخ إنشاء المؤسسة) ، اقدميتها (تاريخ طلب القرض – تاريخ الدخول في علاقة مع البنك) ، شكلها القانوني ، .....الخ ، أما بالنسبة للأفراد فمن الضروري النظر إلى دخل الفرد بإعتباره أهم عامل يؤثر على قرار منح القرض و ذلك لانه يعبر عن وضعيته المالية و بالتالي عن قدرته على سداد أصل القرض و فوائده .

2 . 4 . بناء النموذج: و يتم بناء دالة التنقيط بالإعتماد على التحليل التمييزي الذي يسمح بإختبار عددكبير من المتغيرات لتشكيل أحسن توليفة خطية تضم المتغيرات الأكثر تأثيرا على قرار منح القروض و يستبعد منها المتغيرات الأخرى غير المؤثرة أو الأقل تأثيرا على قرار منح القروض[2].

و تشكل المتغيرات المؤثرة على القرار الإئتماني والتي تم تحديدها بناء على التحليل التمييزي دالة خطية و هي دالة القرض التنقيطي حيث تسمح هذه الدالة بإعطاء علامة أو نقطة لكل مؤسسة طالبة للإئتمان و تأخذ هذه الدالة الصيغة التالية:

α_i: المعاملات المرتبط بالنسب R_i(معاملات التسوية أو الترجيح).

R_i: النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية.

[1]-Salgueiro Albert , les modes d'évaluation de la dignité de crédit d'un emprunteur , thése pour obtenir le grade de docteur , université d'auvergne , France , 2004 , PP 223-233 .

[2]- مزياني نور الدين و آخرون ، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية إتخاذ قرارات الإقراض ، بحث مقدم في الملتقى العلمي الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، يومي 27 - 28 جانفي 2009، ص،9.

B: عدد ثابت .

و عليه فإن دالة القرض التنقيطي دالة خطية تقوم البنوك باعدادها للفصل بين العملاء الجيدين و العملاء غير الجيدين و التقليل من حالات التعثر التي يمكن أن تتعرض لها ، و يمكن تحديد نقطة التمييز بين المؤسسات السليمة و المؤسسات العاجزة وفقا للصيغة التالية :

z_1: متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة .

z_2 : متوسط التمييز للمؤسسات السليمة .

n_1 :عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة .

n_2 :عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة .

2 . 5 . إختبار النموذج : يتم إختبار صحة النموذج بواسطة عينة الإثبات ، حيث يتم حساب النقطة Zلكل مؤسسة و بناء على ذلك يتم تصنيفها ضمن المؤسسات العاجزة أو المؤسسات السليمة ، و من ثم يتم مقارنة نتائج التصنيف المتوصل اليها بإستخدام النموذج مع التصنيف الفعلي لهذه المؤسسات ، و كلما كانت نسبة التصنيف الصحيح للنموذج مرتفعة كلما دل ذلك على دقة النموذج و صحته.

2 . 6 . إستخدام النموذج : بعد إختبار دقة النموذج، يستعمل هذاالأخير في إعطاء نقطة لكل عميل طالب للإئتمان ، بعدها يتم مقارنة هذه النقطة مع نقطة الفصل و بناء على ذلك يتخذ القرار بمنح هذا العميل القرض أو رفضه

و الجدير بالذكر انه هناك بعض الإعتبارات لابد من مراعاتها عند بناء دالة القرض التنقيطي و ذلك للحصول على دالة تتمتع بمصداقية أكبر في التنبؤ بموقف ومستقبل المؤسسات ، و من اهم هذه الإعتبارات نجد [1] :

. أن يكون حجم العينة كبير.

. أن يتم إختيار النسب المالية التي لها قدرة أكبر على التنبؤ و التمييز بين المؤسسات الناجحةو المؤسسات الفاشلة.

[1] - Vernimmen Pierre , finance d'entreprise, Dalloz , 6 édition , Paris , 2005, PP 198 – 199 .

. أن تكون فترة الدراسة طويلة مما يسمح بملاحظة التطورات التي تحدث في سلوك و آداء المؤسسات محل الدراسة و تسجيل و قياس أثر هذه التطورات .

المبحث الثالث: الأساليب والنماذج الحديثة لتصنيف مخاطر الائتمان (الأنظمة الخبيرة – تقنية الشبكات العصبية)

نظرا للتطور السريع الذي يعيشه عالمنا المعاصر على مختلف المستويات المعلوماتية ، الإقتصادية الإجتماعية والتكنولوجية ، فمن الطبيعي أن ينعكس هذا التطور على حياة المنظمات و البنوك ، و من الضروري أن تعمل هذه الاخيرة على إستخدام تقنيات متطورة تساعدها في أداء أنشطتها و إتخاذ قراراتها المختلفة ، فكانت بذلك تطبيقات الذكاء الإصطناعي التي ساهمت بشكل فعال في تسهيل الوظيفة التمويلية للبنوك و التقليل من مخاطرها ، و تتمثل اهم هذه التطبيقات و اكثرها إنتشارا في مجال إتخاذ قرار منح القروض في الأنظمة الخبيرة و تقنية الشبكات العصبية.

المطلب الاول: الأنظمة الخبيرة :

لقد عمل الباحثون في حقل الذكاء الإصطناعي[1] على تصميم برامج متخصصة تساعد مسيري المنظمات بمختلف انواعها على إتخاذ قراراتهم اليومية ، أطلق على هذه البرامج إسم "الأنظمة الخبيرة "

اولا: تعريف الأنظمة الخبيرة و مكوناتها الأساسية :

1 . تعريف الأنظمة الخبيرة : هناك العديد من التعاريف للأنظمة الخبيرة نذكر منها مايلي :

. الأنظمة الخبيرة عبارة عن نظم تعتمد على الحاسب الآلي و تحوي معرفة خبير ما أو مجموعة من الخبراء في مجال معين ، حيث يمكن توظيف هذه المعرفة في تقديم الإرشادات أو إتخاذ القرارات[2].

. الأنظمة الخبيرة عبارة عن نظام معلومات مبني على الحاسب الآلي يهدف إلى تقديم نصائح و حلول بشأن المشاكل الخاصة بمجال معين تماثل تلك النصائح و الحلول التي يمكن أن يقدها الخبير البشري في هذا المجال[3].

. الأنظمة الخبيرة عبارة عن برامج مصممة للتفكير والبرهنة ببراعة فيما يخص المهمات التي نعتقد انها تتطلب خبرة بشرية معتبرة .

[1] يهدف علم الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الانساني المتسمبالذكاء و يعرف الذكاء الإصطناعي عموما على أنه الطريقة التي يصبح فيها الحاسب الآلي مفكرا بذكاء .

[2] ـ محمد إسماعيل بلال ، نظم المعلومات الإدارية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص ، 741.

[3] ـ أحمد فوزي ملوخية ، نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 2008، ص، 285.

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الأنظمة الخبيرة عبارة عن برامج مصممة على الحاسب الآلي وجدت من أجل تجميع و إستخلاص خبرات و معارف خبراء في مجالات معينة و ذلك لمساعدة الأفراد على حل المسائل و المشاكل و إتخاذ القرارات .

2 . المكونات الأساسية للأنظمة الخبيرة: تعددت وجوهات النظر بشأن المكونات الرئيسية للأنظمة الخبيرة فقد إقتصرت بعض الكتابات على ذكر ثلاث مكونات أساسية للنظام هي قاعدة المعرفة ، أداة الإستدلال و أداة التفاعل مع النظام ، و قد أضاف البعض لهذه المكونات الثلاثة عنصر رابع هو مخرجات النظام ، إلا أن المكونات التي اوضحها Bidgoli عام 1990 تعتبر أكثر شمولا حيث بين أن الأنظمة الخبيرة تتكون من خمسة عناصر أساسية هي:

. نظام حيازة المعرفة: و يعمل هذا النظام على تجميع و نقل و تحويل المعرفة من مصدر معين من مصادر المعرفة إلى النظام الخبير و ذلك بهدف بناء قاعدة المعرفة ، و يعتبر الخبراء البشريين من اهم مصادر المعرفة للأنظمة الخبيرة تليها الكتب و المراجع العلمية و قواعد البيانات ، هذا و يعتبر نظام حيازة المعرفة وسيلة أساسية للتأكد من نمو النظام حيث يتم من خلاله الحصول على المزيد من الحقائق و المعارف مما يعني التحديث المستمر لقاعدة المعرفة بالنظام الخبير .

. قاعدة المعرفة : تحتوي هذه القاعدة على مجموعة من الحقائق و المعارف المتعلقة بمجال معرفي معين لتمثل الخبرة التي تم إكتسابها من العمل و البحث في هذا المجال [1]، و تشبه قاعدة المعرفة في النظام الخبير قاعدة البيانات في نظام دعم القرارات إلا أنها تختلف عنها في انها لا تتضمن فقط الحقائق المتعلقة بموضوع معين و إنما تتضمن سلسلة من القواعد و التفسيرات المرتبطة بهذه الحقائق ، فمثلا تتضمن قاعدة المعرفة لأحد الأنظمة الخبيرة في مجال التحليل المالي مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها في التحليل المالي و بعض التفسيرات لمدلول هذه النسب .

و بناء على ذلك فإن قاعدة المعرفة بأي نظام خبير ينبغي أن تتضمن نوعين أساسيين من المعرفةهما[2]:

. **المعرفة بالحقائق** : أي مجموع الحقائق المرتبطة بالمشكلة التي بني النظام الخبير لأجل حلها

[1]- نجم عبد الله الحميدي و آخرون ، نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2004، ص ، 163.

[2]- محمد إسماعيل بلال ، مرجع سابق ، ص ، 150.

. **المعرفة بالقواعد و الإرشادات** : و هي مجموعة من القواعد الإرشادية التي تمكن مستخدم النظام من إستخدام المعارف لحل المشكلة التي بني النظام لأجل حلها .

3. نظام إدارة قاعدة المعرفة : و هو شبيه بنظام إدارة قاعدة البيانات في نظم دعم القرارات و مهمته الأساسية هوتحديث قاعدة المعرفة و تزويدها بكل جديد .

4 . أداة الإستدلال : تستخدم أداة الإستدلال لإنتقاء المعرفة المناسبة لحل المشكلة المدروسة و إستنباط المسببات التي تؤدي إلى هذا الحل فهي برامج تعرض عمليات التفكير الإستدلالي للخبير البشري و تتولى إستخدام العديد من القواعد الشرطية (لو – إذا) ، حيث يتم الحصول على السبب كمدخلات ثم تقوم أداة الإستدلال بمقارنة السبب بالأسباب المخزنة بقاعدة المعرفة ، و بناء على ذلك يتم تحديد النتائج و هذا ما يسمى بالتسلسل المتقدم أو التسلسل للأمام ، و يكون الوضع معاكسا في حالة التسلسل الراجع أو التسلسل للخلف الذي يحاول إثبات النتائج ، حيث يبدأ النظام في هذه الحالة بالحصول على النتيجة كمدخلات و بناء عليها يتم التوصل إلى السبب .

5 . أداة التفاعل (وسيلة الإتصال) : و هي عبارة عن برنامج يمكن المستخدم من التعامل بسهولة مع النظام سواء في مرحلة إدخال البيانات أو الحصول على النتائج ، و هي بذلك تشبه نظام إدارة الحوار في نظم دعم القرارات.

و من الأشخاص الذين لهم دور مهم في تصميم النظام الخبير نجد[1] :

. **خبراء المجال** : **و** هم الأشخاص الخبراء في حل المسائل المطلوب من النظام حلها .

. **مهندس المعرفة** : و هو الشخص الذي يشفر معرفة الخبراء .

. **مستخدم النظام** : هو الشخص الذي يتشاور مع النظام للحصول على الحل للمشكلة محل البحث .

و الشكل التالي يوضح كيفية عمل النظام الخبير من خلال تفاعل مكوناته :

[1]- هند محمد الخطبا و آخرون ، قوة البرولوغ في بناء الأنظمة الخبيرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأساسية ، المجلد 22، العدد 2، 2006 ص، 85.

و يتضح من خلال الشكل السابق انها إذا كانت هناك مشكلة معينة و يراد عمل نظام خبير لحلها ، فإن الخطوة الأولى تبدأ بقيام مهندس المعرفة بتجميع المعرفة من الخبير أو مجموعة من الخبراء في مجال المشكلة محل البحث ، حيث تخزن هذه المعرفة في شكل قواعد و حقائق ، و بعد تكوين قاعدة المعرفة يستطيع المستخدم التعامل مع النظام حيث يقوم بطرح استفساراته على النظام و يقوم النظام بدوره بطرح بعض الأسئلة على المستخدم ، و بناء على إجابات المستخدم يقوم النظام من خلال أداة الإستدلال بإختيار القواعد الملائمة لحل المشكلة و إقتراح حل معين يتم عرضه على المستخدم في صورة نصيحة .

و كما سبقت الإشارة فقد أصبحت المؤسسات المالية و البنوك خاصة في الدول المتقدمة تهتم بتصميم أنظمة خبيرة تساعدها في إتخاذ قرارات منح القروض و ذلك للعمل على ترشيد هذه القرارات و التقليل من حالات التعثر التي يمكن التعرض لها . و تجدر الإشارة إلى أن تصميم هذه الأنظمة يتطلب الإستعانة بآراء خبراء مصرفيين و إئتمانيين ، حيث يتم تكوين قاعدة المعرفة في النظام بناء على خبرات و معارف هؤلاء الخبراء ، كما يتطلب النظام الخبير المصمم لأغراض تحليل و منح الإئتمان إدخال متغيرات كمية و أخرى نوعية تعمل على تقييم العميل الطالب للإئتمان و قياس سلامة ادائه المالي و دراسة الجدوى المالية لمشروعه بإستخدام أساليب و أدوات التحليل المالي المختلفة كمعدل العائد الداخلي ، نسب السيولة والرفع المالي، فترة الإسترداد .....الخ، هذا و يجب أن يتضمن النظام أسئلة عن وجود ضمانات مقدمة من طرف هذا العميل و طبيعة و قيمة هذه الضمانات بالإضافة إلى أسئلة

أخرى تخص النواحي الإنتاجية والفنية والتسويقية لمشروع العميل كالمواصفات الفنية للمعدات و الآلات المستخدمة ، المنافسين ، العرض و الطلب إلى غير ذلك من الأسئلة التي تخص طلب الحصول على القرض ، و بناء على إجابات المستخدم الممثل في مسؤول الإئتمان أو محلل الإئتمان في البنك يقوم النظام الخبير من خلال أداة الإستدلال بمختلف عمليات التعقل التي تساعد على التوصل إلى حل أو نتيجة تحدد مصير طلب القرض بالقبول أو الرفض.

و تجدر الإشارة كذلك إلى ضرورة مراعاة الإعتبارات التالية عند بناء الأنظمة الخبيرة لأغراض تحليل الإئتمان [1] :

[1]- نجلاء فتح الرحمان قاضي، نظام خبير لدعم وتقويم القرار الائتماني في القطاع المصرفي ، متاح على الموقع : **http://web.tu.edu.sa** على الساعة20/07/2013 بتاريخ : : 21:55 .

. إدخال جميع المتغيرات المؤثرة على قرار منح القروض الكمية منها و النوعية و ذلك لتقييم مختلف النواحي المتعلقة بالقرض .

. إعطاء تبريرات منطقية للقرار المقترح سواء بالقبول أو الرفض أو المراجعة .

. المرونة في التصميم و ذلك للتعامل مع التغيرات المختلفة التي تطرأ على العوامل المؤثرة على قرار منح القرض .

ثانيا: الأنظمة الخبيرة المعروفة في مجال التحليل الإئتماني :

نظرا للدور الذي تلعبه الأنظمة الخبيرة في دعم عملية إتخاذ القرارات الإئتمانية في البنوك و التقليل من مخاطر تعثر القروض المصرفية بفضل تجميعها لمعارف و خبرات مختصين في المجال ، تم صياغة العديد من النماذج و التطبيقات للأنظمة الخبيرة من قبل بعض البنوك و المؤسسات المالية و من اهم نماذج هذه الأنظمة نذكر :

1 . النظام الخبير CREDEX[1]:، ويهدف هذا النظام لمساعدة محللي الإئتمان في البنوك على تقدير خطر القروض و التقرير في المؤسسات المقترضة مع تقديم جميع التوضيحات و التفسيرات المناسبة ، و تبرز اهميته في كونه يأخذ بعين الإعتبار مجمل العوامل التي تكون لها علاقة بالقرض بشكل مباشر أو غير مباشر بدءا بالعوامل الإقتصادية ، المالية و الإجتماعية وصولا إلى القطاع التي تنتمي اليه المؤسسة طالبة القرض فمثل هذه العوامل تساعد البنوك على القيام بتشخيص دقيق لوضعية المؤسسات الطالبة للقرض و معرفة نقاط القوة و الضعف فيها[2].

2 . النظام الخبير ALEES[3] : و هو عبارة عن نظام خبير يستخدم في تحليل و تقييم القروض الممنوحة للقطاع الزراعي ، حيث يضم هذا النظام 12 نوع من المعرفة و 159 قاعدة معرفية في الإجمالي ، و يتميز هذا النظام بانه يأخذ بعين الإعتبار العوامل الكمية و النوعية المؤثرة على قرار منح القروض الزراعية ، و هو بذلك لا يعمل فقط على تحليل الوضعية المالية للمقترض بل يتعدى ذلك إلى تحليل عوامل أخرى كشخصية المقترض مثلا .

---

[1] . **CREDEX** : هو إختصار لمصطلح Crédit Expert

[2] ـ عبد الجليل بوداح ، إستخدام الأنظمة الخبيرة في مجال إتخاذ قرار منح القروض البنكية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007، ص ، 79.

[3] . **ALEES QIDC ,** : و هو إختصار لمصطلح Agricultural Loan Evaluation Expert System
و قد تم تطوير هذا النظام من طرف المؤسستين الأمريكيتين**PIBA**

و تكمن اهمية هذا النظام في المزايا التي يحققها للبنوك فهو يرفع من جودة القرارات المتخذة و يقلل من حالات تعثر القروض الزراعية كما يعتبر وسيلة تدريبية تعمل على نشر الخبرة و المعارف على محللي الإئتمان في البنك [1].

3 . النظام الخبير Finexpro: عبارة عن نظام خبير يستخدم لأغراض التحليل المالي للمؤسسات و المشاريع ، حيث تستخدمه البنوك في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الطالبة للائتمان و الحكم على ملاءتها و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الممثلة في أصل القرض و فوائده و بذلك يساعد هذا النظام البنوك على إتخاذ القرارات الإئتمانية السليمة حيث يسمح بتقديم تقرير مفصل عن المؤسسة محل الدراسة ويتضمن النقاط التالية [2]:

. تحديد نقاط القوة و الضعف للمؤسسة .

. تقدير مردودية المؤسسة.

. تقييم المخاطر المحيطة بالمؤسسة .

. تحليل ملاءة المؤسسة واستراتيجيتها المالية .

. تقديم توصيات و إقتراحات حول مخططات الأعمال .

4 . النظام الخبير FINEVA : يستخدم هذا النظام لأغراض التحليل المالي و تقييم آداءالمؤسسات حيث يحتوي على 1693 قاعدة معرفية تنقسم إلى نوعين من القواعد : قاعدة تقييم الآداء المالي و قاعدة تقييم الأداء النوعي ، حيث تضم القاعدة الأولى متغيرات كمية ممثلة في النسب المالية التي تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات هي[3]:

نسب الربحية ، نسب الملاءة و نسب الآداء التسييري .

أما القاعدة الثانية فتضم متغيرات نوعية تتمثل فيمايلي : خبرة المسيرين ، موقع المؤسسة في السوق هيكل المؤسسة ، أفراد المؤسسة ، الميزة التنافسية للمؤسسة و مرونة السوق .

و كل متغير من هذه المتغيرات يتم تصنيفه إلى خمس درجات كمايلي:

[1]- **http://espace.library.uq.edu.au/view/UQ:224749** consulté le 22/07/2013 à 14:40 .

[2] - **www. tdalogiciels.com** consulté le 24/07/2013 à 23:05 .

[3] -Ljubica Nedović , Vladan Devedžić , expert system in finance – a gross section of the field , School of Business Administration, University of Belgrade , Yugoslavia , 2002 , PP 2 - 4 .

. وضعيةسيئة

. وضعية متوسطة .

. وضعية جيدة.

. وضعية جيدة جدا .

. وضعية ممتازة .

و بناء على ذلك يمكن للبنوك الإستفادة من هذا النظام في التحليل الإئتماني للمؤسسات الطالبة للقرض حيث تساعد مخرجات هذا النظام في تقييم آداء هذه المؤسسات و تصنيفها وفقا لدرجة المخاطرة التي تنتمي اليها و بالتالي يساعد هذا النظام البنوك على إتخاذ قراراتها المتعلقة بمنح الإئتمان .

5 . النظام الخبير Cubus[1] : و هو عبارة عن نظام خبير تستخدمه البنوك في تقييم الملاءة المالية للعملاء و ذلك من خلال تحليل و دراسة الحسابات السنوية التي يقدمها هؤلاء العملاء ، و بذلك يساهم هذا النظام في تكوين إنطباعات أولية عن عملاء البنك كما يساهم في دعم عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض و الرفع من جودتها ، كما يعمل على توفير الجهد و تخفيض تكاليف دراسة الملفات[2].

3. مزايا و عيوب إستخدام الأنظمة الخبيرة في البنوك :

اولا: مزايا الأنظمة الخبيرة : اهم مزايا إستخدام الأنظمة الخبيرة في مجال منح القروض و التسهيلات الإئتمانية في البنوك فيمايلي :

. تساعد الأنظمة الخبيرة على ترشيد القرارات الإئتمانية وذلك عن طريق تقديم حلول أكثر ملائمة للبنك حيث تبنى هذه الحلول على أساس مجموعة من القواعد المبرمجة داخل النظام .

. تعمل الأنظمة الخبيرة بشكل أسرع و أدق من الإنسان مما يؤدي إلى تخفيض وقت إتخاذ القرارات في البنك .

[1] CUBUS : computer unterstütztes Bonitöts untersuchungs system computer supported system analysis financial solvency و بالغة الإنجليزية

[2] - Micheal J wolf et al , CUBUS—An Assistant for Fundamental Corporate Analysis , disponible sur l'adresse : **http://pdf.aminer.org ,** PP 271- 273 , consulté le 26/07/2013 à 13:45.

. تساعد الأنظمة الخبيرة البنوك على تخفيض تكاليف الإستعانة بالخبراء البشريين ، كما أن تكلفة إستخدام الأنظمة الخبيرة في البنك تعتبر ثابتة و متناقصة مع زيادة حالات الإستخدام .

. تعتبر الأنظمة الخبيرة من أفضل وسائل تدريب الموظفين في البنك و تحسين مستواهم ، حيث يمكن عن طريق هذه الأنظمة محاكاة نماذج من التجارب الناجحة و إرشاد غير ذوي الخبرة إلى المعلومات التي تؤخذ بعين الإعتبار للوصول إلى قرار رشيد و بالتالي نشر وتوزيع الخبرة والمعرفة على الموظفين في البنك بشكل عام و موظفي الإئتمان بشكل خاص .

. تعمل الأنظمة الخبيرة على التقليل قدر الإمكان من المخاطر التي تواجهها البنوك في ظل ظروف البيئة المتقلبة حيث تتميز هذه الأنظمة بالمرونة و التكيف مع الأوضاع الجديدة وذلك من خلال تزويدها بشكل دائم بالمعلومات و المعارف الجديدة .

ثانيا:عيوب إستخدام الأنظمة الخبيرة : على الرغم من المزايا التي يحققها إستخدام الأنظمة الخبيرة في البنوك الا انه في المقابل توجد العديد من المشاكل و العراقيل نذكر منها مايلي :

. صعوبة إستخلاص المعارف والخبرات من الخبراء بالإضافة إلى إختلاف منهج كل خبير في تقويم الموقف و التعامل مع المشكلات .

. إن بناء الأنظمة الخبيرة يعتبر أمرا مكلفا في معظم الأحيان فإستخلاص المعرفة من الخبراء و إعداد النماذج الخاصة به يحتاج إلى وقت طويل و يكلف مبالغ كبيرة و ذلك على حسب درجة تعقيد النظام

. عدم إمكانية الإستفادة الكاملة من هذه الأنظمة نظرا لمحدودية القدرات المعرفية لمستخدميها كماأن الألفاظ التي يستخدمها الخبراء للتعبير عن الحقائق و العلاقات قد لا تكون مفهومة للآخرين .

المطلب الثاني: . تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية :

تعتبر الشبكات العصبية الإصطناعية تقنية من التقنيات الحديثة التي تستخدم في تقدير مخاطر القروض البنكية و إتخاذ القرارات الإئتمانية في البنوك و المؤسسات المالية.

1 . تعريف تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية و مكوناتها :

اولا: تعريف تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية : يمكن تعريف تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية كمايلي :

. تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية عبارة عن تقنية مصممة لمحاكاة الطريقة التي يؤدي بها الدماغ البشري مهمة معينة و ذلك عن طريق معالجة ضخمة موزعة على التوازي و مكونة من وحدات معالجة تمثل عناصر حسابية إفتراضية تنشئها برامج حاسوبية تسمى بالعصبونات [12].

. تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية عبارة عن تقنية تقوم على أساس رياضي قوي يسمح بتكوين نظام ترابطي يتكون من مجموعة من الوحدات (العصبونات) ، و يعمل هذا النظام كذاكرة محلية بفضل قدرته على تخزين المعرفة المكتسبة التي تم تشغيلها [3].

. تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية عبارة عن شبكة مكونة من مجموعة ضخمة من وحدات معالجة تعمل بشكل متماثل بحيث تقوم كل وحدة بتحديد قيمة مخرجة بناء على المعلومات التي تقوم باستقبالها [4].

ثانيا: مكوناتها :

تتكون الشبكة العصبية الإصطناعية من مجموعة من العصبونات المتصلة ببعضها البعض و العصبون الإصطناعي هو وحدة معلوماتية أساسية تعمل كنظام بسيط يسمح بوصول المعلومات ، و الشكل التالي يوضح نموذج بسيط للشبكة العصبية الإصطناعية :

---

[1]، ص ، 89 .

[2]- يوسف الصوار و آخرون ، تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية كأحد أساليب ذكاء الأعمال لتسيير مخاطر القروض ، بحث مقدم في المؤتمرالعلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال و إقتصاد المعرفة ، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة ، الأردن ، 23 - 26 أفريل

[3]- عبد الحميد محمد العباسي ، مقدمة في الشبكات العصبية الإصطناعية و تطبيقاتها في العلوم الإجتماعية بإستخدام SPSS، متاح على الموقع : http://cu.edu.eg/ar/Faculty على الساعة 19:00 . يتاريخ 2013/09/.08

[4] - Claude Touzet , les réseaux neurones artificiels , disponible sur l'adresse : **www.cavalex.com** , P 6 consulté le 08/09/2013 à 21 : 30 .

شكل رقم1-4 : نموذج الشبكة العصبية الإصطناعية

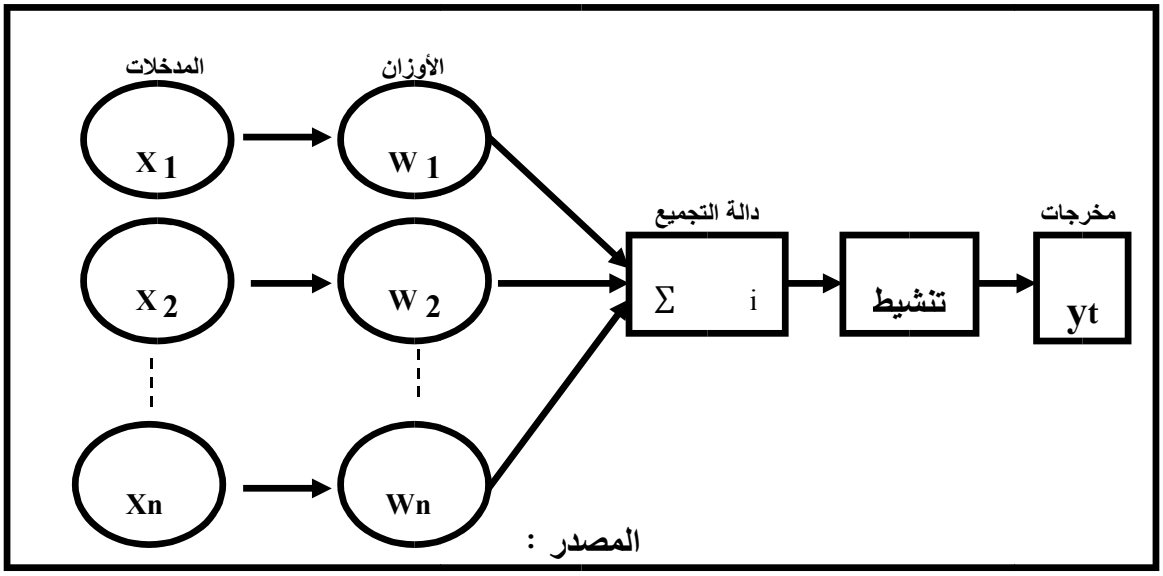

المصدر : عبد الحميد محمد العباسي، مرجع سابق ، ص ، 3.

من خلال الشكل السابق تتضح لنا المكونات التالية للشبكة العصبية الإصطناعية [1]:

Xi: تمثل المدخلات ، و هي المعلومات التي يتلقاها العصبون عن المؤسسات ، و يمكن أن تكون هذه المعلومات كمية ممثلة في النسب المالية أو نوعية ممثلة في مجموعة من الخصائص التي تميز كل مؤسسة ، و يعمل العصبون على معالجة هذه المعلومات في المراحل اللاحقة .

Wi: تمثل الأوزان ، و هي تعبر عن الاهمية النسبية لكل عنصر أو معلومة تم ادخالها.

i∑: تمثل دالة التجميع ، و تساعد هذه الدالة على إيجاد المجموع المرجح لكل العناصر التي تم ادخالها.

دالة التنشيط: تسمح دالة التنشيط بتحديد قيمة المخرجات ، و تعتمد هذه الدالة على الدالة التجميعية و هناك عدة دوال يمكن إستخدامها كدالة تنشيط إلا أن الدالة اللوجيستية هي الدالة الأكثر إستخداما و تأخذ هذه الدالة الصيغة التالية :

$$yt = \frac{\quad}{\quad}$$

حيث : **yt**: تمثل دالة التنشيط. **y** : تمثل العدد المركب الذي يعكس الأوزان الترجيحية بين الأعصاب.

و حقيقة الأمر أن الشبكات العصبية الإصطناعية هي أكثر تعقيدا من النموذج المبين في الشكل السابق ، حيث أن كل عصبون من العصبونات يتضمن عدد معتبر من المدخلات التي يتم من خلالها الوصول إلى عدد معتبر من المخرجات ، و كل مخرجة من المخرجات تشكل بدورها مدخلات لعصبون آخر [1].

المطلب الثالث:. تطبيق تقنية الشبكات العصبية في مجال منح القروض :

ظهرت أولى تطبيقات الشبكات العصبية الإصطناعية في الخمسينات إلا انها دخلت مجال المالية و بالتحديد مجال منح القروض في التسعينات حيث بدأت آنذاك بعض المحاولات لتطبيق هذه التقنية الحديثة في البنوك و المؤسسات المالية لتقدير مخاطرة القروض و ترشيد القرارات الإئتمانية المتخذة ، و من اهم هذه التطبيقات نجد [2]:

. دراسة Reilly & al عام 1990 حيث هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق شبكة RCE[3] المكونة من ثلاث طبقات ، و قد استخدم الباحثون في هذه الدراسة المعطيات الخاصة بـ 1602 قرض ممنوح برهن عقاري خلال السنوات 1984، 1985 و 1986، و توصلوا من خلال ذلك إلى أنه لـ 10% من طلبات القروض المقدمة ، يمكن التنبؤ بدرجة ثقة 95% بالقروض التي سيواجه البنك صعوبات في استردادها.

. دراسة Gosh & al عام 1990 و هدفت هذه الدراسة إلى تصنيف طلبات القروض المقدمة حسب درجة مخاطرتها بإستخدام تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية ، و قد توصل الباحثون إلى أن إستخدام هذه التقنية قد سمح بتخفيض عدد حالات التعثر بنسبة 12%.

. دراسة Smith في نفس العام و هدفت هذه الدراسة إلى تصميم نموذج متعدد الطبقات بناء على المعطيات الخاصة بـ 271000 قرض و قد سمح هذا النموذج بتقدير حجم الخسائر المحتملة لكل قرض و حسب هذا النموذج يقبل

[1]- عبد الجليل بوداح ، مرجع سابق ، ص ، 250 .

[2] - Matoussi Hamadi , Aida Krichène Abdelmoula , la prévention du risque de defaut dans les banquestunisiennes , disponible sur l'adresse : **www.laboratoireligue.net** PP 10-11 consulté le 03/09/2013 à 16 :20 .

[3] RCE : Restricted Coulomb Energy.

القرض إذا كانت درجة الخسائر المحتملة أدنى من مستوى معين يحدده النموذج . و توصل الباحث إلى أن تطبيق هذا النموذج قد سمح بزيادة أرباح المؤسسة المستعملة بنسبة 18% مقارنة بالطرق الكلاسيكية المستخدمة في هذا المجال.

. دراسة Sharada و Odom عام 1990 كذلك في التنبؤ بعجز المؤسسات وذلك إنطلاقا من عينة تحتوي 64 مؤسسة سليمة و65 مؤسسة عاجزة باستخدام 5 نسب مالية و قد توصل الباحثان إلى نسبة تصنيف صحيح إجمالي قدرت بـ81.81 % بينما استخدمت نفس المعطيات في التحليل التمييزي فكانت النتيجة 74.88%.

. دراسة Debodt & al سنة 1996 والتي طبقت على مجالات عدة منها تسيير المحافظ والتنبؤ بالإفلاس و منح القروض.

هذا و تم إختبار تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية في مجال منح القروض من طرف العديد من الباحثين من بينهم : Desai & al عام 1996 ، Arminger & al عام 1997 ، West عام 2000 ، Lee & al عام 2002 ، Tsai & al عام 2009 ، Khashman عام 2010 و دراسة Oreski & alعام 2012، و قد أثبتت غالبية هذه الدراسات أن تقنية الشبكات العصبية أكثر دقة مقارنة بالطرق الأخرى في مجال تقدير خطر القرض و ذلك لانها تمكن البنوك من إتخاذ قرار منح القروض بشكل أسرع و أدق[1].

[1] - Boujelbene Younés , Khemakhem Sihem , Prévision du risque de crédit :Une étude comparative entre l'Analyse Discriminante et l'Approche Neuronale , disponible sur l'adresse : **http://hal.archives-ouvertes.fr** , P 6 consulté le 03/09/2013 à 18 :40 .

خلاصة:

منخلال دراسة الفصل الثاني، تطرقنا للأدوات المعتمدة في التحليل الائتماني عند دراسة ملف طالب القرض من البنوك التجارية لتفادي مخاطر القرض المعتمدة بسبب عدم قدرة المقترض عن التسديد.

وعليه قمنا بدراسة أدوات التحليل الائتماني التقليدية و المتمثلة في القوائم المالية و التحليل المالي و الأساليب الحديثة المتمثلة في القرض التنقيطي و كذلك فصلنا في الأساليب الحديثة و المتطورة لتصنيف مخاطر القرض لاتخاذ قرار منح القرض.

الفصل الثالث

دراسة دور التحليل الائتماني في منح القروض على مستوى القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف

تمهيد الفصل التطبيقي:

تبقى البنوك التجارية من أهم البنوك التي تهدف التي تمويل المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها و نشاطاتها.

و يعتبر القرض الشعبي الوطني من بين هذه البنوك التي تتميز بموارد مالية متنوعة تسمح لها بالإشراف على مختلف المشاريع و ذلك بإتباع مجموعة من الإجراءات لتمويلها عن طريق قروض بنكية.

و من بين وكالات القرض الشعبي الوطني نجد وكالة 213 الطارف التي تستخدم مجموعة من الأساليب للتحليل الائتماني لاتخاذ قرار منح القروض و كذلك يدرس المخاطر المتوقعة و التي من الممكن أن تقلل من سيولتها و تؤثر على إراداتها و عليه تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث كما يلي:

. المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

. المبحث الثاني: دراسة عامة للقرض الشعبي الجزائري . وكالة الطارف .

. المبحث الثالث: التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ قرار منح القرض على مستوى CPA الطارف.

المبحث الأول: عموميات حول وكالة القرض الشعبي الجزائري –CPA–

المطلب الأول:نشأه القرض الشعبي الجزائري ووظائفه

1:نشأه القرض الشعبي الجزائري

القرض الشعبي الجزائري تأسس في 1969/12/26 براس مال بلغ 15 مليون دج وهو شركة اقتصادية عمومية يقوم بكل الاعمال البنكية والتي تتم وفق القوانين الاقتصادية المعمول بها ، فهي خدمات بنكية يؤديها البنك وبالمقابل يقبض عليها فوائد ، فقد ورث البنك النشاطات المصيرية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية المتمثلة في :

- ✓ المصرف الشعبي التجاري والصناعي بالجزائر العاصمة (Bpicia)
- ✓ المصرف الشعبي التجاري والصناعي لولاية عنابة (Bpcian)
- ✓ المصرف الشعبي التجاري والصناعي لولاية وهران (Epcio)
- ✓ المصرف الشعبي التجاري والصناعي لولاية قسنطينة (Bpicic)

وكذلك من طرف مؤسسات اجنبية :

- ✓ بنك الجزائر مصر سنة 1967(MISR-BMAM)
- ✓ شركة مرسيليا للقرض سنة 1968(SMC)
- ✓ المؤسسة المصفية الفرنسية للقرض سنة 1972 (CFCB)

في 1985/04/30 انبثق عن CPA بنك التنمية المحلية BDL بموجب المرسوم 65/85 تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف واطار و89000 حساب تجاري للزبائن .

طبقا لقانون الأساسي الذي يحدد المؤسسة كمصرف ذو نشاطات شاملة ،فمهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء ولاشغال العمومية ، قطاع الصحة والأدوية التجارة والتوزيع ، الفندقة ، السياحة ، وسائل الإعلام ، الصناعات المتوسطية والصغيرة والتقليدية

وطبقا لاحكام والقوانين السائدة في الجزائر فان القرض الشعبي الجزائري يقوم بالعمليات المصرفية والقرض، وهو مؤهل لقبض الودائع ومنح القروض بمختلف اشكالها والمساهمة في رؤؤوس أموال

كالمؤسسات وفتح مؤسسات مصرفية أخرى .

وبعد اصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في 1988 اصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات اسهم تمتلكها الدولية كليا ، وابتداء من 1996 و بمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية .

2 : وظائف بنك القرض الشعبي

-بين (محمد برمانة واخرون ،2017،ص 61)استناد القرض الشعبي الجزائري عند تأسيسه على مجموعة من الوظائف أهمها :

- يقبل القرض الشعبي الجزائري الودائع من المودعين سواء كانوا مؤسسات او افراد بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية ،كما يجني أرباحا من مختلف الخدمات البنكية التي يمنحها لزبائنه .
- يقوم القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض القصيرة ، متوسطة وطويلة الاجل للقطاع العام والخاص وهي تقنية خاصة بمصلحة القروض كما يقوم باقراض الحرفين ، الفنادق ، القطاعات السياحية ، الصيد البحري والتعاونية غير الزراعية في ميدان الإنتاج ، التوزيع والمتاجرة ،كذللك اقراض المهن الحرة ، قطاع المياه والري .

- القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية منها الادخار وحفظ أموال المؤسسات وذلك بتسديد رواتب واجور المستخدمين عن طريق جلب النقود أي فتح حسابات بنكية من دفتر التوفير والاحتياط ودفتر الشيكات.
- يمول القرض الشعبي الجزائري عمليات التجارة الخارجية من خلال توفيره لوسائل الدفع المختلفة، حيث يبرز دور الوكالة في تعديل عمليات زبائنها مع الخارج في شكل اعتمادات مسندية وتسوية الحسابات بين البنوك مع مراقبة كل شروط الاستيراد والتصدير .
- يقوم القرض الشعبي الجزائري بالمشاركة في راس المال المؤسسات وبنوك وطنية واجنبية بالإضافة الى الوظائف التي سبق ذكرها وفقا للمتطلبات الاقتصادية الجديدة فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذلك العام واصبح له الحرية في التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت او تجارية.

وقد وضع اهداف لمسايرة هذا التطور نذكر منها :

1. تحقيق اللامركزية في القرار للإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن.
2. تحسين وجعل التسييراكثر فعالية من اجل ضمان التحويلات اللازمة.
3. التوزع ونشر الشبكة واقترابها من الزبائن .
4. تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل القنية الحديثة.
5. التسيير الديناميكي لخزينة البنك .
6. تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذلك الوسائل التقنية الحديثة.
7. تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية .

المطلب الثاني: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري –وكالة الطارف–

1– التعريف بالقرض الشعبي الجزائري – وكالة الطارف –

قدم (مدير القرض الشعبي الجزائري –وكالة الطارف) تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري ل : وكالة الطارف سنة 1991 ، كواحد من الوكالات التابعة لمديرية الجهوية بعنابة ، وتحتل الوكالة موقعا استراتيجيا في وسط ولاية الطارف ، وتقوم الوكالة نفس مهام القرض الشعبي الجزائري في المنطقة ، حيث انه قد بلغ عدد المستخدمين في الوكالة لولاية الطارف حوالي 25 فردا .

2– : الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري – وكالة الطارف –

–جاء في (وثائق مقدمة من طرف مدير القرض الشعبي الجزائري –وكالة الطارف) ان الهيكل التنظيمي للوكالة الطارف يتمثل في :

- **مدير الوكالة** :يعتبر الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري على مستوى ولاية الطارف حيث يتحمل مسؤولية ابرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات ومختلف الوثائق ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن انجاز الاعمال والبرامج المتعلقة بالبنك .

1. **إدارة السكرتارية** :ومن مهامها تسهيل اعمال المدير الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول والاتصال بالعملاء عند الحاجة واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية .
2. **نائب المدير** : يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ويخلفه في حالة غيابه .

- **مصلحة الإدارة** :وتضم قسمين :

1. **قسم المستخدمين** :هو قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثلا : تنظيم الاجازات وتقوم بتسجيل الغيابات والمخالفات ... الخ
2. **قسم المنازعات القانونية** : ويقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها ، ودراسة الشكاوي ، وطلبات تحصيل الحقوق وتعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك امام المحاكم ، ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره .

- **مصلحة المراقبة** :يقوم بالمراقبة الداخلية في عملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك كما يقوم بالتنسيق بين المصالح والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه اليه عن مدى انتظام ودقة البنك ، ومدى وجود المشاكل الإدارية وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل سياسة واهداف البنك .

- **مصلحة القروض** : وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة وتقوم باستقبال العملاء والبث في طلباتهم واعداد المذكرات الازمة ، كما تضم هذه المصلحة كل من امانة الالتزامات و خلية تسمى بخلية الدراسات والتحليل حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض ، مع العلم ان الوكالة لا تقدم الموافقة المباشرة على منح القرض بل انها تقوم بتحويل ملفات القروض المقبولة مبدئيا الى الفرع المتواجد بعنابة ليمنح الموافقة النهائية باعطاء القرض المقبول للمؤسسة المعينة ، شرط الاتتعدى قيمة القرض 4000000 دج والا فان الملف يتم تحويله الى المديرية العامة بالجزائر العاصمة ، تتطلب دراسة الملف على مستوى الوكالة على الأقل شهرا كاملا اما الملف الى الفرع والمديرية العامة فان دراسة الملف تتطلب اكثر من ستة اشهر ، كما تقوم الخلية بمتابعة المراحل التي يمر بها القرض حتى تحصيله في حدود القوانين الازمة .

- **مصلحة الصندوق** :وهي بدورها تنقسم الى قسمين اثنين يتمثلان في :

1. **قسم الودائع** :ويقوم باستلام طلبات فتح الودائع وحدد نوعها ومتابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتاكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات إيداع وسحب من الحسابات لصاح المودعين .
2. **قسم الدفع والقبض** : ويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكفاية أنواع العملات وتقوم أيضا باعداد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير .

الشكل رقم 2-1: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف -(وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي -وكالة الطارف)

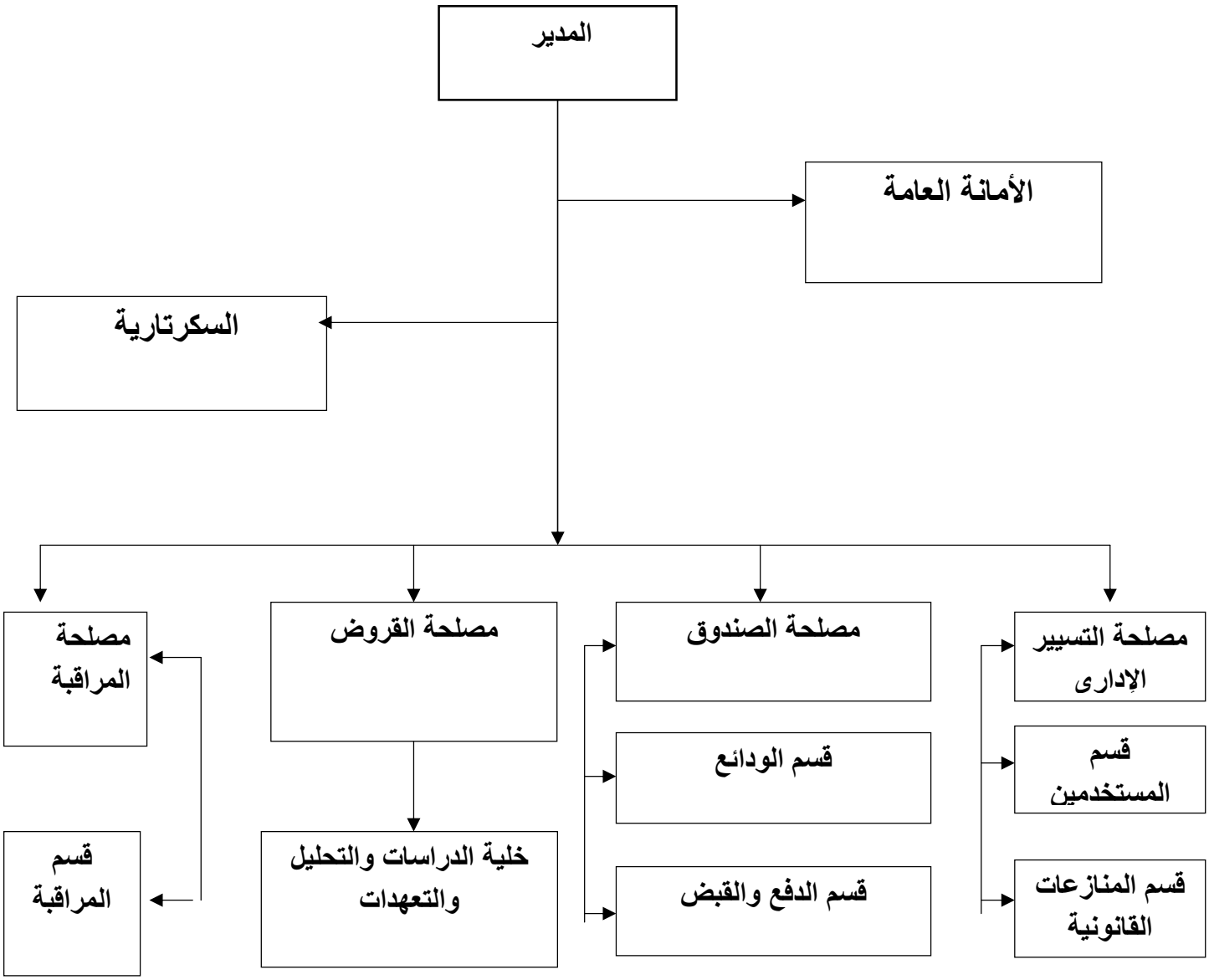

- وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري

المطلب الثالث: مهام القرض الشعبي الجزائري وموارد

1- مهام القرض الشعبي الجزائري –وكالة الطارف–

-اثبت في(وثائق مقدمة من طرف مدير القرض الشعبي –وكالة الطارف –) ان : للقرض الشعبي الجزائري لوكالة الطارف عدة مهام تتمثل في :

- ✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات
- ✓ مواكبة التطورات الجديدة التي يستهدفها العالم ، وذلك بتطوير منتجات مصرفية والاعتماد على التكنولوجيا في انتاج منتجات وخدمات مصرفية
- ✓ تنفيذ جميع العمليات المصرفية وفقا لقنونها المعمولبها .
- ✓ توفير وتطوير شبكات جديدة ووضع وسائل حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية sms card Banking
- ✓ دراسة السوق المصرفية وتجزئتها على حسب سلوك واحتياجات ورغبات زبائنها ومتطلباتهم
- ✓ العمل عل زيادة وتنمية الموارد باقل التكاليف في ظل الإمكانيات المالية والنقدية المتاحة .
- ✓ تحسين العلاقات مع الزبائن خاصة من خلال الباقة وحسن المعاملة من طرف الموظفين في البنك
- ✓ تحسين نظام المعلومات من خلال توسيع استخدام الاعلام الالي .
- ✓ القيام بعملية البناء والتشييد من خلال القروض المختلفة والمدرجة في البنك
- ✓ القيام بتمويل المؤسسات الاقتصادية .
- ✓ استقبال الودائع وجمع رؤوس الأموال على اشكال مختلفة (حسابات جارية ، حسابات الرصيد ، سندات الصندوق ، دفاتر الادخار ...).

2- موارد القرض الشعبي الجزائري- وكالة الطارف –

-ذكر (محمد برمانة الصادق واخرون ،2017،ص 54) يعرض القرض الشعبي الجزائري لوكالة الطارف أنواع متعددة من الإيداع بهدف جذب اكبر عدد ممكن من المودعين وزيادة موارده التي هي عبارة عن الأموال التي توضع تحت تصرف البنك وتأخذ عدة اشكال يمكن ان نحصرها في ما يلي :

1. ودائع تحت الطلب :dépôt a vue

- **الحساب الجاري le compte courant:**

يتلقى هذا الحساب كل العمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري ، يفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويمكن ان يكون مينا وهو الذي يدر فوائده لصاحبه .

- **حساب الشيكات l'acompte cheque ::**

يعتبر هو الاخر جزء من وسائل الدفع يفتح للأشخاص الطبيعيين (خاصة الأجزاء منهم) ويجري التعامل به في أي وقت دون اشعار مسبق للبنك ، وهو حساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية ، ولا يدر فوائده لصاحبه ، اما اذا استخدمه صاحبه في العمليات التجارية فان البنك في حالة تنبهه للامر ، يطلب من عميله فتح حساب جاري ، ان استخدام هذا الحساب لغرض المعاملات التجارية مخالف للقانون ، لأنه لا يخضع لمراقبة مصلحة الضرائب ، ويمكنه الاحتفاظ بحساب الشيكات الى جانب الحساب الجاري شرط ان يستخدمها في حدود ما يسمح به القانون .

- **دفتر الادخار البنكي:**

عبارة عن ودائع يمكن لصاحبه ان يسحب منها في أي وقت ولكن لطبيعة الافراد لا يقبلون على السحب منها بشكل كبير الا انها عادة تكون مبالغ زائدة عن احتياجاتهم ، تفرض عليهم سعر فائدة متغير حسب السعر السائد في السوق

حيث بلغت في عام 2017، 3% للسنة ، ويفتح هذا الحساب للأشخاص الطبيعيين وهو حساب جاري قابل للدفع والسحب والتحويل .

- **ودائع لأجل :**

هي ودائع لا يمكن لصاحبها ان يسحب منها لا بعد مرور مدة معينة يتفق عليها مسبقا مع البنك ، ويمنح عليها فوائد متغيرة عليها فوائد متغير حسب المدة 3 % بالمائة كحد ادنى وينقسم الى :

1) ودائع لأجل عل شكل حساب :

هي تلك الأموال التي يكون المودع في غير حاجته اليها ويودعها في البنك وهنا بإمكانه السحب منها في أي وقت ، غير ان طبيعة الأشخاص تجعلهم لا يقدمون عل السحب منها وتتراوح مدة إيداع هذه الأموال بين 3 اشهر و10 سنوات اما السعر الفائدة الممنوح عليها فهو يتغير بتغير مدة الإيداع والحد الدنى لسعر الفائدة 3 بالمائة

2) سندات الصندوق:

هي المبالغ النقدية الزائدة عن حاجة الافراد والتي تودع لدى البنك من اجل الاستفادة من عوائدها وهنا يقوم البنك بتجميد قيمة هذه الودائع، ولا يمكن للعميل السحب منها الا بعد مرور المدة المتفق عليها ، ويكون الحد الأدنى لقيمة السند هو 1000 دج والحد الأقصى 5 ملايين دج ، وتتراوح مدة تجميدها ما بين 3 اشهر و12 سنة وسعر الفائدة يكون متغير بتغير مدة التجميد وتعتبر هذه السندات قابلة للتفاوض ، بمعنى انه يمكن تظهيرها وتكون السندات اما اسمية او لحاملها .

المبحث الثاني: دراسة أنواع القروض الممنوحة القرض الشعبي الجزائري– وكالة الطارف –

المطلب الأول: أنواع وشروط القروض الممنوحة من القرض الشعبي الجزائري –وكالة الطارف –

1– أنواع القروض الممنوحة من طرف الوكالة والمعدل السنوي لها

–فصل (وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي –وكالة الطارف –)ان وكالة الطارف تتخصص في منح القروض المختلفة حيث أنها تنقسم كاالتالي :

1. **قروض استثمارية** :تنقسم القروض الاستثمارية الي نوعين قروض قصيرة المدى وقروض متوسطة المدى

- **قصيرة المدى** :هيقروض مدعة من طرف الدولة مثال خط تمويل الصيادلة والتجار
- موجهة للشباب في اطار دعم تشغيل الشباب (من 18 الى 40 سنة) بشرط ان لا يتعدى المشروع 10.000.000دج .
- موجهة للأشخاص في اطار الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC(من 30 سنة الى 55 سنة) شرط الا يتعدى المشروع 10.000.000 دج.
- موجهة لجميع الفئات من 1 سنة فما فوق في اطار الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ENJEM ، مبلغ القرض لا يتعدى 1.000.000 دج .
- **متوسطة المدى** :ومنها القروض المدعمة من طرف الدولة والغير المدعمة وتكون من **3** سنوات الى 7 سنواتتتمثل في :
- قروض شراء اللات والمعدات .
- قروض موجهة لتمويل قطاع السياحة مثال بناء القرى السياحية .
- قروض موجهة للمحترفين ففي قطاع الصحة ... الخ

2. **قروض استهلاكية** :قروض موجهة لشراء سيارات سياحية وهي قروض قصيرة ومتوسطة المدى موجهة للخواص (الاسر) موجهة لكل شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية مقيم بالجزائر لا يتعدى عمره 70 سنة تصل قيمته الى 90% على الأكثر من سعر السيارة اى بحلول (300.000) مدته من 12 شهرا كحد أدنى و60 شهرا كحد أقصى .

3. **قروض عقارية** :قروض موجهة لشراء وتمويل سكنات والتجهيز ، مدته 36 شهرا كحد ادنى ، موجهة لكل شخص مسجل قانونيا او ذو سجل تجاري او مروج او مطور عقاري ..، محدودية قيمة القرض 70 % من قيمة المشروع ،

المعدل السنوي للقروض الممنوحة من طرف الوكالة الوكالة : 04 قروض الاستثمار ، 100 قرض عقاري ، 10 قروض استهلاكية ، 10 قروض لدعم تشغيل الشباب ENSEJ ،10 قروض للتامين على البطالة CNAC، 15 قرض لتسير القرض المصغر ENJEM، 04 قروض الاستغلال .

2–أمثلة عن القروض المقدمة من طرف البنك –وكالة الطارف–

–تطرق (وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي –وكالة الطارف –) ان الوكالة تتخصص بمنح عدة قروض مختلفة ، حيث كل قرض مقدم يشمل عدة خصائص تتمثل في قيمة القرض ، المستفيدون من القرض ، القدرة المالية لصاحب القرض ، الضمان المقدم ... الخ ومن هذه القروض ما يلي :

- ✓ **قرض استهلاكي : قرض قصير ومتوسط المدى** : قرض خاص باقتناء سيارة .

القرض الاستهلاكي لشراء سيارة سياحية او دراجة نارية بمحرك جديد منتجة او مركبة بالجزائر هو قرض قصير ومتوسط المدى موجه للخواص (الأسر) .

1. المستفيدون :

كل شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية مقيم بالجزائر ، يتمتع بالاهلية القانونية والقدرة المالية ، لشراء السلع لأغراض خاصة لا علاقة لها بنشاطه ، المهنية او الحرفية

2. القدرة المالية :

للاستفادة من القرض الاستهلاكي ينبغي على الزبون ان يثبت :

- الدخل الثابت والمنتظم ، ويعادل على الأقل مرة واحدة ونصف الحد الأدنى الوطني المضمون للأجور (SNMG) وان يكون ناشطا منذ سنة على الأقل .
- إسهامأولي يعادل على الأقل عشرة في المئة (10%) من سعر السلعة التي شراؤها .

3. قيمة القرض :

يمكن لقيمة القرض ان تصل الى تسعين بالمائة 90% على الأكثر من سعر السيارة او الدراجة النارية ذات محرك جديد وهذا في حدود ثلاثة ملايين دينار جزائري (3000000دج)

4. مدة القرض :

مدة تسديد القرض هي اثني عشر (12) شهرا كحد ادنى وستون (60) شهرا كحد اقصى ، على ان لا يتعدى سن المقترض سبعين (70) سنة .

يتغير سعر الفائدة وفق الشروط العامة للبنك .

5. فترة التأجيل :

فترة التأجيل هي ثلاثة (03) اشهر .تمنح بناء على طلب من المقترض .

6. الضمان :

- رهن السيارة او الدراجة النارية ذات محرك جديد
- تفويض تامين الإفلاس
- تفويض تامين الوفاة
- تفويض تامين لكل الاخطار

7. الملف المطلوب :

- عرض القرض يوافق عليه المقترض
- استمارة طلب القرض
- فاتورة باسم المستفيد ، مرفقة بشهادة صادرة عن الشركة التي تمارس نشاط الإنتاج في التراب الوطني ، مشيرا الى ان الغرض من السلعة موضوع طلب القرض انتجت او ركبت بالجزائر .
- شهادة إقامة
- شهادة ميلاد
- نسخة من بطاقة الهوية سارية الصلاحية
- شهادة عمل للأجراء او نسخة مصادق عليها من السجل التجاري او شهادة الاعتماد المهنية للمحترفين
- رواتب الأشهر الثلاثة الأخيرة (03) عليها ختم صاحب العمل ، او شهادة الدخل صادرة عن الصندوق الوطني للتقاعد بالنسبة للمتقاعدين او اشعار الضرائب وشهادة عدم الاخضاع للضريبة بالنسبة لطالبي القرض لغير المأجورين .
- البيان السنوي للأجور لمصالح CNAS بالنسبة لطالبي القرض الناشطين في القطاع الخاص .

✓ **قرض استثماري : متوسط المدى** : قرض مخصص لتمويل المحرفين في قطاع الصحة (طبيب عام ، جراح اسنان ، طبيب مختص (كل التخصصات)، صيدلي ، بيطري ، طبيب الامراض العقلية ، الطبيب النفسي العيادي .)

خصائص القرض :

1. المبلغ :

❖ **شراء المعدات** : يختلف مبلغ شراء المعدات من شخص الى اخر

اذا كان يمارسون المهنة :قد يصل المبلغ الى (90%) من سعر المعدات ، في حدود عشرين مليون دينار جزائري .

اذا كان من مبتدئين : قد يصل القرض الى (80%) من سعر المعدات ، في حدود خمسة عشرة مليون دينار جزائري.

❖ **شراء محل** :قد يصل المبلغ الى ثمانين بالمائة (80%) من سعر المحل ، في حدود عشرة ملايين دينار جزائري .

❖ **اشغال تهيئة المحل** : تقدم الوكالة دعم بالنسبة للمحترفين الذين يرغبون في تهيئة محلهم حيث ان :

اذا كان المحترف مالكا :قد يصل المبلغ الى مائة بالمائة (100%) من كلفة اشغال التهيئة ، في حدود مليوني دينار جزائري

اذا كان مستأجرا : قد يصل الى خمسين بالمائة (50%) من كلفة التهيئة ن في حدود خمسمائة الف دينار جزائري (توفر عقد ايجار لمدة ثلاث سنوات عل الأقل)

❖ **شراء المحل والمعدات** :

اذا كان يمارس المهنة :قد يصل التمويل الى (80%) من السعر الإجمالي ، في حدود ثلاثين مليون دينار جزائري .

اذا كان من المبتدئين: قد يصل التمويل الى (70%) من السعر الإجمالي للمعدات ، في حدود عشرين مليون دينار جزائري .

2. **فترة التأجيل:** تتراوح فترة التأجيل من ستة (06) اشهر الى اثنتي (12) عشرة شهرا .
3. **نسبة الفوائد:** نسبة الفوائد متغيرة حسب الشروط العامة للبنك السارية المفعول .
4. **المدة:** تحدد مدة القرض كالتالي :

- شراء محل قد تصل المدة الى غاية عشر (10) سنوات،
- لشراء المعدات وتهيئة المحل قد تتراوح المدة من ثلاث (03) سنوات الى سبع (07) سنوات

5. **التسديد:** يتم التسديد عند كل نهاية ثلاثي
6. **الضمانات** : الرهن الموثق للصنف الأول على المحل الممول او على عقار اخر يملك الزبون

- ❖ سند ملكيته
- ❖ الرهن الحيازي الخاص بالوسائل او المعدات،
- ❖ تفويض التامين متعدد الاخطار المهنية .

7. **تكوين الملف** : يجب ان يضم الملف ما يلي :

- طلب قرض موقع .
- نسخة مصادق عليها من الشهادة (لشراء المعدات) .
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري (يخص نشاط الصيدلة فقط) .
- نسخة مصادق عليها من وعد بالبيع موثق يبين بدقة المحل وكذا مبلغ البيع .
- شهادة تثبت سلبية التسجيل في الرهن (بالنسبة لتهيئة وشراء محل لدى الخواص) .
- تقرير خبرة /تقويم مسلم من مكتب دراسات هندسية معتمد من القرض الشعبي الجزائري .
- قرار منح موقع من طرف المقاول لشراء محل جديد .

- ترخيص لبناء ارصفة صغيرة مسلم من المجلس الشعبي البلدي (لتهيئة المحل)
- كشف كمي وتقديري للأشغال التهيئة مسلم من مكتب دراسات معتمد من القرض الشعبي

إضافة الى هذه الأنواع من القروض يمنح البنك الشعبي الجزائري –وكالة الطارف – القروض العقارية وقروض انشاء وتعمير المؤسسات (خاصة او عامة) .

المطلب الثاني : شروط وضمانات الواجب توفرها لدى المقرض والإجراءات المتبعة من طرف الوكالة

1– الشروط الواجب توفرها في الشخص طالب القرض

–ادرج (وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي –وكالة الطارف –) ان الوكالة تعتمد على عدة شروط واجب توفرها لدى صاحب القرض حيث انها تعد اجبارية لقبول ملف القرض من طرفها ومن هذه الشروط ما يلي:

1. الدراسة المالية والمتمثلة في دراسة المشروع من خلال الميزانيات التقديرية والقوائم المالية لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد القرض وأيضا الصحة المالية للمؤسسة.
2. القدرة المالية لصاحب القرض.
3. مدى فعالية النشاط الاقتصادي (الخدمات المدرة من طرف المشروع المدعم) .
4. سمعة صاحب القرض وتمتعه بالأهلية الشخصية والأهلية القانونية.
5. سلبية سجل صاحب القرض من التسجيل في الرهن والضريبة.
6. كشف كمي وتقديري للقرض مصاحب بكشف كامل للضمانات المقدمة للوكالة.
7. تساهم المؤسسة في قيمة المشروع بنسبة ادناها 30%
8. تامين متعدد الاخطار لكل الضمانات، لأنه في حالة وقوع حادث تتكفل مؤسسات التامين بتعويض قيمة الاضرار للبنك

2- الضمانات الواجب توفرها في الشخص صاحب القرض

-ذكر (وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي -وكالة الطارف -) رغم ان تقديم القروض يعتبر من الوظائف الأساسية للبنك باعتباره مصدر دخله ، فانه مصدر المشاكل التي يمكن ان يقع فيها ، وذلك نتيجة المخاطر ، وذلك نتيجة المخاطر تصاحب عملية الاقتراض ، لذلك لابد ان جعل القرض في ضمانات شبه اكيدة بالنسبة للقروض الاستثمار فان البنك يطلب الرهن العقاري او الرهن الحيازي للمعدات والآلات بالضافة الى تامين متعدد الاخطار عن قيمة الرهن ، ويطلب في بعض الحالات الى جانب الضمانات السابقة ضمانات شخصية ، وعموما تنقسم الضمانات التي يشطرها القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف الى :

1. **الضمانات الشخصية** :في هذه الصيغة يتدخل طرف ثالث في العلاقة التي تجمع بين البنك والمؤسسة ، وهذا الشخص هو الكفيل او الضامن حيث يتعهد هذا الأخير بتسديد قيمة القرض في حالة عدم قدرة العميل على السداد في تاريخ الاستحقاق ، ويشترط في هذا الطرف (الطرف الثالث) ان يكون شخصا معروفا ذو سمعة جيدة لدى البنك فيم يتعلق بمركزها المالي وتنقسم الضمانات الشخصية الى :

- **الكفالة** :في هذه الحالة يضمن طرف ثالث للمؤسسة بتنفيذ التزامها في حالة عدم قدرة المؤسسة على السداد عند تاريخ الاستحقاق .
- **كفالة الضمان الاحتياطي** :الضمان يشبه الكفالة ويختلف عنها في كون الضمان يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية وتتمثل الأوراق التجارية القابلة للضمان من قبل البنك في السند لأمر ، الكمبيالة والشيكات

2. **الضمانات الحقيقية** :على عكس الضمانات الشخصية فان الضمانات الحقيقية تكون بضمان موجودات ملموسة ، وهي تضمن قائمة واسعة من السلع والعقارات والتجهيزات للبنك حق بيع هذه الضمانات في حالة عجز العميل عن السداد ، وتأخذ الضمانات الحقيقية الأشكال التالية :

- **الرهن الحيازي** :ينقسم الرهن الحيازي بدوره الى الرهن الحيازي للعتاد والرهن الحيازي للمحل التجاري

✓ **الرهن الحيازي للعتاد** : هنا يقدم البنك للعميل على أساس ان يرهن الأدوات واللت ، و معدات التجهيز له ، وعل البنك ان يتأكد من ملائمة هذه المعدات والتجهيزان ، وعدم قابليتها للتلف ، وان قيمتها لا تتعرض للتغير بفعل تغيرات الأسعار ، ويتم تقيد عقد الرهن الحيازي في دار التسجيل والطابع ، وكذا المحافظة العقارية التابعة لهذا العقار ، فمثلا يسجل الرهن الحيازي لشاحنة او سيارة في مصلحة تسجيل السيارات في الولاية ، ولا يجوز للمدين ان يبيع الأشياء المرهونة الابعد ان يسدد قيمة القرض حيث ان السندات القابلة للتطهير تعتبر ضمانات حقيقية للبنك

✓ **الرهن الحيازي للمحل التجاري** : من المعروف ان المحل التجاري يتكون من عدة عناصر منها عنوان المحل ، اسم المحل ، الزبائن والشهرة التجارية ...الخ ويقر القانون التجاري الجزائري رهن المحل التجاري للبنوك ، اذا تم تسجيل هذا الرمز في عقد لدى دار الطابع والتسجيل والمركز الوطني للسجل العقاري ، وتجدر بنا الإشارة هنا الى ان القرض الشعبي الجزائري –وكالة الطارف – يشترط في هذه الضمانات ان تغطي قيمة القرض بنسبة 100% من قيمة القرض .

- **الرهن العقاري**

3– الإجراءات المتبعة من طرف البنك –وكالة الطارف – في منح القروض

اثبت(حليمي نهاد واخرون ،2018،ص 40) بعد التقدم بطلب القرض يقوم المكلف بالدراسات بمصلحة القروض في البنك بدراسة الملف وذلك باتباع الخطوات التالية:

1. التأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف صاحب المشروع، وذلك بالاستعلام من البنك نفسه ، البنوك الأخرى ومصلحة الضرائب

2. القيام بزيارة ميدانية لمكان المشروع مع خبير عقاري ، وذلك للتأكد من قيمة الضمانات

3. يقوم المكلف بالدراسة بحساب مختلف المؤشرات والنسب الضرورية للقيام بالتحليل

4. إعطاء الراي بعد التوصل الى الوضعية المالية للشركة وقدرتها على تسديد القرض ثم تسجيل كل الملاحظات والتقييمات مع الإشارة اما بالموافقة او الرفض الطلب مع توقيع كل المكلفين في مصلحة منح القروض والمدير

المطلب الثالث : دراسة التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ قرار منح القرض على مستوى CPA الطارف :

1- دراسة حالة للتحليل الإئتماني حسب الملحق رقم 01 المقدم من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري الطارف

فإن الوكالة تعتمد على أساليب التحليل الائتماني التقليدية منها القوائم المالية و المؤشرات المالية (النسب) و يتم هذا التحليل الائتماني وفق مراحل مترتبة يمكن تقسيمها حسب الوثيقة المقدمة من طرف CPA الطارف و هي ممثلة في الملحق رقم 01 و هي ملف يدرس طلب قرض استثماري .

1- المرحلة الأولى : توضيح هوية طلب القرض حسب الملحق رقم (1) صفحة (1) في أعلى الوثيقة تجد معطيات متعلقة بطالب القرض و هي :

الاسم و اللقب ، العنوان الشخصي ، عنوان المؤسسة ، نوع النشاط حسب الحالة المدروسة ، نقل عمومي للمسافرين ، رأس مال المؤسسة ، رقم السجل التجاري و الجبائي ، رقم الحساب ، موقع النشاط ، مرجعية القرض .

توضيح معلومات حول القرض المطلوب بمبلغ محدد 1.435.000,00 دج و لمدة 5 سنوات و توضيح وضعية العميل مع البنك إذا ما كان له ديون سابقة مع نفس الوكالة .

2- المرحلة الثانية :تحليل اقتصادي و مالي توقعي للسنوات الثلاث 2007-2010 و تعتمد هذه التحليل الأرصدة المتعلقة بالتسيير أي ما يخص جدول حسابات النتائج ملحق (1) صفحة 2 نقطة 1-2-3-4 .كذلك توضيح الميزانية المالية حيث المعلومات المتعلقة بأربع سنوات لمجموع الأصول و الخصوم .

2007 ⟵ 3421 2009 ⟵ 2466

2008 ⟵ 2954 2010 ⟵ 1974

تم تحديد أهم عوامل تحديد النسب المالية (ملحق رقم 1 صفحة 2 – نقطة 5) .

3- المرحلة الثالثة : التحليل الاقتصادي و ذلك لتوضيح أهمية المشروع المقدم من طرف طالب القرض و هل له جدوى أم لا معنى مدى مصداقية الموضوع المتعلق بالقرض حسب المثال المقدم أن الخط المطلوب للنقل العمومي بين سكيكدة و عنابة (ملحق 1 – صفحة 3 – نقطة 6) .

التحليل المالي : حسب الملحق رقم 1 صفحة 3،4 النقطة 6-2 توضح (المؤسسة) الوكالة قدمت تقرير أن المؤسسة طالبت القرض بنشاط و مردودية جد كافية و أنها قادرة على التسديد و النشاط المضمون .

- الهيكل المالي يرتكز التحليل المالي على نتيجة الدورة حقيقية و نتيجة الدورة للسنتين متتاليتين حسب توقعاتها على أساس وثائق محاسبية تثبت أن المؤسسة لها القدرة الكافية لتمويل ذاتها بنفسها .

4- المرحلة الرابعة :توضيح الهدف من المشروع المقدم للوكالة و الذي من خلاله تقدم قيمة القرض حيث يقدم للمؤسسة البرنامج المخصص للمصاريف أو التكاليف المحتملة عن المشروع – ملحق 1 – صفحة 5 و منه تحديد كفلة المشروع النهائية .

و منه تتحدد قدرة البنك على التمويل 80 % و قدرة المؤسسة على تمويل ذاتها .

جدول رقم -9- توضيح مردودية المشروع بحساب VAN بمعدل حالي 10 % و تم ايجاد أن VAN الوجبة أي أن المشروع مقبول حسب محددات حساب VAN تحديد PR مدة الاسترجاع 3 سنوات إلى 2 سنة حالية و من 2-4 أشهر العادية .

- تحديد TRI المحدد بـ 27,50و هو أكبر من تكلفة الاستثمار 10 % .

و حسب التقرير أنه تبقي مؤشرات خارجية من شأنها التأثير على مردودية المشروع و هذا حسب ما ذكر في الملحق 1 ، صفحة 6 .

في نفس المرحلة تحدد الوكالة الضمانات المقدمة من العميل طالب القرض في جدول محدد رقم 10 صفحة 6 من الملحق 1.

5- المرحلة الخامسة : رأي الوكالة :

تضع الوكالة الرأي النهائي للموافقة على المشروع بناءا على التحليل السابق و الذي استخدمت فيه القوائم المالية و المؤشرات النسب المالية مع تحديد الضمانات و الشروط و بأن الوكالة موافقة على طلب القرض بعد التأكد من قدرة الزبون المقرض على التسديد .

- ملاحظة : لم تقدم لنا الوكالة إلا الملحق واحد دون شرح أو توضيح المعلومات من طرق الحساب مع العلم أن هذا الملحق تم تقديمه مع طلبهم عدم تقديمه كملحق .

2-تقديم نموذج قرض ممنوح من طرف البنك الشعبي الجزائري -وكالة الطارف -

01- تقديم القرض

جاء في (-وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف -) :

- **النشاط الاقتصادي**: انشاء مؤسسة عامة للنجارة
- **القطاع**: التجارة والصناعة
- **قيمة القرض**: 2123000.00دج
- **نوع القرض**: متوسط المدى
- **مكان المشروع**: ولاية الطارف

- **مدة القرض**: 08 سنوات
- **المساهمة الشخصية**: 30878.00دج
- **مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب :ANSEJ**879753.00دج
- **الالتزامات مع البنوك الأخرى**: لا يوجد
- **عملية الحساب**: ائتمان

الملف الطلوب:

- طلب تمويل القرض
- الفواتير الشكلية
- الدراسة الأولية للمشروع (خطة العمل، هيكل الاستثمار ، الهيكل المالي، ...)
- شهادة تثبت الوضعية اتجاه الضرائب والضمان الاجتماعي CASNOS – CNAS
- شهادة تامين
- شهادة تثبت عدم مديونية لجهة أخرى والبنوك الأخرى

الضمانات

- تعهد المواد الخاصة
- تفويض التامين ضد المخاطر المهنية مع التزام التجديد كل عام
- عضوية صندوق الضمان طول مدة الائتمان

دراسة ملف القرض للمشروع :

جدول رقم1 -1 يمثل هيكل الاستثمار

CONTISATION FGAR	**44594.23DA**
ASSURANCE	**45726.62DA**
EQUIPEMENT LOCAUX	**2913000.00DA**
MATERIELS ROULANTS	**0.00DA**
AUTRES FRAIS	**30000.00DA**
FONDS DE ROULEMENT	**0.00**
TOTAL	**3033320.85DA**

-وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف -

جدول رقم 1-2 يمثل هيكل التمويل

LIBELLE	MONTANTE	%COUT
APPORT DU PROMOTEUR	**30336.21**	**1%**
APPORT ANSEJ	**879750.05**	**29%**
CREDIT BANCAIRE	**2123534.59**	**70%**
TOTAL	**33033320.85**	**100%**

-وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري –وكالة الطارف –

المشروع يتكون من الشكل التالي:

- ❖ اهتلاك القرض
- ❖ عناصر القرض
- ❖ مبلغ القرض

مرحلة انشاء خطة العمل: يتم تقيم المشروع الاستثماريبناءا على العديد من المؤشرات المحددة من طرف الوكالة،حيث انه تأخذ بعين الاعتبار كافة الشروط والضمانات المقدمة من طرف صاحب القرض للقيام بكافة الدراسات الازمة المتمثلة في الدراسة التقنية والمالية للمشروع .

- **الدراسة التقنية للمشروع:** ذكر (وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري–وكالة الطارف–)

جدول رقم 1–3 يمثل تقيم المشروع من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على النحو التالي :

RUBRIQE	COUT	COUT TOTAL
Frais préliminaires	120320.85	120320.85
Cotisations fonds de garantie	44594.23	0.00
Assurances	45726.62	0.00
Autres frais	30000.00	0.00
Equipements de production	2913300.00	2913300.00
Equipements locaux	291300.00	0.00
Equipements importe	0.00	0.00
Cheptel	0.00	0.00
Matériels roulants	0.00	0.00
Aménagements	0.00	0.00
Outillages	0.00	0.00
Mobilier de bureau	0.00	0.00
Matériels informatiques	0.00	0.00
Droit de douanes et taxes	0.00	0.00
Autre impôts et taxes	0.00	0.00
Frais d’installation	0.00	0.00
Frais de transport	0.00	0.00
Montage et essais	0.00	0.00
Fonds de roulement	0.00	0.00
Autres 1	0.00	0.00
Autres 2	0.00	0.00
Total	3033620.85	3033620.85

-وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف –

- **الدراسة المالية للمشروع:**

جدول رقم 1-4 يمثل هيكل الاستثمار:

Rubrique	Cout	Cout Total
Frais de la location	0.00	0.00
Frais préliminaires	120 320.85	120 320.85
Cotisation fonds de garantie	44 594.23	
Assurances	45 726.62	
Autres frais	30 000.00	
Equipements locaux	2913 300.00	2 913 300.00
Equipements importé	2913 300.00	
Cheptel	0.00	
Matériels roulants	0.00	0.00
Aménagements	0.00	0.00
Outillages	0.00	0.00
Mobilier de bureau	0.00	0.00
Matériels informatiques	0.00	0.00
Droit de douanes et taxes	0.00	0.00
Autres impôts et taxes	0.00	0.00
Frais d'installation	0.00	0.00
Frais de transport	0.00	0.00
Montage et essais	0.00	0.00
Fonds de roulement	0.00	0.00
Autres 1	0.00	0.00
Autres 2	0.00	0.00
Total	3 033 620.85	3 033 620.85

-وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف -

❖ القيمة الاجمالية للمشروع: 3033620.85 دج

جدول رقم1–5 يمثل هيكل التمويل:

Rubrique	Taux participé	Montant
Apport pressionnel	**1%**	**30 336.21**
Numéraires		**30 336.21**
Nature		**0.00**
PNR classique	**29%**	**879 750.05**
PNR Lo		**0.00**
PNR va		**0.00**
Crédit bancaire	**70%**	**2123 534.59**
Total	**100%**	**3 033 620.85**

-وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف –

جدول رقم 1-6 يمثل خفض الائتمان المصرفي:

Montant du crédit	**2123534.59**
Durée du crédit	**8.00**
Taux d'intérêt bancaire	**5.5%**
Taux de bonification	**100%**
Taux de d'intérêt réel	**0.00%**

Rubrique	**ANNEE1**	**ANNEE2**	**ANNEE3**	**ANNE4**	**ANNEE5**	**ANNEE6**	**ANNEE7**	**ANNEE8**
Principal	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**424706.92**	**424706.92**	**424706.92**	**424706.92**	**424706.92**
Reste à rembourser	**2123534.59**	**2123534.59**	**2123534.59**	**2123534.59**	**1698827.67**	**1274120.76**	**849413.84**	**424706.92**
Intérêts bancaires bonifies	**0.00**	**116794.40**	**116794.40**	**116794.40**	**93 435.52**	**70076.64**	**46717.76**	**23358.88**
Cotisation au FG	**7432.37**	**7432.37**	**7432.37**	**7432.37**	**5945.90**	**4459.42**	**2972.95**	**1486.47**
Cotisation à verser	**44594.23**							

-وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف -

جدول رقم 1-7 يمثل الميزانية الافتتاحية:

Actif	Montant	Passif	Montant
		1-fonds propres	30 336.21
2- investissement			
Frais préliminaires	120320.85		
Equipements de production	2913300.00		
Outillages	0.00		
Matériel roulant	0.00		
Matériels de bureau	0.00		
Matériels informatique	0.00		
Aménagement	0.00		
Autres	0.00		
3- stocks			
Métiers et fournit	0.00		
4- créances		5- Dette d'investissement	
Caisse et banque	0.00	Emprunts bancaires (CMT)	2123 34.59
Frais de la location	0.00	Autres emprunts (PNR Classique)	879 750.05
		Autres emprunts (PNR LO)	0.00
		Autres emprunts (PNR va)	0.00
Total	3033620.85	Total	3033620.85

-وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف -

❖ **نتيجة: حسب المؤشرات المالية المقدمة والمدروسة فان القرض مطابق للشروط .**

الاستنتاجات والآراء حول القرض من طرف لجنة دراسة القروض للبنك –وكالة الطارف–

- **نوع القرض:** قرض استثماري متوسط المدى مدعم 100% من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (CMT ANSEJ BONIFIE 100%)

بعد الدراسة الولية للمشروع المصاحبة للملف المطلوب والكامل ومع تطابق الدراسة الأولية المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مع الدراسة المالية والتقنية للمشروع تم عرض الرأي العام المقدم من طرف لجنة دراسة القروض ل–وكالة الطارف – مصحوب بالرأي العام لمدير الوكالة كما يلي :

1– الرأي العام للجنة

نحن نعطي رأى إيجابي بشان طلب القرض المقدم (CMT ENSEJ)بمعدل دعم 100% بالقيمة المقدمة للقرض وعلى مدة تسديد 08 سنوات مصاحبة ب 03 سنوات مؤجلة تحت الشروط او ضمانات التالية :

- مواد تعهد خاصة
- تفويض التامين
- عضوية صندوق التامين

2– الرأي العام لمدير الوكالة:

رأي ايجابي للمنشأة المعدة للتمويلب 70% من تكلفة المشروع التي بداها المروج للمشروع كجزء من الجهاز المصرفي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب / البنك مع الالتزام بالشروط والضمانات التالية:

الشروط:

- مبلغ والغرض من الائتمان: CMT (E.J) de 2123 MDA تهدف الى تحقيق تمويل التمويل.
- مدة القرض 08 سنوات مع 03 سنوات مؤجلة الدفع
- قرض مدعم 100 %

- الدفع المسبق من جانب التمويل الذاتي
- إيصال مسبق في الحساب PNR ANSEJ

الضمانات:

- تعهد المواد الخاصة
- تفويض التامين ضد المخاطر المهنية مع التزام التجديد كل عام
- عضوية صندوق الضمان طول مدة الائتمان
-

خلاصة الفصل التطبيقي :

من خلال الدراسة التطبيقية لموضوع التحليل الائتماني و دوره في قرار منح القروض على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف توصلنا إلى أن وكالة الطارف تختص في تقديم نوع من القروض المتعلقة بتمويل المشاريع الاستثمارية و تعطي هذه الوكالة أولوية للأنشطة التجارية و المهنية في عملية التمويل .

وتجدر الإشارة الى أن القرض الشعبي الجزائري – لوكالة الطارف– يفضل التمويل القصير الأجل للمهن الحرة على تقديم قروض متوسطة أو طويلة الأجل و هذا من اجل التحكم في قيمة المخاطر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل عن التسديد و بذلك فهو يسعى لتطبيق الأساليب التقليدية للتحليل الائتماني على غرار التحليل عن طريق القوائم المالية خاصة، واستعمال النسب المالية لتحديد الوضعية المالية للمقترض.

الخاتمة

خاتمة:

إن البنوك التجارية تعمل في ظروف اقتصادية متغيرة تحتمل درجة من درجات المخاطر البنكية و خاصة مخاطر الائتمان و لذا كان لابد من إعطاء أهمية من اجراءات لمحاولة التقليل من تلك المخاطر و ذلك بالاعتماد بالوسائل و الأساليب التقليدية المعمول بها و كذلك بتقنيات حديثة مستجدة مع مراعاة التطورات الجديدة لتسهيل مهمة البنك في منح البنوك.

و عليه التحليل الائتماني كونه أداة هامة للوقوف على حقيقة العملاء المقترضين و تقييم قدرتهم على توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل القرض و فوائده .

و بناءا على الدراسة النظرية و التطبيقية لموضوع التحليل الائتماني و دوره في أخذ قرار منح القروض على مستوى القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف فتوصلنا إلى ما يلي :

نتائج الدراسة :

- يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مصداقية و شفافية القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة الائتمان .
- تعتبر القوائم المالية للمؤسسات طالبة الائتمان أهم أدوات التحليل المالي و في حالة عدم استخدامها بشكل صحيح يؤدي إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك .
- القرض الشعبي الجزائري CPA الطارف يعتمد أكثر على الأساليب التقليدية لأخذ قرار منح القروض حيث يقوم بتحليل القوائم المالية و كذلك حساب النسب المالية .
- القرض الشعبي الجزائري CPA الطارف لا يعتمد على الطرق الحديثة بحكم أنه يقدم قروض ذات مبالغ صغيرة و قصيرة الأجل حيث تعتمد المديريات الجهوية على الطرق الحديثة .
- الوكالة CPA الطارف قد لا تعتمد على أساليب التحليل الائتماني في بعض القروض قليلة المخاطر لأن حدود اختصاصه ضيقة .

توصيات الدراسة:

- ضرورة التحكم الجيد في مصداقية القوائم المالية المستخدمة و التي لم تعبر عن حقيقة الوضع المالي للمقترض.
- ضرورة تكوين الموظفين متخصصين في مجال معايير المحاسبة الدولية.
- مواكبة التحديات الجديدة للعمل المصرفي و الائتمان و استخدام الطرق و التقنيات الحديثة .
- محاولة التقليل من التكلفة مع تعظيم الربحية للمؤسسة المقرضة CPA .
- البحث أو اختيار طريقة مناسبة و لتقدير تلك المخاطر و ذلك تماشيا مع الوقت و التكلفة.
- لابد على الوكالة من التنوع في تطبيق التحليل الائتماني على أنواع الأخرى من المقروض دون التركيز على نوع واحد.

آفاق الدراسة :

- البحث عن أسباب عدم الاعتماد على الأساليب الحديثة في البنوك التجارية خاصة الوكالات ومن ثم تفعيلها.
- التحكم الجيد في المخاطر البنكية مهما تغيرت أساليب التحليل الإئتماني المعتمدة.
- الاستخدام المناسب للوثائق المالية والمحاسبية في البنوك لمعرفة قدرة الزبون على التسديد.

الملاحق

D'ALGERIE

ملحق رقم 01

ETUDE DE DOSSIER DE CREDIT D'INVESTISSEMENT

Création :	**x**
Renouvellement :	
Extension	

1 – IDENTIFICATION DU DEMANDEUR DE CREDIT :

- Nom Ou Raison Sociale :
- Adresse du siège :.
- Adresse Personnelle : Nature Juridique : Affaire Personnelle
- Activité : Transport Public De Voyageurs
- Capital Social : Variable
- Registre De Commerce : Identifiant Fiscal : 198321260131830
- Code Client : .....
- N° De Compte : ..... Ouvert Le .....
- Zone d'activité à Promouvoir : Oui.
- Avantages ANDI : 24/03/2007 valable au 24/09/2007.
- Référence(S) Autorisation(S) De Crédits : .....
- DATE DEBUT EFFECTIF DE L'ACTIVITE : .....

2/ -- CREDITS DEMANDES :

Forme /Nature du crédit	Montant sollicité en DA	Durée
CMT Equipement	1.435.000,00	05 Ans
TOTAL	1.435.000,00	

3/ – RAPPEL DES CREDITS ENCOURS OU ECHUS : U : Milliers de DA

Nature des Crédits	Montant Autorisé	Echéance	Encours
Néant	Néant		Néant
TOTAL			

4/ – ENGAGEMENTS AUTRES BANQUES : NEANT

5/ – ANALYSE ECONOMIQUE ET FINANCIERE (Prévisionnelle 2007 - 2010) :

S'agissant d'un projet d'investissement en création, la présente analyse va s'appuyer sur les documents comptables prévisionnels.

- **Les Soldes Intermédiaires de Gestion :**

Solde Intermédiaire de Gestion	2007	% Activ.	2008	% Activ.	Evolut. En %	2009	% Activ.	Evolut. En %
ACTIVITE	1 900	100,0%	2 000	100,0%	5,3%	2 100	100,0%	5,0%
- Consom. Mat. Première	150		180		20,0%	200		11,1%
- Autres charges externes	50		60		20,0%	100		66,7%
VALEUR AJOUTEE	1 700	89,5%	1 760	88,0%	3,5%	1 800	85,7%	2,3%
- Frais de Personnels	300		310		3,3%	320		3,2%

D'ALGERIE

- Impôts et Taxes	40		45		12,5%	50		11,1%
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 360	71,6%	1 405	70,3%	3,3%	1 430	68,1%	1,8%
+ Produits divers								
+ Transf. charges d'exploit.								
- Dotat. aux amortiss et aux provis	574		574		0,0%	574		0,0%
- Frais financiers	145		155		6,9%	165		6,5%
- Frais divers	90		90		0,0%	90		0,0%
RESULTAT D'EXPLOITATION	551	29,0%	586	29,3%	6,4%	601	28,6%	2,6%
+ / - RESULTAT HORS EXPLOITATION								
RESULTAT DE L'EXERCICE	551	29,0%	586	976,7%	6,4%	601	28,6%	2,6%
CAPACITE D'AUTOFINANCEMENT (CAF)	1 125	59,2%	1 160	58,0%	3,1%	1 175	56,0%	1,3%

- **BILANS EN MASSES :**

POSTES ACTIF	2 007	2 008	2 009	2 010
Matériel de Transport	2 870	2 870	2 870	2 870
(1)Total Immob. Brutes	2 870	2 870	2 870	2 870
(2)Total des Amortissement (-)	574	1 148	1 722	2 296
(3)Immobilisations Nettes (1-2)	2 296	1 722	1 148	574
(4)Total des V.T.I	0	0	0	0
(5)Total actif immobilisé (3+4)	2 296	1 722	1 148	574
(6)F.D.R Positif (5-16)	1 125	1 232	1 318	1 400
(7)Total des Valeurs Exploit.	0	0	0	0
(8)Total des Créances	0	0	0	0
(9)Actif Circulant à Financer (7+8)	0	0	0	0
(10) BFR Positif (9-21)	0	0	0	0
Banque + CCP	1 125	1 232	1 318	1 400
Caisse				
(11)Total Disponible	1 125	1 232	1 318	1 400
Total des Actifs Circulants (9+11)	1 125	1 232	1 318	1 400
TOTAL ACTIF	3 421	2 954	2 466	1 974

POSTES DU PASSIF	2 007	2 008	2 009	2 010
Fonds Social ou Personnel	861	861	861	861
Bénéfice de l'exercice	551	586	601	611
(13)Total des Fonds Propres	1 412	1 447	1 462	1 472
Dettes d'investissement	2 009	1 507	1 004	502
(14)Total Fonds D'Emprunt	2 009	1 507	1 004	502
(15) Fonds Permanents Bruts (13+14)	3 421	2 954	2 466	1 974
Non Valeurs (-)	0	0	0	0
(16) Fonds Permanents Nets	3 421	2 954	2 466	1 974
(6)F.D.R Négatif (16-5)				
(17)Dettes de Stocks et Avances	0	0	0	0
(18)Créances Privilégiées	0	0	0	0
(19)Autres Dettes à moins d'Un An	0	0	0	0
(20)Bénéfices à Distribuer	0	0	0	0
(21)Passif Circulant Finançant (17+18+19+20)	0	0	0	0
(10) B F R Négatif (21-9)				
(22)Total Dettes Financières	0	0	0	0
(23)Total des Dettes à Court Terme (21 + 22)	0	0	0	0
TOTAL PASSIF	3 421	2 954	2 466	1 974

- **PRICIPAUX INDICATEURS ET RATIOS :**

EXERCICE	2 005	2 006	2 009	2 010
Chiffres d'Affaires ou Activité	1 900	2 000	2 100	2 200
F.D.R En valeur	1 125	1 232	1 318	1 400
F.D.R En Nbr. De Jours de CA	213	222	226	229
B.F.R En Valeur	0	0	0	0
B.F.R En Nbr. De Jours de CA	0	0	0	0

D'ALGERIE

Trésorerie en valeur	1 125	1 232	1 318	1 400
Trésorerie en Nbr de jours de CA	213	222	226	229
LIQUIDITE GENERALE	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
LIQUIDITE IMMEDIATE	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!

EXERCICE	2 007	2 008	2 009	2 010
Situation Nette	1 412	1 447	1 462	1 472
Fonds Propres sur Total Bilan	41%	49%	59%	75%
Fonds Propres sur Immob. Nettes	61%	84%	127%	256%

Capacité d'endettement	1	1	1	3
Capacité de rembours	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
Rentabilité Financière	39,02%	40,50%	41,11%	41,51%
Rentabilité Commerciale	29,00%	29,30%	28,62%	27,77%
Cash-flows	574	574	574	1 148

6.1 L'ANALYSE ECONOMIQUE :

Il s'agit d'une affaire personnelle que Monsieur NEGHOUCHE Mokhtar compte créer. Ce genre d'entreprise n'appelle pas beaucoup d'expérience. Le risque économique dans ce domaine d'activité est lié à la situation de la demande et de l'offre.

Depuis la libéralisation du secteur des transports publics, plusieurs entités privées évoluent dans ce domaine. La tendance actuelle n'est pas encore à la concentration. Il aisé de voir plusieurs transporteurs privés desservant une seule ligne.

Si la ligne interurbaine Skikda – Annaba est actuellement servie par des transporteurs aussi bien domiciliés à Annba qu'à Skikda, par contre des nouvelles lignes ont vu le jour pour assurer des liaisons directs entre les chefs lieu de daïras de la Wilaya de Skikda et les grands centres urbains tels qu'Annaba, Constantine et Sétif. C'est justement la ligne actuellement inexploitée entre la Daira de Ain Kechera et Annaba que le promoteur compte investir. La Daira de Ain Kechera (dans la Wilaya de Skikda) est distante d'environs 180 Kms de la Ville de Annaba. La population de cette Daira, nombreuse par ailleurs, est contrainte de se déplacer jusqu'à Skikda pour se rendre par autocars ou par Taxi à Annaba. C'est dire que la demande existe et que le projet est économiquement viable.

6.2 L'ANALYSE FINANCIERE :

6.2.1 Activité – Rentabilité :

L'examen des données comptables prévisionnelles révèle un niveau d'activité raisonnable basé sur les capacités réelles (30 places avec un aller et un retour).

La valeur ajoutée est supérieure à 56% par rapport à l'activité, ce qui en soit est bon signe et démontre que l'entreprise maîtrise ses achats externes (consommations en matières et fournitures et autres charges externes). Il est prévu une augmentation

D'ALGERIE

sensible des l'activité de l'ordre de 76% en 2007 si l'entreprise arrive à doubler ses capacités de production. Le chiffre d'affaires devrait s'établir à 200.000 KDA à fin 2010. En outre les frais de personnel représente environs 11% de la valeur ajoutée avec une tendance baissière sur les années à venir pour ne représenter qu'environs 3% à fin 2011. En effet la maîtrise des charges salariales aboutit à un bon résultat illustré par l'Excédent brut d'exploitation (E.B.E). Ce solde intermédiaire de gestion est d'un niveau appréciable comparé à au niveau d'activité car représentant 55% en moyenne. Ainsi l'excédent brut d'exploitation permet facilement de face aux charges d'amortissement et provisions et des frais financiers. S'il est vrai que les frais financiers résultant de la politique d'endettement à moyen terme sont d'un niveau assez élevé pour 2006 par rapport à l'activité (5%) ce ci s'explique par les efforts de remboursement réalisés durant cet exercice alors que ces frais financiers sont en réalité un cumul de deux exercices. Avec l'évolution de l'activité, les charges financières devraient baisser considérablement pour ne représenter qu'à peine 1% fin 2009 et même 0,5% au-delà.
Le résultat d'exploitation qui est le véritable paramètre de la rentabilité de l'entreprise est positif en 2006. La capacité d'autofinancement (C.A.F) est d'un excellent niveau est permet à l'entreprise d'entrevoir une politique d'investissement, car son niveau permet de faire face aussi bien aux échéances des crédits bancaires et à la rémunération des associés.

D'une manière générale, les niveaux d'activité et de rentabilité de l'entreprise sont très satisfaisants et peuvent, tous événements économiques non prévisibles éloignés, assurer sa pérennité.

6.2.2 Structure Financière :

L'analyse financière basée sur un exercice réel et deux exercices prévisionnels, et à travers le retraitement des données comptables a montré que la structure financière de l'entreprise est équilibrée. Comme en témoignent les principaux ratios de structure suivants :

- Les fonds propres couvrent à 16% des Immobilisations nettes en 2006, 27% en 2007 et 44% en 2008.
- Le Fonds de Roulement (FDR) est positif car les fonds permanents sont supérieurs aux immobilisations nettes. Exprimé en nombre de jour de chiffre d'affaires, le FDR représente plus de 21 jours de chiffre d'affaires en 2006 ; 12 en 2007 et 8 jours fin 2008. C'est l'endettement structurel (compte courant des associés et CMT) qui donne le FDR positif.
- Le BFR : les valeurs (besoins) d'exploitation sont supérieures aux possibilités de financement à court terme (dettes d'exploitation). Ce besoin né de l'absence du crédit fournisseur car l'unique fournisseur de la matière première (GPL en vrac) en l'occurrence NAFTAL, entreprise publique détenant un monopole de fait sur la commercialisation de cette matière, exige un paiement comptant.
- Evolution de la Trésorerie : celle-ci est l'écart entre le FDR et le BFR. Le FDR assurant le financement de la totalité du BFR, la trésorerie nette est positive durant toute la période considérée, son niveau se situe en moyenne à 4 jours de chiffre d'affaires.
- La capacité d'endettement de l'entreprise étant inférieure à 1 du fait de la faiblesse des fonds propres par rapport à l'endettement structurel. Ce ratio peut facilement être amélioré si les associés consentent à incorporer leurs apports en compte courant des associés dans le capital.

D'ALGERIE

- Par contre la capacité de remboursement est nettement satisfaisante car la capacité d'autofinancement (CAF) est bien supérieure aux DLMT.

7/ - OBJET DE LA DEMANDE DE CREDIT :

L'entreprise sollicite un financement à moyen terme pour l'augmentation de ces capacités de production installées par l'acquisition de 12.000 bouteilles à gaz qui permettront l'augmentation de son approvisionnement en GPL comme l'exige le Ministère de l'Energie et des Mines.

8/ - LE PROGRAMME D'INVESTISSEMENT :

- Présentation du programme d'investissement :

Désignation des équipements	Quantité	Prix Unit. HT	Montant en MDA
Bouteilles à gaz 11/13 KG	12.000	2.200	26.400
		TVA 17%	4.488
COUT TOTAL DU PROGRAMME			30.888

- La structure de financement souhaitée par l'entreprise

PROGRAMME À FINANCER	Coût	Financement Bancaire		Autofinancement	
		Taux	Montant	Taux	Montant
Acquisitions Equipements Localement	30 888	80%	24 710	20%	6 178

9/ - RENTABILITE DE L'INVESTISSEMENT :

Détermination des cash flow nets :

Tout d'abord il y a lieu de rectifier le résultat net car l'étude comptable présentée n'a pas tenu compte de l'Impôt sur les bénéfices des sociétés ; en effet la SARL G.O.Z est exonérée de cet impôt durant trois années à partir de la date du démarrage de l'activité (Avantage ANDI). Cette dernière a débuté courant Mars 2006, il en résulte une exonération pour 2006, 2007 et 2008. À partir de 2009, on a considéré que la société paie un Impôt sur le bénéfice de l'ordre de 30%. Ci-dessous le tableau des cash flows à partir du résultat net rectifié :

U : MDA

Désignation	2007	2008	2009	2010	2011
Résultat net	30 484	47 721	44 936	57 729	69 594
Datations Aux Amortis.	15 352	16 731	16 272	16 272	13 795
Cash flow net	45 836	64 452	61 208	74 001	83 389
Cash flow net cumulé	45 836	110 288	171 496	245 497	328 886

Actualisation des cash flow nets :

U : MDA

Désignation	2007	2008	2009	2010	2011
Cash flow net	45 836	64 452	61 208	74 001	83 389
Taux d'actualisation	10%	10%	10%	10%	10%
Cœfficient d'actualisation	1,100000	1,210000	1,331000	1,464100	1,610510
Cash flow net actualisé	41 669	53 266	45 986	50 544	51 778
Cash flow net actualisé cumulé	41 669	94 935	140 922	191 465	243 243

D'ALGERIE

A noter que s'agissant d'une entreprise qui possède des investissement existants, les cash flows sus indiqués sont générés par l'ensemble de l'investissent (celui existant et ce lui projeté). Il est clair alors que notre analyse de la rentabilité de l'investissement concerne l'intégralité des investissements engagés. En dehors de toute politique de financement qui sera mise en œuvre, la rentabilité économique et financière de l'investissement est mesurée par les indices suivants :

1. La Valeur Actuelle Nette (VAN) :

Pour le calcul de la VAN nous avons retenu un taux d'actualisation de 10% (supérieur au taux de crédit bancaire) pour un montant global d'investissement engagé de 157.889 MDA. La VAN étant la différence entre la somme des cash flow net actualisés cumulés et les la somme des investissements engagés, nous obtiendrons :

VAN = 243.243 MDA – 157.889 MDA = + 85.354 MDA

La VAN étant positive, ce qui permet de dire que l'investissement est économiquement rentable sur le plan de la doctrine financière. Toutes autres proportions gardées.

2. Délai de récupération (DR) actualisé : 3 ans et 2 mois.
3. Délai de récupération simple : 2 ans et 4 mois.

Le délai de récupération renseigne que les cash flow attendus vont être égaux au capital investi au bout d'un certain délai. Dans notre cas, le délai est assez court car ne dépassant à peine 03 ans.

4. Taux de Rentabilité Interne (TRI) : le TRI étant le taux qui annule la VAN, donc le TRI est égal à 27,50%

Ce taux est remarquablement supérieur au coût du capital (10% pour le besoin de cette analyse). Ce qui peut nous amener à conclure à la rentabilité de l'investissement.

Ces critères montrent que l'investissement est rentable en de hors de toute option de financement retenue. Mais il faut garder à l'esprit que ces indices sont d'ordre théorique. D'autres facteurs peuvent influer sur la rentabilité du projet.

10/ - SITUATION DES GARANTIES :

Nature des Garanties	Montant Exigé en MDA	Observations
Hypothèque sur terrain et construction (Unité de production)	53.205	Recueillie avec expertise agréée CPA
Cautions des associés	52.500	Recueillies
Nantissement matériel	38.000	Recueilli pour 45.249 MDA
Délégation assurance Incendie	52.500	Recueillie

10/ - MOUVEMENTS CONFIES :

- 2006 (Mars 2006 au 31/12/2006) : 34.122 Milliers de DA
- Exercice 2007 (du 01/01/2007 au 31/05/2007) : 33.436 Milliers de DA
- Solde du compte au 17/06/2007 : Créditeur pour 4.427 Milliers de DA.

11/ - CONCLUSIONS ET AVIS MOTIVES DE L'AGENCE :

AVIS DU CHARGE D'ETUDES PRINCIPAL :

L'analyse aussi bien économique que financière montre que la situation financière de l'entreprise s'est considérablement améliorée depuis sa rentrée récente en activité (Mars 2006)

D'ALGERIE

alors qu'elle accusait durant 2004 et 2005 un retard lui causant des difficultés financières énormes. Sa position de quasi dominance –mis à part NAFTAL- sur le marché de l'emplissage et de la distribution des GPL à l'échelle de toute une Wilaya et les Wilayas limitrophes, lui assurera un plan de charges important. S'agissant d'une activité à faible dépenses et avec une marge commerciale de 17%, sa demande pour l'augmentation des ses capacités d'approvisionnement et de production se justifie économiquement pleinement. En outre, les niveaux de rentabilité et la capacité d'autofinancement concourent à lui accorder de nouveaux crédits qui vont permettre non seulement l'augmentation des niveaux de l'activité et de la rentabilité mais qui vont améliorer sa structure financière par la consolidation du Fonds de roulement et de la trésorerie. Enfin, deux CMT vont être intégralement remboursés fin 2008, ce qui donne un surcroît de capacité d'endettement à l'entreprise. De ce qui précède, notre avis est favorable pour la mise en place des concours suivants :

- CMT Equipement de 25 Millions de DA. CMT destiné au financement partiel de l'acquisition de 12.000 bouteilles à gaz. Durée : 05 ans dont un différé de 06 mois.
- Découvert mobilisable d'un (1) Million de DA pour financer en partie le Besoin en fonds de roulement induit par l'augmentation des stocks de matières premières. Durée : 01 an avec signature de billets trimestriels.

Garanties :

- Hypothèque sur Terrain et construction de l'unité industrielle, expertisés en date du 02/06/2007 pour 86.393 Milliers de DA.
- Caution des associés.
- Nantissement spécial Matériel ;
- Délégation assurance incendie.

Conditions :

- Versement préalable de la part d'autofinancement estimée à 5.888 Milliers de DA.
- Paiement direct aux fournisseurs
- Centralisation du chiffre d'affaires à nos caisses.
- Remboursement trimestriel du crédit d'équipement après la période de Différé.

Le 17//2007

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الأطروحات و المذكرات

- خالد محمود الكحلوت ، مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2005 .
- رحيم حسين ،سيلم حمود :"استخدام **الأساليب الكمية في اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**"،2008، جامعة سكيكدة .
- شاكر القزويني: «محاضرات في اقتصاد البنوك»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- عبد الجليل بوداح ، إستخدام الأنظمة الخبيرة في مجال إتخاذ قرار منح القروض البنكية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007.
- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، ايمان نجرو :" **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**" ،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ا لد(28)العدد(3)، 2006.
- كرماني هدى ، تسيير البنوك في ضوء السياسة النقدية مذكرة ماجستير الجزائر.
- محمد ابراهيم عبد الرحيم ، إقتصاديات الإستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ،2008.
- محمد بوزيان ، يوسف الصوار ، محاولة تقدير خطر القروض المصرفية باستخدام طريقة القرض التنقيطي، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة ، الأردن، أيام 16 . 18 أفريل 2007.
- محمد زميت: " **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**" ، مذكرة ماجستير (غ منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 2006/2005.

- محمد عبد العزيز عباس،

www.jazeratsai.com/forum/schouthseddphpt :1904.extraite le 20 dec 2007

- مزياني نور الدين و آخرون ، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية إتخاذ قرارات الإقراض ، بحث مقدم في الملتقى العلمي الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، يومي 27 . 28 جانفي 2009،
- هديل إبراهيم الشيخي،" **العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية"**، مذكرة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،6056.
- Ljubica Nedović , Vladan Devedžić , expert system in finance – a gross section of the field , School of Business Administration, University of Belgrade , Yugoslavia , 2002 .
- Salgueiro Albert , les modes d'évaluation de la dignité de crédit d'un emprunteur , thése pour obtenir le grade de docteur , université d'auvergne , France , 2004.

الكتب و المجلات:

- ابراهيم هندي "إدارة البنوك" التجارية مدخل اتخاذ القرارات" الطبعة الثالثة المكتب العربي الحديث مصر 2010.
- أحمد فوزي ملوخية ، نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 2008.
- أرشيد فؤاد التميمي ، التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن.

- أسامة محمد الفولي، مجدي إسماعيل شهاب مبادئ النقود والبنوك ، دار الجامعات الجديدة للنشر ،1999 .
- اسعد حميد العلي ،" إدارة المصارف التجارية – مدخل إدارة المخاطر-،الذاكرة للنشر و التوزيع ،الأردن ،ط1،2.13.
- أسعد حميد العلي، "إدارة المصارف" ، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2013 .
- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 218.
- أكرم حداد ومشهور هذلول، النقد والمصارف، دار وائل للنشر، عمان الأردن ط1،2005.
- أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الآداء و الإستثمار في البورصة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
- بوعتروس عبد الحق، الوجيزفي البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
- حمزة محمود الزبيدي:" إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"،ط1،مؤسسة الوراق للنشروالتوزيع، عمان،2002 . -أبو العيون محمود :" **توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص** "، الدار الجامعية ،القاهرة ،1988.
- دريد درغام ، أساسيات الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، دار رضا للنشر و التوزيع، دمشق ، سوريا ، 1999 .
- دريد كامل الشبيب، "إدارة العمليات البنكية" ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015 ،
- رحيم حسين، "الاقتصاد المعرفي"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2006.
- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2000.
- زكرياء الدوري ويسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، الأردن ،2006.
- زينب عوض الله واسامة محمد الفوبي، اساسيات الاقتصاد النقدية والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا.
- السيد عبد المولى،اقتصاديات النقود والبنوك دار النهضة العربية، القاهرة مصر ،1998.
- صادق راشد الشمري،"استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية "دار اليازوري العلمية الاردن ،2013.

- صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- صلاح الدين حسن السيس ، "قضايا مصرفية معاصرة" الطبعة الأولى دار الفكر العربي مصر 2004 .
- صلاح الدين حسن السيسي: **"قضايا مصرفية معاصرة"**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة ،2004.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف.
- عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001.
- عبد المطلب عبد الحميد: **"البنوك الشاملة و عمليات إدارتها"**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، " إدارة الائتمان" الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة، الأردن 1999 .
- عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008.
- عبير فوزان العبادي ،"كادارة المخاطر المالية – في إعمال الصيرفة و التمويل الإسلامي"،دار الفكر للنشر و التوزيع ،الأردن،ط1،2015.
- عدنان تاهي النعيمي و آخرون ، الإدارة المالية، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007،
- فايز سليم حداد ، الإدارة المالية، الطبعة الثانية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ، 2009.
- فخاري فاروق، سعيدي يحي، المخاطر الائتمانية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد01، 2017.
- محمد إسماعيل بلال ، نظم المعلومات الإدارية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2005 .
- محمد محمود شعاب، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية ، 1987.

- محمد يونس خان، هشام صالح غرابية ، الإدارة المالية، مركز الكتاب الأردني ، عمان ، الأردن حماد طارق عبد العال ، التقارير المالية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر.
- مفلح محمد عقل ،"**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ،6002.
- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل،"**التحليل المالي مدخل صناعات القرارات**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،6001.
- نجم عبد الله الحميدي و آخرون ، نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2004.
- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات **المعاصرة للتحليل المالي**" ، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ،6003.
- Ammour Ben halima , techniques des pratiques bancaires, édition, Alger 1997.
- Caby Jérome , Koehl Jacky , analyse financiére , Pearson education , France , 2003 .
- Marion Alain , op-cit .
- Saportta Gilbert , la notation statistique des emprunteurs ou scoring , disponible sur l'adresse:- Elhama Azzouz , op - cit .
- Vernimmen Pierre , finance d'entreprise, Dalloz , 6 édition , Paris , 2005.

القوانين:

- تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية ".
- www.arabtranslator.org/edu/bonking/banking5.qsp..1102/50/60
- زبير عياش ،"فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية"،مرجع سابق .
- عبد الجليل بوضاح ،معالجة موضوع المخاطرة في مجال منح القروض البنكية الجزائرية، 2001

- الراوي 2003
- المادة 114 من قانون 90/10 الصادر في 14 أفريل 1990 للنقد والقرض.
- الأمر(11-03) المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، رقم 52 الصادرة بتاريخ 2003/08/27.
- بالنسبة للجزائر وحسب المادة 10 والمادة 39 من الأمر (11-03) الصادر في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض تمتلك الدولة رأس مال بنك الجزائر كلية والاحتياطي من الذهب الذي يتوفر عليه بنك الجزائر ملك للدولة"
- بالنسبة للجزائر وحسب المادة 36 من الأمر (11-03) الصادر في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض "

الروابط الالكترونية:

- : 21:55 . بتاريخ : 2013/07/20 على الساعة **http**://**web**.**tu**.**edu**.**sa**
- بتاريخ 2013/09/.08 على الساعة P , **http**://**hal**.**archives-ouvertes**.**fr** 19:00 .
6 consulté le 03/09/2013 à 18 :40 .
- عبد الحميد محمد العباسي ، مقدمة في الشبكات العصبية الإصطناعية و تطبيقاتها في العلوم الإجتماعية بإستخدام SPSS، متاح على الموقع :**http://cu.edu.eg/ar/Faculty**
- نجلاء فتح الرحمان قاضي، نظام خبير لدعم وتقويم القرار الائتماني في القطاع المصرفي ، متاح على الموقع : https://www.fab-group.fr/analyste-credit.html,consulté le 03 Mars .2019, 15h32
- Boujelbene Younés,Khemakhem Sihem,Prévision du risque de crédit:Une étude comparative entre
- Claude Touzet , les réseaux neurones artificiels , disponible sur l'adresse : **www**.**cavalex**.**com**, P 6 consultéle 08/09/2013 à 21 : 30 .
- **http**://**cedric**.**cnam**.**fr** , P 1 , consulté le 03/ 05/2013 à 22:20 .
- **http**://**espace**.**library**.**uq**.**edu**.**au**/**view**/**UQ**:**224749** consulté le 22/07/2013 à 14:40 .

- https://www.kelformation.com/fiches-metiers/analyste-de-credit.php,Consulte le 03 Mars 2019, 11h51.
- -l'Analyse Discriminante et l'Approche Neuronale ,disponible sur l'adresse :
- Matoussi Hamadi , Aida Krichène Abdelmoula , la prévention du risquede defaut dans les banques tunisiennes , disponible sur l'adresse : **www.laboratoireligue.net** PP 10-11 consulté le 03/09/2013 à 16 :20 .
- Micheal J wolf et al , CUBUS—An Assistant for Fundamental Corporate Analysis , disponible sur l'adresse : **http://pdf.aminer.org** , PP 271- 273 , consulté le 26/07/2013 à 13:45.
- **www. tdalogiciels.com** consulté le 24/07/2013 à 23:05 .

المقالات:

- هند محمد الخطبا و آخرون ، قوة البرولوغ في بناء الأنظمة الخبيرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأساسية ، المجلد 22، العدد 2،
- يوسف الصوار وآخرون، تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية كأحد أساليب ذكاء الأعمال لتسيير مخاطر القروض ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال و إقتصاد المعرفة ، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة ، الأردن ، 23 . 26 أفريل
- Diallo Boubacar , un modèle de credit scoring pour une institution de micro – finance africaine , laboratoire d'économie d'orléans (LEO université d'orléans , France , 2006 .
- Elhama Azzouz , la gestion du risque de crédit par la méthode de scoring ,magazine du Remarem , Rabat , Maroc , N° 291 , 2009 .